



«... لا بد من استكمال الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمارات وتنويعها وتوجيهها باتجاه القطاعات الواعدة في بلادنا وتجاوز جميع المعوقات البيروقراطية التي تمنع ذلك، لا سيما أننا طورنا القوانين الناظمة للاستثمار وقدمنا كل التسهيلات».

«من المهم اعتماد التخطيط الإقليمي في سياساتنا التنموية لتوجيه مشاريعنا المستقبلية بالاتجاه المناسب من خلال وضع خارطة اقتصادية واجتماعية وتعليمية واستثمارية واضحة في ضوء الاحتياجات من جهة والمهام الوظيفية لمناطق القطر المختلفة من جهة أخرى وفي إطار تحقيق تنمية متوازنة وعادلة تتكامل مع الاتجاه نحو اللامركزية الإدارية في خططنا الراهنة، بما يضمن في النهاية الكفاية التنموية الشاملة على صعيد كل منطقة ومحافظة وبشكل متكامل ومتناسق مع باقي مناطق ومحافظات القطر».

السيد الرئيس بشار الأسد

يسر هيئة الاستثمار السورية أن تقدم التقرير السنوي الرابع للاستثمار في سورية لعام ٢٠٠٩ استمراراً لمنهجية واضحة الرؤية في إطار رصد أهم التطورات الاقتصادية التي تشهدها سورية، مع التركيز الأساسي على أهم البيانات التي ترصد العملية الاستثمارية وتجلياتها وخاصة في ظل تطبيق مرسوم تشجيع الاستثمار رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ وذلك بالاعتماد على قاعدة البيانات الخاصة بالهيئة.

فالاستثمار هو الرهان الحقيقي وشبه الوحيد لدفع عجلة الاقتصاد قدماً وتحقيق التطور والازدهار حيث أن الكثير من الدول المتطورة تحذو اليوم بخطوات حثيثة نحو هذه الحقيقة لجعل عجلة الاستثمار هي قاطرة النمو.

من هنا تأتي أهمية تنافس جميع جهات الاستثمار الحكومية في مختلف الدول على تأمين المناخ الاستثماري الجاذب لرؤوس الأموال.

بات الاستثمار في سورية على مدى السنوات الأخيرة بشكل قصة نجاح مستمرة لا تتمثل في حجم التدفقات الاستثمارية المباشرة فقط وإنما في كيفية توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية الحقيقية وفي زيادة نسبة مشاركتها الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي وما توفره من تأمين فرص عمل ومشاركة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واليوم وبعد استكمال معظم موجبات الاستثمار في سورية: وجود هيئة استثمار مؤهلة..... إطلاق الخارطة الاستثمارية المترجمة إلى العديد من اللغات إحداث النافذة الواحدة افتتاح فروع للهيئة في معظم المحافظات تفويض صلاحيات الهيئة إلى المدن الصناعية..... ربط الهيئة بالبعثات السورية في الخارج..... نعم وبعد كل ذلك أصبح الباب مفتوحاً على مصراعيه للاستثمار الواعد في سورية.

إن استكمال أسباب الاستثمار هذه لم يأت من فراغ، بل ارتكز إلى رؤية استراتيجية شاملة جديدة للاستثمار يقودها سيادة رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد .. سورية قلب العالم ... ربط البحار الأربعة في منطقة الشرق الأوسط .. سورية منطقة حرة بين الشرق والغرب.

نأمل أن يشكل هذا التقرير إثراءً حقيقياً للمعنيين بالشأن الاقتصادي في سورية، مع تقديرنا وشكرنا للوزارات والجهات العامة الأخرى التي ساهمت في تزويد الهيئة بالمعلومات والبيانات الضرورية واللازمة.

مدير عام هيئة الاستثمار السورية
الدكتور أحمد عبد العزيز

٨	الفصل الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي
٩	اتجاهات النمو الاقتصادي
١٠	الموازنة العامة للدولة
١١	المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وفق الحسابات القومية
١٦	التضخم
١٦	معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
١٦	معدلات البطالة
١٧	الميزان التجاري
١٩	ميزان المدفوعات
١٩	الضرائب والرسوم
٢٠	الفصل الثاني: مناخ الاستثمار في سورية
٢٠	مقدمة
٢٠	عوامل تشجيع الاستثمار في سورية
٢١	مؤشر أداء سهولة الأعمال
٢٣	أهم التطورات الاقتصادية والسياسية المؤثرة على مناخ الاستثمار
٢٨	الرؤية المستقبلية لمناخ الاستثمار
٢٩	التشريعات النازمة للاستثمار في سورية
٢٩	الحوافز الضريبية الممنوحة وفق أحكام مرسوم تشجيع الاستثمار رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧
٣٠	الفصل الثالث: هيئة الاستثمار السورية
٣٠	الأهداف والسياسات
٣٢	إدارة هيئة الاستثمار السورية
٣٤	أهم نشاطات هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٩
٤٤	الفصل الرابع: الاستثمار في سورية بموجب القانون رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧
٤٤	المشاريع المشملة
٤٨	المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ
٥٠	المشاريع الملغاة
٥١	القطاع الصناعي
٥٥	المدن الصناعية
٦٤	قطاع النقل
٦٦	القطاع العقاري
٦٧	قطاع الزراعة
٦٩	قطاع الصحة
٧٠	قطاع النفط والثروة المعدنية
٧١	توزع المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات
٧٢	توزع المشاريع الاستثمارية حسب الشكل القانوني

٧٤	الفصل الخامس: واقع الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الأخرى
٧٥	قطاع السياحة
٧٩	القطاع المالي
٨٢	المناطق الحرة
٨٤	التعليم العالي
٨٥	الفصل السادس: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)
٨٥	توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر
٨٦	نتائج المسح
٨٧	توزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي
٩٤	الفصل السابع: المقترحات والتوصيات
٩٥	ملحق (١) الاتفاقيات العربية والدولية
١٠٦	ملحق (٢) قائمة كبار المستثمرين التي تتجاوز تكاليف مشاريعهم النصف مليار ل.س
١١١	ملحق (٣) قائمة العناوين الهامة للوزارات والجهات الحكومية الأخرى
١١٤	ملحق (٤) دليل أهم المواقع الالكترونية السورية
١١٥	ملحق (٥) معلومات عن سورية

مؤشرات الاقتصاد الكلي

سجل الاقتصاد السوري أداءً مرضياً بالقيم النسبية في خضم أسوأ الأزمات المالية العالمية في التاريخ المعاصر. حيث نجح القطاع الحقيقي في الاقتصاد السوري في الإفلات من فخ الركود ومن معدلات النمو السلبية التي سجلها عدد كبير من البلدان الإقليمية والعالمية.

وشكلت العوامل الداخلية محركات هامة للنمو في سورية خلال عام ٢٠٠٩ من ناحية التحسن في علاقاتها السياسية الخارجية والمضي في عملية التحرير التدريجي للاقتصاد الموجه لخلق إمكانات مواتية لمناخ الأعمال الداخلي، بالإضافة إلى الاستثمار الداخلي الذي نشط بشكل ملحوظ هذا العام بفعل التسليف المصرفي المتنامي للقطاع الخاص، والزيادة في الاستهلاك الخاص من إجراءات تعديلات الأجور التي حدثت في العام السابق.

هذا وقد تفاوتت محركات نمو القطاع الخارجي في سورية، فقد كان التأثير الصافي لتغير أسعار النفط خلال عام ٢٠٠٩ على الميزان التجاري السوري محدوداً، لأن استيراد سورية للمنتجات المكررة أصبح يتماشى من حيث القيمة مع صادراتها للنفط الخام، أما الصادرات غير النفطية فقد تأثرت بشكل واضح بالتباطؤ الذي شهده شركاء سورية في التجارة الخارجية مع تراجع لتحويلات العاملين إلى سورية الذين شهدوا انخفاضاً طفيفاً لدخولهم أو خسروا بعض وظائفهم في بعض البلدان العربية والغربية المضيئة في المقابل، كما أن الضغوطات الإقليمية التي شهدتها الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل تقلص السيولة الإقليمية عوض عنها جزئياً ازدياد عامل الثقة في الاقتصاد السوري نتيجة تحسن العلاقات السياسية بشكل عام، حيث كانت سورية إحدى الدول القلائل حول العالم التي شهدت ارتفاعاً في عدد السياح في عام ٢٠٠٩.

كما تم اعتماد عدد من السياسات الهادفة لمواجهة التقلبات الدورية وسط مناخ اقتصادي إقليمي وعالمي حرج على صعيد السياسة المالية والسياسة النقدية من تدخل للسلطات في خفض الاحتياطي الإلزامي للتسليف للقطاع الصناعي من أجل تشجيع الاستثمار في خضم الأزمة، وبما أن القطاع المصرفي الخاضع لإجراءات صارمة لم يتكبد خسائر مباشرة من الأزمة العالمية فلم تكن ثمة حاجة لدعم ملموس عقب الأزمة.

حيث نجد أن آفاق النمو الاقتصادي ترتبط حالياً بشكل كبير بمؤشرات النهوض العالمي والإقليمي وكذلك بعوامل داخلية مثل ازدياد التسليف من قبل المصارف العاملة في سورية وإطلاق ومتابعة مشاريع تحت رعاية القطاعين العام والخاص وتأثير اعتماد المزيد من الإصلاحات على البنية التحتية لمناخ الأعمال في سورية.

وفي هذا السياق توقع صندوق النقد الدولي مؤخراً نمواً حقيقياً نسبته (٥%) للعام ٢٠١٠ (٥,٥%) في المتوسط للسنوات الخمس القادمة) في موازاة معدل سنوي للتضخم نسبته (٥%)، مع العلم بأن القاعدة الزراعية القوية في سورية تشكل إحدى نقاط القوة في الاقتصاد السوري من جهة التكلفة المتدنية للقوة العاملة والدعم الذي توفره التحويلات الهامة للعاملين في الخارج بالإضافة إلى الأنظمة الرقابية الصارمة للقطاع المالي والممارسات المصرفية المتحفظة والجهود المبذولة لتطبيق إصلاحات اقتصادية هيكلية واسعة النطاق.

ومع أن الاقتصاد السوري يعاني من بعض نقاط الضعف مثل:

- انخفاض إنتاج النفط
- مستويات عالية للبيروقراطية
- عمليات مثقلة للقطاع العام
- مستويات مرتفعة نسبياً للبطالة
- تغطية القطاع المصرفي الذي لا يزال يفتقد إلى دور أكبر للمصارف رغم زيادة عددها ونشاطها في السنوات القليلة الماضية.

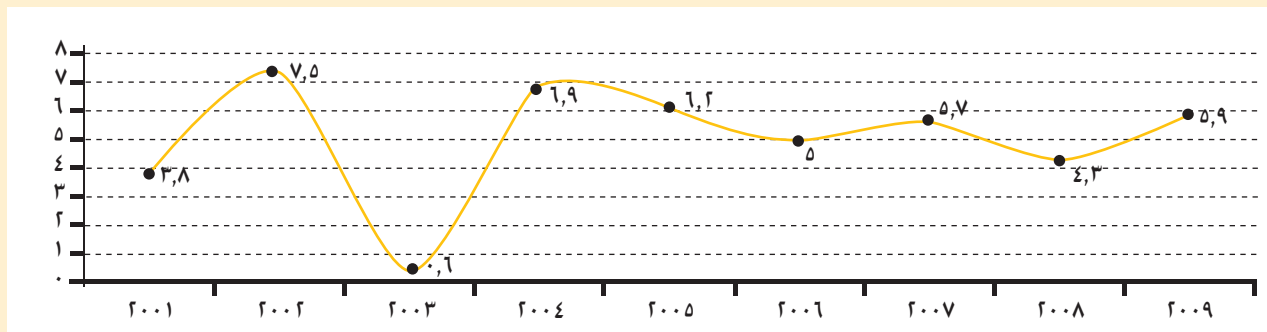
فإننا نجد بالمقابل نقاط قوة للاقتصاد السوري تتجلى بفرص متعددة ومنها:

- طاقات الاقتصاد الواسعة في ظل موارد غير مستخدمة وإمكانات نمو بارزة.
- مشاريع البنية التحتية المهمة القائمة والمتوقعة.
- العامل الجاذب الذي يشكله القطاع السياحي في ظل الاهتمام الأجنبي المتزايد بسورية.
- التحرير المتواصل للقطاع المالي الذي قد يساهم في تأمين تمويل متزايد للقطاعات الاقتصادية في سورية.

وعلى صعيد المخاطر تظهر تحديات عديدة في الأفق وهي مرتبطة بشكل خاص بالغموض الذي يلف اختلالات المالية العامة، والضغط الاجتماعي الداخلية المستمرة، ومخاطر تدهور أمني وسياسي إقليمي بشكل عام. هذا وفي حين تشكل جميع هذه المخاطر تحديات جادة، فإننا نرى بأن الفرص العريضة تفوق التحديات في الأفق، ففي حين بدأ الاقتصاد العالمي يلامس مسار النهوض يجد الاقتصاد السوري نفسه أمام فرصة تاريخية تتمحور حول القيام بإصلاحات هيكلية ومالية شاملة تتجاوب مع المتطلبات الهيكلية للاقتصاد الوطني. إن أبرز التحديات تتركز في الانفتاح والتنويع الاقتصادي الإضافي وتحفيز الاستثمار والإقدام، ونجاح هذه التطورات كفيلة بأن تحفز حركة رؤوس الأموال باتجاه الاقتصاد الوطني وتعزز الاستهلاك الداخلي والطلب الاستثماري في ظل تحسن تدريجي لمستوى العيش والرفاهية في السنوات القادمة.

١ - اتجاهات النمو الاقتصادي:

تشير البيانات التقديرية للمكتب المركزي للإحصاء أن معدلات النمو ستستمر في زيادتها فقد تبلغ في عام ٢٠٠٩ (٥,٩%) بعدما كانت في ٢٠٠٨ (٤,٣%) كما يوضح المخطط التالي:



الشكل رقم (١) : معدل النمو
الاقتصادي خلال الفترة
(٢٠٠٩ - ٢٠٠١)

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء، (بيانات
٢٠٠٩ توقعات).

٢ - الموازنة العامة للدولة :

يبين الجدول التالي العمليات الفعلية المنفذة في الموازنة العامة للدولة لغاية عام ٢٠٠٨. ونلاحظ من خلال هذا الجدول تراجع عجز الموازنة العامة من (٦٠٩٦٠) مليون ل.س عام ٢٠٠٧ إلى (٥٧٤٨٩) مليون ل.س عام ٢٠٠٨، أما بالنسبة للإيرادات فقد حققت ازدياداً في هذا العام بشقيها الجاري والاستثماري لتبلغ (٤٩٠٩٠٤) مليون ل.س وبالمقابل ازداد الإنفاق العام الجاري والاستثماري أيضاً ليصل لـ (٥٤٨٣٩٣) في عام ٢٠٠٨ مليون ل.س، أما على صعيد القروض الخارجية فقد حافظت سورية على الاستقرار في مقدارها لعام ٢٠٠٨ (١٣١٩٥) مليون ل.س.

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
اجمالي الإيرادات	٢٤٥٥٧٤	٣٠٥٢٨٦	٣٠١٦٦٠	٣٢٠٩٣٩	٣٤٢٤٦٥	٣٥٦٢٩٠	٤٣٤٨٦٥	٤٥٩٥٧١	٤٩٠٩٠٤
إيرادات جارية	١٧٠٨٧٢	٢٢٦٣٢٥	٢٢١٥٨٣	٢٣٦١٢٢	٢٣٨٢٤٢	٢٥١٥٠٩	٢٩٦٦٢٥	٣٠١٣٥٠	٣٦٤٩٨٤
إيرادات استثمارية	٧٤٧٠٢	٧٨٩٦١	٨٠٠٧٧	٨٤٨١٧	١٠٤٢٢٣	١٠٤٧٨١	١٣٨٢٤٠	١٥٨٢٢١	١٢٥٩٢٠
اجمالي النفقات	٢٤٦١٩٣	٢٧٤٨٣١	٣١٤٠٥٠	٣٥٣٦٥١	٤٠٥١٤٥	٤٣١٤٠٢	٤٩٣٧٠٠	٥٢٠٥٣١	٥٤٨٣٩٣
نفقات جارية	١٥١٢٩٧	١٦٤٧٦١	١٧٨٣٣٢	٢٠٠٧٨٠	٢٤٨٤٩٧	٢٧٧٠٤٤	٣١٧٢١٣	٣٢٥٦٩٧	٣٧٥٣٢٧
نفقات استثمارية	٩٤٨٩٦	١١٠٠٧٠	١٣٥٧١٨	١٥٢٨٧١	١٥٦٦٤٨	١٥٤٣٥٨	١٧٦٤٨٧	١٩٤٨٣٤	١٧٣٠٦٦
العجز	٦١٩٠	٣٠٤٥٥	١٢٣٩٠٠	٣١٦٠٧٠	٦٢٦٨٠٠	٧٥١١٢٠	٥٨٨٣٥٠	٦٠٩٦٠٠	٥٧٤٨٩٠
المنح	٣٧٩٢	٠	٠	١١٠٥	٠	٠	٠	٢٥٩	٠
قروض خارجية	١٥١٨٠	١١٧٩٦	١١٤٥٦	٩٧٠٨	١١٥٧٢	١٤٧٦٩	١٤١٥٩	١٣١١٩	١٣١٩٥

المصدر: بيانات وزارة المالية .

الجدول رقم (١) : العمليات
المنفذة للموازنة العامة للدولة
للأعوام ٢٠٠٨-٢٠٠٠
(مليون ل.س)

٣ - المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني وفق الحسابات القومية:

أ- الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠ :

لا يزال الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠ يحقق نمواً وتزايداً ومن المتوقع أن يصل إلى (٢٤١٣٦٣٨) مليون ل.س في ٢٠٠٩ أي بمعدل زيادة قدرها (٧,٠٧%) عن عام ٢٠٠٨ وبلغ معدل الزيادة في عام ٢٠٠٨ (٢,١٤%) عن عام ٢٠٠٧، وكان لقطاع الصناعات التحويلية النسبة الأكبر من المساهمة في الإنتاج المحلي الإجمالي فقد بلغت مساهمته (٢٢,١%)، وحقق قطاع الزراعة والري الذي يحتل المرتبة الثانية نمواً بنسبة مساهمته في عام ٢٠٠٩ فقد بلغت (١٧,٦%) مقابل (١٥,٦%) في عام ٢٠٠٨ كما يبين الجدول التالي:

القطاعات الاقتصادية	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨*		٢٠٠٩**	
	قيمة الانتاج	المساهمة	قيمة الانتاج	المساهمة	قيمة الانتاج	المساهمة	قيمة الانتاج	المساهمة
الزراعة والري	٤٣٢٧١٣	٢٠,٧	٣٧٨٣٧٨	١٦,٨	٣٥١٥١١	١٥,٦	٤٢٣٣٣٧	١٧,٦
الصناعات الاستخراجية	١٩١٥٦٦	٩,١	١٨٥٤١٧	٨	١٩١٤٢٢	٨,٥	١٨٥٥٧٣	٧,٧
الصناعات التحويلية	٤٧٥٢٢٩	٢٢,٧	٥٠١٥٣٤	٢٣,٦	٥٢٢٤٩٦	٢٣,٢	٥٤٤٩٧٣	٢٢,٦
الكهرباء والماء	٦٤٢١٧	٣,١	٦٧٥٤٦	٣,١	٧٠٢٢٣	٣,١	٧٩١٨٦	٣,٣
البناء والتشييد	١٤٢٢٢٠	٦,٦	١٤٥٥١٦	٦,٨	١٣٤٦٠٩	٦	١٤٢٥٤٧	٥,٩
تجارة الجملة والمفرق	٢٦٧٨٨٤	١٢,٨	٣٢٠١٢٦	١٥	٣٥٦٢٤١	١٥,٨	٣٧٥٣٥٧	١٥,٦
النقل والمواصلات والتخزين	١٩٨١٢٦	٩,٥	٢٢٠٦٤٨	٩,٩	٢٢٨٣٨٩	١٠,١	٢٤٢٤٣٩	١٠,١
المال والتأمين والعقارات	٦٣٦٣١	٣	٧٧٤٦٨	٣,٥	٨٢٨٥٣	٣,٧	٩٣٦٥٥	٣,٩
خدمات المجتمع	٢٣٩٢٥٧	١١,٤	٢٨٦٣١٨	١٢,٨	٢٩١٩٥٥	١٣,٠	٣٠٢٥٧١	١٢,٦
الرسوم	٢٣٠٤٠	١,١	٢٣٨٧٠	٠,٥	٢٤٤٤٥	١,١	٢٤٠٠٠	٠,٧
المجموع العام	٢٠٩٧٨٨٣	١٠٠	٢٢٠٦٨٢١	١٠٠	٢٢٥٤١٤٤	١٠٠	٢٤١٣٦٣٨	١٠٠

الجدول رقم (٢): الإنتاج المحلي الإجمالي بأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ (مليون ل.س)

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء .
* بيانات أولية.
** توقعات.

كما تشير الإحصائيات إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي من (٥٢,٥%) في عام ٢٠٠٠ إلى (٦٢,٨%) في عام ٢٠٠٩ وذلك على حساب تراجع مساهمة القطاع العام التي كانت (٤٧,٥%) في عام ٢٠٠٠ وأصبحت في عام ٢٠٠٩ (٣٧,٢%) وذلك حسبما يوضح الجدول التالي:

السنوات	الإنتاج			نسب مساهمة الانتاج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
٢٠٠٠	٧٣٩٩٤٠	٨١٧٨٦٠	١٥٥٧٨٠٠	٤٧,٥	٥٢,٥	١٠٠
٢٠٠١	٧٢٢٨٩٣	٨٧٢٥٨٠	١٥٩٥٤٧٣	٤٥,٣	٥٤,٧	١٠٠
٢٠٠٢	٧٧٩٣١٥	٩٣٦٢٧٩	١٧١٥٥٩٤	٤٥,٤	٥٤,٦	١٠٠
٢٠٠٣	٧٥٦٩٧٨	٩٨٦٧٩٣	١٧٤٣٧٧١	٤٣,٤	٥٦,٦	١٠٠
٢٠٠٤	٨٢٣٩٦١	١٠٣٨٠٨٣	١٨٦٢٠٤٤	٤٤,٣	٥٥,٧	١٠٠
٢٠٠٥	٨٣٧٦٦٩	١١٧٢٧٢٢	٢٠١٠٣٩١	٤١,٧	٥٨,٣	١٠٠
٢٠٠٦	٨٣٧٥٩٩	١٢٦٠٢٨٤	٢٠٩٧٨٨٣	٣٩,٩	٦٠,١	١٠٠
٢٠٠٧	٨٦٨٧٣٥	١٣٣٨٠٨٦	٢٢٠٦٨٢١	٣٩,٤	٦٠,٦	١٠٠
*٢٠٠٨	٨٥٦٢٨٨	١٣٩٧٨٥٦	٢٢٥٤١٤٤	٣٨	٦٢	١٠٠
**٢٠٠٩	٨٩٨٩١١	١٥١٤٧٢٧	٢٤١٣٦٣٨	٣٧,٢	٦٢,٨	١٠٠

الجدول رقم (٣) : مساهمة القطاع العام والخاص في الإنتاج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
* بيانات أولية .
** بيانات متوقعة .

ب- الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠ :

تشير التوقعات إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ فمن المتوقع أن يبلغ في عام ٢٠٠٩ ما يقارب (١٤١٨٨٢٢) مليون ل.س أي بمعدل نمو (٥,٩%) عن عام ٢٠٠٨ بينما كان هذا النمو قد حقق زيادة بمعدل (٤,٣%) عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ وفق الجدول التالي:

القطاعات الاقتصادية والزراعة والري	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨*		٢٠٠٩**	
	قيمة الناتج	المساهمة	قيمة الناتج	المساهمة	قيمة الناتج	المساهمة	قيمة الناتج	المساهمة
الصناعات الاستخراجية	١٧٩٧٦٥	١٤,٨	١٧٢١٦٠	١٣,٤	١٧٨٥٣٧	١٣,٣	١٧٣٠٦٤,٠	١٢,٢
الصناعات التحويلية	٨٠٧٣٨	٦,٦	٩٦٧٨٤	٧,٥	١٠٦١٥٢	٧,٩	١٢٣٤٥٢,٣	٨,٧
الكهرباء والماء	٢٧٦٣٧	٢,٣	٣٠١١٧	٢,٣	٣٠٩٠٨	٢,٣	٣٣٣٠٩,٠	٢,٣
البناء والتشييد	٥٢٧٢٦	٤,٣	٥٣٠٩٦	٤,١	٤٨٧٩٧	٣,٦	٥١٧٤٧,٦	٣,٦
تجارة الجملة والمفرق	٢٢٢٢٣٠	١٨,٣	٢٤٩٨١٧	١٩,٥	٢٨٦٥٨٢	٢١,٤	٢٩٨٢٧٤,٦	٢١
النقل والمواصلات والتخزين	١٣٦٩٠٢	١١,٣	١٥٢٥٦٤	١١,٩	١٥٨٦٣٥	١١,٨	١٦٣١٧٢,١	١١,٥
المال والتأمين والعقارات	٥٧٥٥١	٤,٧	٦٩٩٠٩	٥,٤	٧٣٨٦١	٥,٥	٨٣٥٥٥,٦	٥,٩
خدمات المجتمع	١٦٥٠٨٠	١٣,٦	٢٠٦٢٦٢	١٦,١	٢١٥٩٣٥	١٦,١	٢١٨٤٤٤,٢	١٥,٤
الرسوم	٤-	٠,٠	٤٧٠	٠,٠	٩١٣١	٠,٧	٥٦٠٠-	٠,٢-
المجموع العام	١٢١٥٠٨٢	١٠٠	١٢٨٤٠٣٥	١٠٠	١٣٣٩٢٨٤	١٠٠	١٤١٨٨٢٢	١٠٠

الجدول رقم (٤) : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون ل.س)

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
* بيانات أولية .
** بيانات متوقعة .

أما مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ فقد حققت تزايداً في عام ٢٠٠٩ وبلغت (١٥,٥ %) مقابل تراجع مساهمة القطاع العام حيث بلغت (٣٤,٥ %) وفق الجدول الآتي:

السنوات	الناتج			نسب مساهمة الناتج %		
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
٢٠٠٠	٣٩٥٣٢٢	٥٠٩٣٠١	٩٠٤٦٢٣	٤٣,٧	٥٦,٣	١٠٠
٢٠٠١	٣٨٩٤٦٠	٥٤٩٤٧٩	٩٣٨٩٣٩	٤١,٥	٥٨,٥	١٠٠
٢٠٠٢	٤١٥١٣٦	٥٩٧٥٩٠	١٠١٢٧٢٦	٤١,٠	٥٩,٠	١٠٠
٢٠٠٣	٣٩٤٠١٠	٦٢٤٦٩٩	١٠١٨٧٠٩	٣٨,٧	٦١,٣	١٠٠
٢٠٠٤	٤٣٨١٢٢	٦٥٠٩٠٤	١٠٨٩٠٢٦	٤٠,٢	٥٩,٨	١٠٠
٢٠٠٥	٤١٢٧٤٢	٧٤٣٩٧٣	١١٥٦٧١٥	٣٥,٧	٦٤,٣	١٠٠
٢٠٠٦	٤٢١٠٤٥	٧٩٤٠٣٧	١٢١٥٠٨٢	٣٤,٧	٦٥,٣	١٠٠
٢٠٠٧	٤٥٥٠٦٣	٨٢٨٩٧٢	١٢٨٤٠٣٥	٣٥,٤	٦٤,٦	١٠٠
*٢٠٠٨	٤٧٠٢١٠	٨٦٩٠٧٥	١٣٣٩٢٨٥	٣٥,١	٦٤,٩	١٠٠
**٢٠٠٩	٤٨٩١٥١	٩٢٩٦٧١	١٤١٨٨٢٢	٣٤,٥	٦٥,٥	١٠٠

الجدول رقم (٥) : مساهمة
القطاع العام والخاص في الناتج
المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة
للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠٠٠)
(مليون ل.س)

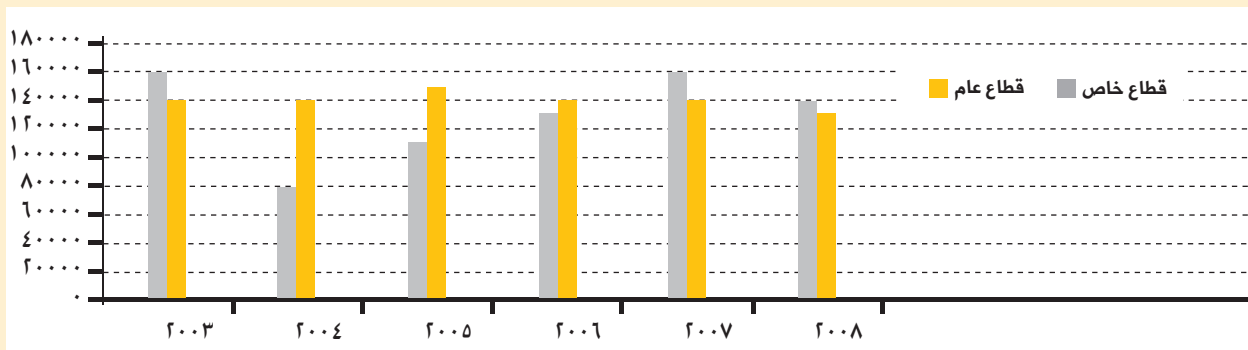
المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
* بيانات أولية .
** بيانات متوقعة.

ج- التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص):

شكل التكوين الرأسمالي نسبة قدرها (١٩,٨%) في عام ٢٠٠٨ من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠، والذي حقق فيه القطاع العام مساهمة قدرها (٤٢,٣%) وذلك بتراجع عن عام ٢٠٠٧ حيث كان (٤٨,٢%)، أما القطاع الخاص الذي حقق زيادة في مساهمته في التكوين الرأسمالي في عام ٢٠٠٨ حيث بلغت (٥٧,٧%) بعدما كانت (٥١,٨%) في عام ٢٠٠٧ كما يبين الجدول التالي:

السنوات	التكوين الرأسمالي بأسعار السوق الثابتة لعام 2000			نسبة المساهمة %	
	قطاع عام	قطاع خاص	مجموع	عام	خاص
٢٠٠٢	١٤٦٦٨٨	١٦٢٩٢٥	٣٠٩٦١٣	٤٧,٤	٥٢,٦
٢٠٠٣	١٤٦٠٤٩	٨٥٨٩٥	٢٣١٩٤٤	٦٣,٠	٣٧,٠
٢٠٠٤	١٣٥٣١٨	١٢٠٤٤٩	٢٥٥٧٦٧	٥٢,٩	٤٧,١
٢٠٠٥	١٤٦٦٨٨	١٤١٥٠٥	٢٨٨١٩٣	٥٠,٩	٤٩,١
٢٠٠٦	١٤٣٧٩١	١٦٤٨٧٨	٣٠٨٦٦٩	٤٦,٦	٥٣,٤
٢٠٠٧	١٣٦٤٠٠	١٤٦٦٩٩	٢٨٣٠٩٩	٤٨,٢	٥١,٨
٢٠٠٨	١١٢٧٣٩	١٥٣٧٤٩	٢٦٦٤٨٨	٤٢,٣	٥٧,٧

الجدول رقم (١) : مساهمة القطاعين العام والخاص في التكوين الرأسمالي (مليون ل.س)



الشكل رقم (٢) : مساهمة القطاع العام والخاص في التكوين الرأسمالي

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

٤ - التضخم:

يلاحظ من الجدول التالي أنه من المتوقع أن تنخفض نسبة التضخم في عام ٢٠٠٩ لتصبح (٣,٢%) ويوضح الجدول التفاوت في نسبة التضخم خلال السنوات الماضية كمايلي:

السنة	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	*٢٠٠٨	**٢٠٠٩
معدل التضخم	٩,٨	٢,٩	١,٩-	٤,٥	١٠,٤	١١,٩	٧,٨	١٢,٠	٨,٩	٣,٢

الجدول رقم (٧) : معدلات التضخم خلال السنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
* بيانات أولية.
** بيانات متوقعة.

٥ - معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بعدما حقق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠ زيادة في عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ بنسبة قدرها (١,٧%)، ومن المتوقع أن تستمر هذه الزيادة في عام ٢٠٠٩ ليبلغ نصيب الفرد (٧٠٦٥٦) ل.س أي بمعدل نمو قدره (٣,٦%) عن عام ٢٠٠٨.

السنوات	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	*٢٠٠٨	**٢٠٠٩
	٦٣٣١٦	٦٤٩١٩	٦٦٩٧٤	٦٨١٧٨	٧٠٦٥٦

الجدول رقم (٨) : معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ل.س)

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
* بيانات أولية.
** بيانات متوقعة.

٦ - معدلات البطالة:

مازالت معدلات البطالة في عام ٢٠٠٩ مرتفعة فقد بقيت مستقرة في نسبتها حسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء وحقت ذات المعدل الخاص بعام ٢٠٠٨ وهو (١٠,٩%) بعدما كانت قد احرزت انخفاضاً نسبياً في عام ٢٠٠٧ وصل لنسبة (٨,٤%) وفق الجدول الآتي:

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	*٢٠٠٨	**٢٠٠٩
معدل البطالة	٩,٥	١١,٢	١١,٧	١٠,٩	١٢,٣	٨	٨,٢	٨,٤	١٠,٩	١٠,٩

الجدول رقم (٩) : معدلات البطالة خلال السنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٩)

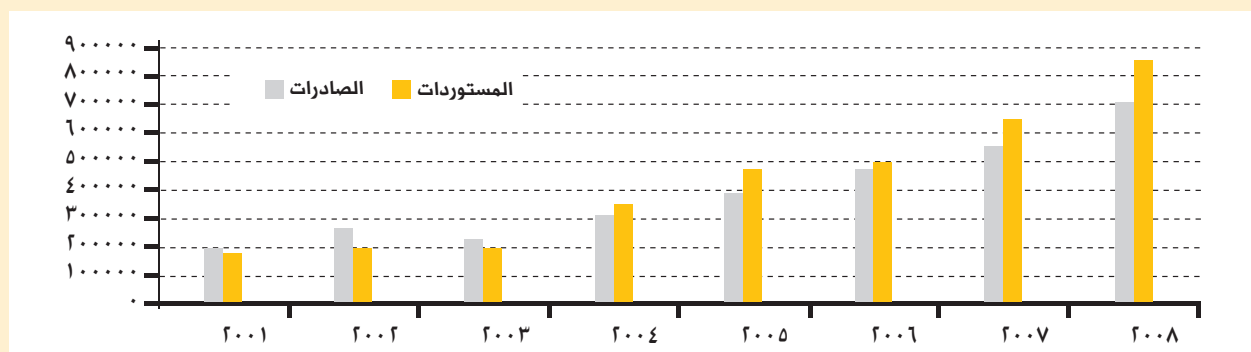
المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
* بيانات أولية.
** بيانات متوقعة.

٧ - الميزان التجاري:

سجل الميزان التجاري فائضاً لصالح الصادرات في عام ٢٠٠٨ قدره (-١٣١٦٢١) مليون ل.س بعدما كان في عام ٢٠٠٧ (-١٠٥٥٢٣) مليون ل.س، كما زادت قيمة المستوردات في عام ٢٠٠٨ فبلغت (٧٠٧٧٩٨) مليون ل.س وقد كانت في عام ٢٠٠٧ (-٥٧٩٠٣٤) مليون ل.س حسبما يوضح الجدول التالي:

السنوات	الصادرات	المستوردات	الفائض
٢٠٠٣	٢٦٥٠٣٩	٢٣٦٧٦٩	٢٨٢٧٠
٢٠٠٤	٣٤٦٠٣٧	٣٨٩٠٢٢	٤٢٩٨٥-
٢٠٠٥	٤٢٤٣٠٠	٥٠٢٣٦٩	٧٨٠٦٩-
٢٠٠٦	٥٠٥٠١٢	٥٣١٣٢٥	٢٦٣١٣-
٢٠٠٧	٥٧٩٠٣٤	٦٨٤٥٥٧	١٠٥٥٢٣-
٢٠٠٨	٧٠٧٧٩٨	٨٣٩٤١٩	١٣١٦٢١-

الجدول رقم (١٠): الميزان التجاري
للسنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٨)
(مليون ل.س)



الشكل رقم (٣): تطور الميزان
التجاري السوري خلال الفترة
(٢٠٠٨ - ٢٠٠١)

المصدر: بيانات مصرف سورية المركزي.

الفترة	المستوردات					الصادرات					رصيد الميزان التجاري
	نفط ومشتقاته	غير النفط	مجموع القطاع العام	القطاع الخاص	مجموع المستوردات	نفط ومشتقاته	غير النفط	مجموع القطاع العام	القطاع الخاص	مجموع الصادرات	
٢٠٠٣	٨٩٢٨	٤٦٥٢٦	٥٥٤٥٤	١٨١٣١٥	٢٣٦٧٦٩	١٨٩٠٩٤	٢٠٩٤١	٢١٠٠٣٥	٥٥٠٠٤	٢٦٥٠٣٩	٢٨٢٧٠
٢٠٠٤	٥٤٣٤٠	٥٤٦٨٢	١٠٩٠٢٢	٢٨٠٠٠٠	٣٨٩٠٢٢	١٦٨٣٥٥	١٥٦٨٢	١٨٤٠٣٧	١٦٢٠٠٠	٣٤٦٠٣٧	٤٢٩٨٥-
٢٠٠٥	١٢٠٦٩٩	٤٨٥٦٦	١٦٩٢٦٥	٣٣٣١٠٤	٥٠٢٣٦٩	١٩١٩٦٩	٢٠٩٦١	٢١٢٩٣٠	٢١١٣٧٠	٤٢٤٣٠٠	٧٨٠٦٩-
٢٠٠٦	١٤٣٦٧٣	٧١١٩٠	٢١٤٨٦٤	٣١٦٤٦١	٥٣١٣٢٥	٢٠٣٤٧٧	٢٢٦١٧	٢٢٦٠٩٤	٢٧٨٩١٨	٥٠٥٠١٢	٢٦٣١٣-
٢٠٠٧	٢١٣٠٠٠	٩٥١٠٣	٣٠٨١٠٣	٣٧٦٤٥٤	٦٨٤٥٥٧	٢١٩٠٠٠	٢٦٥٦٧	٢٤٥٥٦٧	٣٣٣٤٦٧	٥٧٩٠٣٤	١٠٥٥٢٣-
٢٠٠٨	٢٦٣٧٧٢	٢٧٧٠٠	٢٩١٤٧٢	٥٤٧٩٤٧	٨٣٩٤١٩	٢٦٠٧١٠	٢٢٧٣١	٢٨٣٤٤٢	٤٢٤٣٥٧	٧٠٧٧٩٨	١٣١٦٢١-

المصدر: بيانات مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (١١) : الميزان التجاري المفصل خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٣)

٨ - ميزان المدفوعات :

سجل ميزان المدفوعات بالأسعار الجارية للسنوات خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٠) فائضاً قدره (٤٦١٧٥) مليون ل.س في عام ٢٠٠٨ بعدما كان في عام ٢٠٠٧ (٦٤٠٦٤) مليون ل.س حسب الجدول التالي:

نتيجة الحساب الجاري والرأسمالي والمالي (بالأسعار الجارية)			السنوات
الرصيد	مدین	دائن	
٣٦٠١٩	٣٨٣٣٠٨	٤١٩٣٢٧	٢٠٠٠
٣٠٢٥٧	٤٤٢٥٠٨	٤٧٢٧٦٥	٢٠٠١
٢٥٣٥٧	٤٧٩٨٢١	٥٠٥١٧٨	٢٠٠٢
٣١٢٠٠	٤٣٧٨٧٠	٤٦٩٠٧٠	٢٠٠٣
٢٦٤٦٣	٦٤٥٨٢٧	٦٧٢٢٩٠	٢٠٠٤
٣٥٨٤٩	٧٦١٩١٨	٧٩٧٧٦٧	٢٠٠٥
٤٦٧٩-	٨٢٦٣٥٧	٨٢١٦٧٨	٢٠٠٦
٦٤٠٦٤	٩٤٣٧٠٥	١٠٠٧٧٦٩	٢٠٠٧
٤٦١٧٥	١٠٩٥٠٥٥	١١٤١٢٣٠	*٢٠٠٨

الجدول رقم (١٢) : ميزان المدفوعات
للسنوات (٢٠٠٨ - ٢٠٠٠)

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
* بيانات أولية .

٩ - الضرائب والرسوم:

يلاحظ من الجدول أدناه ازدياد الحصيلة الضريبية فقد بلغت نسبة الزيادة في عام ٢٠٠٨ (١,٩%) عن عام ٢٠٠٧. ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة في عام ٢٠٠٩ فقد تبلغ الحصيلة الضريبية في هذا العام (٣٣١) مليار ل.س.

السنة	١٩٩٠	١٩٩٦	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	*٢٠٠٨	**٢٠٠٩
الحصيلة الفعلية (مليار ل.س)	٤٩,٢٧٧	١٣٠,٣١	١٧٠,٨٧	٢٢١,٥٨	٢٣٨,٢٤	٢٥٢	٢٩٦	٣٠٢	٣٠٨	٣٣١

الجدول رقم (١٣) : الحصيلة
الفعلية لقطاع الضرائب والرسوم
بما فيها الرسوم الجمركية
للسنوات (٢٠٠٩ - ١٩٩٠)

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
* بيانات أولية .
** بيانات متوقعة .

مناخ الاستثمار في سورية

مقدمة

شهدت السنوات القليلة الأخيرة سلسلة من التحديات الاقتصادية والإدارية والتشريعية، بهدف تعزيز دور سوريا كبيئة أعمال جاذبة للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، نظراً لما تتمتع به من موقع جغرافي إستراتيجي على ملتقى القارات الثلاث (آسيا - أوروبا - إفريقيا) وعلى ممرات التجارة الدولية المتعددة الوسائط بين الشرق والغرب، ومن توفر فرص استثمارية كبيرة في قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والعقارات والنقل والخدمات.....

تركز العمل على تبسيط وتحسين النظم والإجراءات المتعلقة بمعاملات الاستثمار، وتعزيز جهود الترويج للاستثمارات وللقطاعات الواعدة في سورية، وذلك من خلال خلق مجموعة علاقات متشابكة بين القطاعين العام والخاص بهدف استقطاب المستثمرين وجذب الأموال السورية المغتربة.

١. عوامل تشجيع الاستثمار في سورية:

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي لسورية الذي يشكل ملتقى القارات الثلاث .
- الاستقرار السياسي والامني.
- الالتزام بالتوجه المتأني نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.
- محدودية المديونية الخارجية.
- استقرار سعر صرف الليرة السورية منذ عام ١٩٩٠.
- امتلاك سورية لاحتياطي كبير ومتنوع من النقد الأجنبي.
- انخفاض معدلات التضخم.
- توفر وتنوع الموارد الطبيعية.
- انخفاض تكاليف الانتاج.
- توفر الموارد البشرية المؤهلة.
- بنية تحتية ذات مستوى مقبول.
- نفاذ إلى أسواق عربية ودولية .
- توفر مدن صناعية ومناطق صناعية مجهزة بالبنية التحتية اللازمة
- مؤشر متوسط للتنمية البشرية.
- مزايا وإعفاءات وتسهيلات خاصة للمشاريع الاستثمارية.
- الاتفاقيات العربية والدولية لتوفير الضمانات لرأس المال الأجنبي.
- قوة الاقتصاد السوري بشكل عام.

كما أطلقت مجموعة من الحوافز التي تشجع الاستثمار في القطاعات الواعدة في سورية حيث صدر العديد من القوانين لتحديث الإطار التشريعي والقانوني الخاص بالعملية الاستثمارية في سورية من أجل توفير البيئة الملائمة للمستثمرين لجهة الاستقرار النقدي وتسهيل أداء الأعمال وتخفيض كلفة إنجاز المعاملات بالسرعة الكلية.

وخلال السنوات العشر السابقة تحققت حزمة من التغيرات الهامة على الصعيد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بهدف مواكبة اندماج سورية في الاقتصاد العالمي ضمن رؤية واضحة المعالم، واثقة الخطى، محددة الوتيرة، تجلت باختيار مبدأ اقتصاد السوق الاجتماعي كمنهج اقتصادي للإصلاح ودعم مسيرة التطوير والتحديث من خلال علاقة تشاركية وطيدة مع القطاع الخاص واستقطاب للمستثمرين والمغتربين من بلاد الاغتراب.

ومن ضمن الخطوات الحديثة التي قامت بها الحكومة السورية في مجال تطوير الأعمال وتعزيز مناخ الاستثمار فيها كان إنشاء المناطق الحرة وإحداث المدن الصناعية في كل من ريف دمشق (عدرا) وحمص (حسياء) وحلب (الشيخ نجار) ودير الزور.

٢. مؤشر أداء سهولة الأعمال :

تحسن مؤشر أداء سهولة الأعمال في سوريا من المرتبة (١٤٠) من بين (١٧٨) دولة عام ٢٠٠٨ إلى المرتبة (١٣٧) من بين (١٨١) دولة عام ٢٠٠٩ وجاء هذا التحسن مدعوماً بالتأثيرات الإيجابية للتطورات التشريعية والإدارية والتكنولوجية التي شهدتها سوريا خلال السنوات القليلة الماضية، والتي ساهمت في زيادة حجم تدفق الاستثمارات المحلية والخارجية إلى القطاعات الإنتاجية على الرغم من أنها لا تزال تحتاج لتطوير وتحديث في البنية التحتية المساندة للأعمال حيث سجل مؤشر جهوزية البنية الرقمية المرتبة (١١٠) من بين (١٢٧) دولة في عام ٢٠٠٨ .

ويشير الجدول التالي إلى ترتيب سورية في مؤشر أداء الأعمال بحسب مختلف البنود التي استند إليها هذا المؤشر:

الجدول رقم (١٤) : ترتيب سوريا في مؤشر أداء الأعمال

الترتيب	المؤشر الفرعي	الترتيب	المؤشر	الرقم
٨	عدد الاجراءات	١٢٤	تأسيس المشروع	١
١٧	عدد أيام العمل			
١٨,٢	التكلفة			
٤٣٥٤	الحد الأدنى لرأس المال	١١١	التجارة عبر الحدود	٢
٨	عدد وثائق التصدير			
١٥	الايام اللازمة للتصدير			
١١٩٠	تكلفة تصدير كل شحنة			
٩	عدد وثائق الاستيراد			
٢١	الايام اللازمة لإجراء الاستيراد			
١٦٢٥	تكلفة استيراد كل شحنة (بالدولار)	١٣٢	استخراج التراخيص	٣
٢٦	عدد الاجراءات			
١٢٨	عدد أيام العمل			
٦٩٧	التكلفة (كنسبة من الدخل القومي)	١١٣	حماية المستثمر	٤
٦	مؤشر الإفصاح (١٠٠٠)			
٥	مسؤولية الإدارة (١٠٠٠)			
٢	سهولة مقاضاة المساهمين للإدارة (١٠٠٠)			
٤,٣	مؤشر مدى قوة حماية المساهمين (١٠٠٠)			
١١	مؤشر صعوبة التعيين (١٠٠٠٠)	١٢٢	توظيف العمالة	٥
٤٠	مؤشر جمود ساعات العمل (١٠٠٠٠)			
٥٠	مؤشر صعود فصل العاملين (١٠٠٠٠)			
٣٤	مؤشر صعوبة التوظيف (١٠٠٠٠)			
٨٠	تكلفة التوظيف (كنسبة من الراتب)			
٤	عدد الاجراءات	٧١	تسجيل الملكية	٦
١٩	عدد أيام العمل			
٢٨	التكلفة			
١	مؤشر ضمان الحقوق (١٠٠٠)	١٧٨	الحصول على الائتمان	٧
٠	مؤشر معلومات الائتمان (٦٠٠)			
٠	مدى تغطية السجلات العامة			
٠	مدى تغطية سجلات المكاتب الخاصة			
٢٠	الدفعات (عدد)	٩٩	دفع الضرائب	٨
٣٣٦	الوقت (ساعة بالسنة)			
٢٣,٢	نسبة ضريبة الارباح			
١٩,٣	نسبة الدفعات والضرائب المتعلقة بالعمال			
١	نسبة الضرائب الاخرى			
٤٣,٥	إجمالي الضرائب	١٧٤	إنفاذ العقود	٩
٥٥	عدد الاجراءات			
٨٧٢	الوقت (بالايام)			
٢٩,٣	التكلفة (كنسبة من الدين)			
٤,١	الوقت (بالسنوات)			
٩	التكلفة (كنسبة من الاموال بعد الافلاس)	٨٤	تصفية وإغلاق المشروع	١٠
٢٩,٥	معدل الاستيراد(سنت من الدولار)			

كما احتلت سورية مواقع متميزة عالمياً وفق ما ورد في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠٠٩ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي من بين (١٢٨) دولة وفق مؤشرات نقاط القوة في الاقتصاد السوري المبينة في هذا الجدول:

الترتيب	المؤشر
٤٦	حقوق الملكية
٢	تكلفة الاعمال لمكافحة الجريمة والعنف
٤٩	حماية حقوق اقلية المساهمين
٣٤	مدى واثر الضرائب
٤٩	الوقت المطلوب للبدء بالاعمال
٤٦	تكاليف الاعمال الزراعية
٥٠	المرونة في إقرار الاجور
٧٧	جودة البنية التحتية
٨٨	جودة الطرق
٤٥	الدين الحكومي
٩٥	نسبة الفائض إلى العجز
٥٤	عدد الموردين المحليين
٩٤	جودة الموردين المحليين
٤٣	توفر العلماء والمهندسين

الجدول رقم (١٥) : ترتيب سورية في مؤشر أداء الأعمال

كما أصدر المعهد العربي في الكويت تقرير التنافسية العربية لعام ٢٠٠٩ واحتلت سورية المركز الحادي والعشرين من بين أربع وعشرين دولة حيث نالت سورية العلامات التالية للمؤشرات المبينة في الجدول التالي :

المؤشر	عام ٢٠٠٣	عام ٢٠٠٥	التغير ٢٠٠٣-٢٠٠٩	٢٠٠٩	التغير ٢٠٠٥-٢٠٠٩
الاداء الاقتصادي	٠,١٢٢	٠,١٤٩	ايجابي	٠,٥٤٧	سلبي
البنية التحتية	٠,١٢٥	٠,٠٧	سلبي	٠,٠٧	ايجابي
البنية التحتية	٠,٠٥٦	٠,٢٢٢	ايجابي	٠,٣٣٩	ايجابي
تدخل حكومة	٠,٢٩٩	٠,٧٦	ايجابي	٠,٤٩٨	سلبي
رأس المال البشري	٠,٤١٥	٠,٤١٨	ايجابي	٠,٤٣٢	ايجابي
جاذبية الاستثمار	٠,٣٣٣	٠,٢٧٧	سلبي	٠,١١٦	سلبي
مؤشر ديناميكية الاسواق والتخصص والمنتجات	٠,٣٢٢	٠,٤٦٣	ايجابي	٠,٢٨٣	سلبي
التكلفة الانتاجية	٠,٤٠٧	٠,٦٠٣	ايجابي	٠,٤٦٨	سلبي
تكلفة الاعمال	٠	٠,٢٥٣	سلبي	٠,٢٥٣	سلبي
الحوكمة وفعالية المؤسسات	٠,٥٢٥	٠,٤٠٤	سلبي	٠,٣٣٣	سلبي
مؤشر الطاقة الابتكارية وتوطين التقنية	٠,٢٥٤	٠,١٣٨	سلبي	٠,١٣٧	سلبي
مؤشر التنافسية العربية	٠,٣٣٦	٠,٣٨٧	ايجابي	٠,٣٢١	سلبي

مؤشرات التنافسية	قيمة المؤشر	الترتيب
مؤشر التنافسية الاجمالي	٠,٣٢١	٢١
مؤشر التنافسية الجاري	٠,٣٢٧	٢١
مؤشر التنافسية الكامن	٠,٣٠٣	٢٠

الجدول رقم (١٦) : ترتيب سورية في مؤشر أداء الأعمال

وتعتبر سورية عضواً في الهيئات والمؤسسات والمنظمات التجارية والاقتصادية العربية والدولية التالية:

- جامعة الدول العربية.
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (CAEU).
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (UNIDO).
- الأمم المتحدة (U.N).
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).
- منظمة المؤتمر الإسلامي.
- البنك الإسلامي للتنمية.
- البنك الدولي (W.B).
- صندوق النقد الدولي (IMF).
- منظمة الأسكوا.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).
- الشبكة الأورو متوسطية لوكالات تشجيع الاستثمار (ANIMA).
- وفي تموز ٢٠٠٢، أصبحت سورية عضواً في الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) (١).
- انضمام سورية إلى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID) الذي يوفر التسهيلات لفض نزاعات الاستثمار التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيقة.
- تقدمت سورية عام ٢٠٠١ بطلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (W.O.T).

٣. أهم التطورات الاقتصادية والسياسية المؤثرة في مناخ الاستثمار:

بنظرة سريعة على التطورات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٠ نجد أن البيئة الاستثمارية السورية في تحسن مستمر وذلك حسب مؤشرات الاقتصاد الكلي كازدياد معدلات النمو وغياب الضغوط التضخمية الركودية وتحقيق معدلات معقولة لموازين التجارة الداخلية والخارجية بالإضافة إلى ازدياد في الاحتياطي النقدي للعملة الصعبة وتنوعها بالاعتماد على سلة العملات وكذلك فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأميركي مع تحقيق استقرار في سعر الصرف وتحييد البيئة المالية والمصرفية عن ارتدادات الأزمات المالية العالمية. وبدأت سورية بخطوات كبيرة على طريق تحرير الاقتصاد من خلال الدخول في (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) إضافة إلى إبرام العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية. كما عكس انعقاد المؤتمرات الحكومية في جميع المجالات مناخاً إيجابياً بهدف مناقشة العقبات التي تواجهها كافة القطاعات والتي أسهمت في دعم مسيرة الإصلاح التشريعي والقانوني عبر إصدار مجموعة من القوانين الجديدة وتحديث التشريعات القديمة وإيجاد المؤسسات اللازمة لتطوير التشريعات والتدابير التنظيمية.

أولاً : أهم القرارات والقوانين الصادرة لتطوير البيئة التشريعية:

١. قرار توحيد سعر الصرف الذي تطبقه سورية على المستوردات والذي كان موزعاً على ثلاثة أسعار، وتخفيض معدلات الفائدة الداخلية مرتين خلال عام ٢٠٠٤، وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٨١ والسماح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.
٢. إنشاء محكمة بداية مدنية (غرفة رقم ٢) عام ٢٠٠٤ في كل المحافظات مهمتها النظر في الدعاوى المتعلقة بالنزاعات الناشئة عن قانون الاستثمار، وقد وجهت هذه المحاكم بأن تفصل بالدعاوى من غير تأخير.
٣. صدور القانون رقم ٢٣/ لعام ٢٠٠٠ الخاص بإحداث «مجلس النقد والتسليف» للإشراف على الأمور النقدية والأنظمة المصرفية.
٤. صدور القانون رقم ٢٨/ لعام ٢٠٠١ الخاص بإحداث المصارف الخاصة.
٥. صدور القانون رقم ٢٩/ لعام ٢٠٠١ الخاص بالسرية المصرفية.

(١) الوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) تأسست عام ١٩٨٨ وتشجع الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية من خلال تقديم الضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية، كذلك توفر الدعم الفني الذي يساعد البلدان النامية في تعزيز فرص الاستثمار، كما تستخدم خدماتها في التخفيف من العوائق المحتملة التي تقف في وجه الاستثمار.

٦. إلغاء المرسوم رقم ٣٣/ لعام ٢٠٠٣/ والقانون ٢٤/ لعام ١٩٨٦/ وتعديلاته الواردة في القانون ٦/ لعام ٢٠٠٠، وهما القانونان اللذان كانا يقيدان التعامل بالعملات الأجنبية حيث كان هذا الأمر من أهم العقبات التي واجهت الاستثمار الأجنبي في سورية سابقاً.
٧. صدور القانون رقم ٥٩/ لعام ٢٠٠٣ الخاص بإحداث هيئة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (ACML).
٨. صدور المرسوم التشريعي رقم ٥٧/ لعام ٢٠٠٤ الخاص بإحداث المدن الصناعية.
٩. صدور المرسوم التشريعي رقم ٦٠/ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بإلغاء رسم الاغتراب.
١٠. صدور القانون رقم ٥/ لعام ٢٠٠٥ المتعلق بموافقة سورية على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب.
١١. صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٥/ لعام ٢٠٠٥ الذي سمح بإقامة المصارف الإسلامية في سورية.
١٢. صدور المرسوم رقم ٤٣/ لعام ٢٠٠٥ الخاص بالاستثمار في قطاع التأمين.
١٣. صدور القانون رقم ٢٥/ لعام ٢٠٠٦ المتضمن الخطة الخمسية العاشرة بأهدافها الطموحة.
١٤. صدور المرسوم رقم ٥١/ لعام ٢٠٠٦ المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم ٢٤/ لعام ٢٠٠٣ والذي هدف إلى تخفيض في معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة.
١٥. صدور المرسوم التشريعي رقم ٥٥/ لعام ٢٠٠٦ المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
١٦. صدور المرسوم التشريعي رقم ٦٠/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.
١٧. صدور المرسوم التشريعي رقم ٦١/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن السماح للشركات بالاندماج بعد إعادة تقويم موجوداتها الثابتة.
١٨. صدور المرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ الخاص بتشجيع الاستثمار.
١٩. صدور المرسوم التشريعي رقم ٩/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
٢٠. صدور القانون رقم ٩/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن تصديق اتفاقية تأسيس الشركة السورية القطرية القابضة.
٢١. صدور القانون رقم ٣٢/ لعام ٢٠٠٧ الذي سمح للمستثمرين غير السوريين أصحاب المشاريع المشمولة بأحكام القانون رقم ٢١/ لعام ١٩٥٨ في المدن الصناعية بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لمشروعاتهم لمساحة تزيد عن سقف الملكية المحدد شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع.
٢٢. صدور قانون التجارة رقم ٣٦/ لعام ٢٠٠٧ الذي ألغى المرسوم رقم ١٤٩/ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته.
٢٣. صدور القانون رقم ٤١/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم.
٢٤. صدور القانون رقم ١٥/ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.
٢٥. صدور قانون الشركات الجديد رقم ٣/ لعام ٢٠٠٨.
٢٦. الانضمام إلى معاهدة لاهاي بشأن التسجيل الدولي للنماذج الصناعية.
٢٧. صدور قانون حماية المنتج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسة الضارة في التجارة الدولية.
٢٨. صدور قانون حماية العلامة الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية.

ثانياً: أهم القوانين و القرارات التي صدرت على مستوى السياسة المالية:

١. قرار وزارة المالية رقم ٢٤٢٨/و تاريخ ٢٣/٨/٢٠٠٦ المتضمن إحداث قسم جديد لخدمات كبار دافعي الضرائب هو «قسم كبار المكلفين».
٢. المرسوم التشريعي رقم ٢٢/ للعام ٢٠٠٩ المتعلق بإعفاء المكلفين بضريبة الأرباح والرسوم المالية العائدة لأعوام ٢٠٠٧ وما قبل وكذلك المكلفون بالضرائب والرسوم المالية المباشرة الأخرى وإضافاتها العائدة لأي من سنوات ٢٠٠٨ وما قبل من جميع الفوائد والجزاءات والغرامات على اختلاف أنواعها إذا سددوا ما عليهم الضريبة أو الرسم العائد لأي من السنوات المذكورة حتى غاية ٣١/١٠/٢٠٠٩.
٣. صدور المرسوم التشريعي رقم ٥٤/ لعام ٢٠٠٩ القاضي بمنح إعفاء من ضريبة دخل الأرباح الحقيقية ولمدة عشر سنوات للمشاريع المقامة في محافظات دير الزور - الحسكة - الرقة والتي يتم تشميلها بعد نفاذ هذا المرسوم التشريعي بأحد أحكام التشريعات التالية:
- أ- المرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ الخاص بدعم وتشجيع الاستثمار.
- ب- القانون رقم ١٥/ لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالتطوير والاستثمار العقاري.
- ج- قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ١٨٦/ لعام ١٩٨٥.
- ٤- صدور القانون رقم ٣٩/ للعام ٢٠٠٩ القاضي بإحداث هيئة عامة تسمى «الهيئة العامة للإشراف على التمويل العقاري» التي تهدف إلى تنظيم قطاع التمويل العقاري والإشراف عليه لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني وتنمية المدخرات في القطاع العقاري وتنظيم سوق التمويل العقاري.

ثالثاً: أهم الانجازات والتعديلات القانونية على مستوى السياسة النقدية والتحرير المالي:

د. المرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ الذي يعد نسخة منقحة عن القانون رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ حيث ركز على تشجيع وجذب الاستثمارات والسماح للمستثمر بتحويل أرباحه من رأس المال الأجنبي بالقطع الذي يختاره إلى الخارج والسماح للمستثمر العربي والأجنبي بتملك الأصول والعقارات ضمن أغراض المشروع والسماح للمستثمر السوري والعربي والأجنبي بإعادة تحويل حصيلة التصرف بحصته من المشروع المشتمل بأحكام هذا المرسوم بعملة قابلة للتحويل إلى الخارج.

هـ. السماح للمصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بتمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وفق صيغة الـ B.O.T.

د. إصدار القانون رقم ٢٤/ تاريخ ٢٤/٢٠١٦ القاضي بالسماح بترخيص مهنة الصيرفة في سورية ولهذا القانون أهمية كبيرة في تنظيم دورة القطع إذ بمقتضاه تصبح جميع عمليات الصرف رسمية وخاضعة لرقابة مصرف سورية المركزي.

هـ. إصدار مجلس النقد والتسليف قراراً يقضي بتنظيم مراكز القطع الأجنبي، ما يعني خلق سوق نقدية حقيقية للمرة الأولى في تاريخ سورية ويتدخل فيها مصرف سورية المركزي كلاعب أساسي في السوق من خلال قيامه بالتدخل شاربياً وبائعاً للقطع الأجنبي لسد حاجة المصارف من القطع الأجنبي اللازم لتمويل عملياتها وبما يضمن سيطرة المصرف المركزي على تدفقات القطع الأجنبي لتأمين استقرار سعر الصرف.

هـ. تحرير الحساب الجاري من ميزان المدفوعات والعمل وفقاً للمادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي التي تنص على تحرير قابلية تحويل الليرة السورية لغايات الحساب الجاري كتمويل عمليات التجارة الخارجية وعمليات التحويل المالي، وفي هذا السياق فقد قام المصرف المركزي باتخاذ جملة من القرارات والإجراءات للوصول إلى التحرير الكامل للحساب الجاري يمكن إجمالها بالآتي:

أ- تحرير الحساب الجاري بالدرجة الأولى وتحرير عمليات التصدير والاستيراد، الأمر الذي يعني ضمناً إجراء جميع هذه العمليات عن طريق الجهاز المصرفي، حيث تم التحرير الكامل لعمليات تمويل المستوردات في عام ٢٠٠٦ من خلال السماح للمصارف المرخص لها التعامل بالقطع الأجنبي بتمويل كامل مستوردات القطاعين الخاص والمشتبك، إلى جانب السماح لشركات الصيرفة ببيع القطع الأجنبي للمستوردين من حساباتها المفتوحة لدى المصارف المرخصة حصراً أو من خلال إصدار الحوالات الخارجية.

ب- السماح للمقيمين وغير المقيمين بفتح حسابات بالعملات الأجنبية لدى أحد المصارف المرخصة وتغذيتها بجميع وسائل الدفع المحررة بالعملات الأجنبية والتصرف بها وفق أنظمة القطع النافذة، بما لا يتعارض مع أحكام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ت- السماح للمصارف المرخصة ببيع المواطنين السوريين ومن في حكمهم مبلغ لا يتجاوز (١٠٠٠٠) دولار أمريكي شهرياً أو ما يعادله من العملات العربية والأجنبية للأغراض غير التجارية ويعتبر هذا القرار خطوة مهمة جداً إذ تم بموجبه إزالة القيود التي فرضتها أنظمة القطع السابقة على حرية التحويلات المالية للأغراض غير التجارية.

ث- السماح للمصارف المرخصة ببيع المواطنين السوريين ومن في حكمهم العملات الأجنبية لتغذية حساب بطاقة الدفع العالمية بحيث يحق للمواطن استخدام هذه البطاقة خارج القطر أو داخله، إلى جانب السماح له بالتعامل ببطاقات الائتمان الصادرة عن المصارف المرخصة والمغذاة بالقطع الأجنبي من الخارج.

ج- إلزام مؤسسات الطيران المرخصة ببيع بطاقات السفر بالليرات السورية للمقيمين ومن في حكمهم، وبالعملة الأجنبية للسوريين غير المقيمين والعرب والأجانب وبحيث يحق لهذه المؤسسات تحويل صافي مبيعات بطاقات السفر إلى الخارج عن طريق المصارف المرخصة.

ح- إلغاء تعهد إعادة قطع التصدير إذ أصبح بإمكان المصدر السوري الاحتفاظ بالقطع الناجم عن عمليات التصدير والتصرف به كما يشاء.

١. البدء التدريجي والمضبوط بتحرير الحساب الرأسمالي بما ينسجم وخطة الحكومة بزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لذا فقد تم إعداد الآلية اللازمة التي تمكن المستثمر المرخص له وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار من الحصول على قرض بالعملة الأجنبية من أي مصرف خارجي لصالح مشروعه سواء على شكل مبالغ بالعملة الأجنبية أو على شكل مقدمات عينية، ومن ثم تسديد هذا القرض وفوائده عن طريق المصارف السورية.

إن الإجراءات التي اتخذها مصرف سورية المركزي خلال الأعوام القليلة الماضية استهدفت بالدرجة الأولى دعم النمو الاقتصادي وتحفيز مختلف القطاعات الاقتصادية لمزيد من التطور والنمو وذلك من خلال التأثير على قنوات التمويل في الاقتصاد وإزالة العوائق والصعوبات خصوصاً تلك المتعلقة بالحصول على التمويل للأغراض الاستثمارية وذلك في سبيل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى جانب تشجيع عودة رؤوس الأموال السورية الموجودة في الخارج.

كما عمل مصرف سورية المركزي خلال الفترة الماضية على إصدار مجموعة من القرارات والأنظمة بهدف خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات، ومن أهم القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف بهذا الخصوص ما يلي:

١. القرار رقم ٣٤٨/ تاريخ ٢٠٠٨/١/١٦ الذي يسمح للمصارف المرخصة بمنح القروض بالعملات الأجنبية لتمويل المشاريع الاستثمارية المرخصة وفقاً لقوانين تشجيع الاستثمار مع ترك الحرية للمقترض لاختيار طريقة تسديد القرض إما عن طريق حساباته بالعملة الأجنبية لدى المصارف المحلية أو الأجنبية أو عن طريق شراء القطع من المصرف المقترض.
 ٢. القرار رقم ٣٨١/ تاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٧ الذي يسمح للمتعاملين المشمولين بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار في القطر بالحصول على تسهيلات مصرفية بالعملات الأجنبية من المصارف المرخصة وفق أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٤٨/ تاريخ ٢٠٠٨/١/١٦.
 ٣. القرار رقم ٣٩٥/ تاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩ الخاص باعتماد التعليمات الخاصة بالحد الأقصى للتسهيلات والتمويلات المسموح بها وذلك للحد من مخاطر التسهيلات والتمويلات الممنوحة لكل شخص طبيعي أو اعتباري أو إلى كل مجموعة مترابطة، والذي حددها بـ (٢٥%) حيث كانت (٢٠%) وفق القرار السابق ٣٤٥/ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٢ من الأموال الخاصة للمصرف، كما يجب ألا يتعدى مجموع التسهيلات والتمويلات الممنوحة من المصرف من قبل الزبائن (أيهما أكبر) والتي يتجاوز كل منها نسبة (١٠%) من الأموال الخاصة الصافية للمصرف حدود ثمانية أمثال هذه الأموال.
 ٤. القرار رقم ٤١٠/ تاريخ ٢٠٠٩/١/٣١ والذي يسمح لمصرف سورية المركزي بتمويل المصارف بالليرات السورية بهدف دعم سيولتها وردم الفجوات المؤقتة الناجمة عن عمليات التمويل بشرط أن تكون هذه العمليات للأغراض الاستثمارية حصراً.
 ٥. القرار رقم ٤١١/ تاريخ ٢٠٠٩/١/٣١ الخاص باستثناء المشاريع الاستثمارية التنموية في القطر من تعليمات تركيزات المخاطر المصرفية التي يتوجب على المصارف الالتزام بها، بحيث لا تتجاوز (٣٥%) من مجموع الأموال الخاصة الصافية بدلاً من (٢٥%) وذلك شريطة الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، ويهدف هذا القرار إلى تمكين المصارف العاملة من منح التمويلات الكبيرة الضرورية لعمليات التنمية وذلك بهدف تمكينها من تعبئة المدخرات لديها بالليرات السورية أو بالقطع الأجنبي وتوجيهها نحو تمويل الاستثمارات الوطنية.
 ٦. القرار رقم ٤١٢/ تاريخ ٢٠٠٩/١/٣١ القاضي بتخفيض معدلات الفوائد على الودائع لأجل بمقدار نقطة مئوية واحدة، حيث كان سعر الفائدة على الودائع لأجل (٧-٩% ± ٢%) وأصبح بموجب القرار الجديد (٦-٨% ± ٢%)، مما يعطي مرونة كبيرة للمصرف في تحديد معدلات الفائدة على الودائع لديه ضمن هذا الهامش، كما يمكن المصارف من التوسع في منح الائتمان طويل الأجل للمشاريع الاستثمارية الكبيرة.
 ٧. كما تمت المصادقة على النظام الأساسي لمؤسسة ضمان مخاطر القروض في سورية بموجب قرار السيد وزير الاقتصاد والتجارة رقم ١٠١٠/ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٦، وتم إطلاق أعمالها مؤخراً في بداية شهر شباط من العام الحالي، وستساهم هذه الهيئة في تمكين المصارف من توسيع حجم التمويل الممنوح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تشكل الشريحة الأوسع في قطاع الأعمال السوري، وذلك من خلال تشارك المخاطر بين مؤسسة ضمان مخاطر القروض والمصرف بالإضافة إلى إيجاد حل لمشكلة توفير الضمانات التي تطلبها المصارف لغرض الحصول على التمويل، الأمر الذي سيساعد على التوسع في منح التمويلات للمشاريع الصناعية والاستثمارية.
 ٨. القرار رقم ٥٠٢/ تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٠ الذي يتضمن تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي على جزء من الودائع التي توجه كتسهيلات وتمويلات للقطاع الصناعي من نقطة واحدة إلى خمس نقاط بحيث تنخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة على جزء من ودائع المصرف الموجه كتسهيلات وتمويلات للقطاع الصناعي، وتأتي أهمية هذا القرار من انعكاس التخفيض في نسبة الاحتياطي الإلزامي النقدي لدى المصارف على تكلفة التمويل للقطاع الصناعي بما يشجع المصارف على زيادة القروض الممنوحة للقطاع الصناعي وزيادة التنافسية فيما بينها لتقديم هذا النوع من القروض بفوائد مخفضة وذلك بغية الاستفادة من الانخفاض في تكلفة أموال المصرف.
 ٩. القرار رقم ٥١٢/ تاريخ ٢٠٠٩/٥/١٣ القاضي باعتماد التعليمات الخاصة بإجراءات منح الموافقة على فتح مكاتب التمثيل العائدة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى غير السورية في سورية، حيث استند هذا القرار إلى القانون رقم ٣٤/ لعام ٢٠٠٨ الذي أجاز للمؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية تسجيل مكاتب تمثيل لها وذلك بعد حصولها على موافقة الجهات المختصة.
- إلى جانب ما سبق فقد صدر قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٦٩/ تاريخ ٢٠٠٩/١٠/١ والذي يبين آلية إعادة تحويل حصيلة التصرف بحصة المستثمر السوري والعربي والأجنبي من المشروع المشمل بأحكام المرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ بعملة قابلة للتحويل إلى الخارج، بالإضافة إلى إمكانية إعادة المال الخارجي بعملة قابلة للتحويل إلى الخارج بعد مرور ٦ أشهر على دخوله إلى سورية وذلك إذا حالت دون استثماره.

كما عمد مصرف سورية المركزي إلى اتخاذ جملة من القرارات والإجراءات للوصول إلى التحرير الكامل للحساب الجاري من ميزان المدفوعات، بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أهم هذه القرارات والإجراءات :

- ١- التحرير الكامل لعمليات تمويل المستوردات في عام ٢٠٠٦ من خلال قرار السيد الرئيس مجلس الوزراء رقم ٥٢٠٤/٥ تاريخ ٢٠٠٦/١١/١٥ المتضمن السماح للمصارف بتمويل كافة مستوردات القطاعين الخاص والمشتراك بالقطع الأجنبي.
- ٢- السماح لشركات الصرافة ببيع القطع الأجنبي للمستوردين من حساباتها المفتوحة لدى المصارف المرخصة حصراً أو من خلال إصدار حوالات خارجية.
- ٣- إلغاء تعهد إعادة قطع التصدير حيث أصبح بإمكان المصدر السوري الاحتفاظ بالقطع الناجم عن عمليات التصدير مع حرية التصرف به.

مما سبق نلاحظ أن مصرف سورية المركزي قد ساهم وعلى أكثر من صعيد في تعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار وذلك من خلال تحفيز القطاع المصرفي على التوسع في منح التمويل للمشاريع الاستثمارية سواءً بالليرة السورية أو بالقطع الأجنبي، هذا إلى جانب تخفيف قيود القطع الأجنبي إلى أدنى الحدود وتحرير معاملات الحساب الجاري مما سيكون له أثر كبير على جذب الاستثمار نتيجة الثقة التي يولدها هذا التحرير لدى المستثمرين بقوة الاقتصاد الوطني وقدرته على المحافظة على قيمة مستقرة للعملة الوطنية مع مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي.

وفيما يتعلق بالمقترحات في هذا السياق لتطوير البيئة الاستثمارية في سورية، فيمكن القول أن البدء بالتحرير التدريجي والمدروس لمعاملات الحساب الرأسمالي سيكون له أثر إيجابي على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى سورية لما يوحيه ذلك من ثقة بالاقتصاد الوطني، ويسعى مصرف سورية المركزي خلال المرحلة المقبلة إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات للبدء بهذا التحرير، مع الأخذ بالاعتبار الحرية النسبية التي منحتها القرارات والقوانين الحالية الخاصة بالاستثمار لتحويل رؤوس الأموال والعوائد والفوائد المتولدة عنها إلى الخارج، وذلك في إطار متوازن يضمن التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لمثل هذا التحرير على الاقتصاد الوطني.

وقد تم القيام بإصلاحات عديدة في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات كان أهمها:

- تأسيس المجلس الأعلى للتصدير.
- إنشاء هيئة تنمية وترويج الصادرات.
- تأسيس اتحاد المصدرين.
- إلغاء الحصر وقيد العمولة على جميع المستوردات للمؤسسات الحكومية الحصرية.
- إحداث صندوق تنمية الصادرات.
- توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (مع تركيا، تونس، اليمن، مصر، إيران، الصين، الأردن، وبلدان مجلس التعاون الخليجي .. الخ)، وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع العديد من الدول.
- كما خطط لإقامة منطقة اقتصادية خاصة (أغروبوليس) في سهل الغاب تقوم باستثمار وإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية ذات الكفاءة والميزة التنافسية.

ع. الرؤية المستقبلية لمناخ الاستثمار:

أكدت الخطة الخمسية العاشرة (٢٠١٠-٢٠١٦) على الأهداف الاستراتيجية التالية:

- تشجيع رأس المال الخارجي على الدخول إلى السوق السورية.
- تسهيل تسجيل الاستثمارات وتحفيز الاستثمار طويل الأجل.
- زيادة الحكم الرشيد والشفافية للمؤسسات المالية والدوائر الحكومية ذات الصلة.
- زيادة عدد المنتجات والخدمات.
- استكمال تأسيس سوق الأوراق المالية، وتوفير الإطار التشريعي والمؤسسي لتوريق الأصول المالية.
- توفير المهن والخدمات الاستشارية والمالية اللازمة لازدهار القطاع المالي.
- تعديل قانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل.
- إحداث محاكم خاصة بالاستثمار والمنازعات التجارية.
- الترويج للاستثمارات خارجياً.

تعتبر الخطة الخمسية العاشرة للدولة المرجع الأساس لرسم سياسة هيئة الاستثمار السورية والرؤية المستقبلية لها وقد اعتمدت الخطة مشهداً متفائلاً لتحقيق الأهداف التالية:

- معدل نمو وسطي للناتج المحلي الإجمالي (٧%).
 - معدل مساهمة مرتفع للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي.
 - خلق فرص عمل بحدود (١٢٥٠) ألف فرصة عمل سنوياً.
 - خفض نسبة البطالة إلى (٨%).
 - خفض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى (٧,١٢%).
 - زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي إلى (٢,٩%) من الناتج المحلي الإجمالي.
 - زيادة نسبة الاستثمار الخاص من الاستثمار الكلي إلى (٤٧%).
- وأكدت الخطة على زيادة الإنتاجية والارتفاع بمستوى القدرة الإنتاجية لتعظيم العوائد والارتفاع من المستوى المحقق من أجل تعزيز التنافسية وتوفير الخدمات بمستوى نوعي متميز، فتم الاعتماد على جملة أسس في تخصيص الموارد وتوزيع الاستثمارات على القطاعات من أجل تحقيق النمو المستهدف في الخطة الخمسية العاشرة والتي كان منها:
- التأكيد على أولوية الاستثمار في القطاعات الواعدة والتي يمكن أن تحقق عوائد سريعة وتؤدي إلى منافع واسعة مع تشجيع تطوير البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الصناعية والإنتاجية ذات المردود العالي.
 - التأكيد على دور الصناعة التحويلية في عملية النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل، وتحسين الميزان التجاري والتأكيد على ضرورة زيادة الاستثمار في قطاعات الطاقة والتعليم والصحة ومجال البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي.
 - الترويج لدخول الاستثمارات الخاصة في مجالات الاتصالات، تكنولوجيا المعلومات، السياحة، النقل، التشييد والبناء، الطاقة، الصناعة التحويلية والزراعة، والعمل على وضع أنماط متعددة للاستثمار عن طريق الشراكة مع القطاع العام أو مع رأس المال الأجنبي.
 - تقديم المزيد من الإصلاحات لتعزيز المناخ الاستثماري الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل بيئة الأعمال للقطاع الخاص الوطني.
 - اعتماد اللامركزية وتقوية الأجهزة الاقتصادية والإدارية المحلية وتسيير المصالح العامة بكفاءة عالية، من أجل ضمان نجاح الاستثمارات الإقليمية.
 - العمل على زيادة معدلات الادخار الوطني من خلال ضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي وتطوير السوق المالية والأسمالية.
 - العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية من خلال الترويج لاستخدام التكنولوجيا الملائمة وذات التكاليف الرخيصة لتطوير قطاع المنشآت الصغرى والمتوسطة لزيادة مساهمته في النمو الاقتصادي.

٥. التشريعات النازمة للاستثمار في سورية:

- بلغ عدد القوانين والتشريعات القرارات التي تحكم سياسات الاستثمار والترخيص والحوافز الاستثمارية في سورية /١٤/ نصاً وهي:
١. القانون رقم /٤٧/ لعام ١٩٥٢ الخاص بالصناعات الصغيرة والحرف اليدوية.
 ٢. المرسوم رقم /١٠٣/ لعام ١٩٥٢ الخاص بالإعفاءات المالية للمشاريع الصناعية.
 ٣. القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨.
 ٤. المرسوم رقم /١٠/ لعام ١٩٨٦ الخاص بالاستثمار في المشاريع الزراعية.
 ٥. النظام الذي تعتمده وزارة النفط في منح الاستثمارات للشركات النفطية.
 ٦. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم /١٨٦/ لعام ١٩٨٥ الخاص بالاستثمار السياحي.
 ٧. قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم /١٩٨/ لعام ١٩٨٧ الخاص بالاستثمار السياحي.
 ٨. قانون مجلس النقد والتسليف القاضي بترخيص المصارف الخاصة.
 ٩. القرارات النازمة لترخيص مشاريع قطاع النقل.
 ١٠. المرسوم التشريعي رقم /٣٦/ لعام ٢٠٠١ القاضي بترخيص الجامعات الخاصة.
 ١١. قرارات وزارة التربية القاضية بترخيص المدارس الخاصة.
 ١٢. قانون الهيئة العامة للمناطق الحرة الخاص بالاستثمار في المناطق الحرة.
 ١٣. المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار.
 ١٤. القانون رقم /١٥/ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالتطوير والاستثمار العقاري.

٦. الحوافز الضريبية الممنوحة وفق أحكام مرسوم تشجيع الاستثمار رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧:

- نص المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ لتشجيع الاستثمار على خضوع المشاريع الاستثمارية المشملة لمبدأ الحسم الضريبي الديناميكي عملاً بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٥١/ لعام ٢٠٠٦ لضريبة الدخل وفق مايلي:
١. يصل أقصى معدل ضريبي للمشاريع بشكل عام في أعلى شرائحه إلى (٢٨ %) على الأرباح الصافية.
 ٢. الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام بنسبة لا تقل عن (٥٠ %) فمعدلها الضريبي (١٤ %).
 ٣. المشاريع المشملة بقوانين تشجيع الاستثمار معدلها الضريبي (٢٢ %). ويخفض هذا المعدل وفق الأسس التالية:
- **درجتان** للمنشآت الصناعية المقامة في المحافظات (الرقّة، دير الزور، الحسكة، إدلب، السويداء، درعا، القنيطرة).
 - **درجة واحدة** للمنشآت الصناعية التي تستخدم (٢٥) عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
 - **درجتان** للمنشآت الصناعية التي تستخدم (٧٥) عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
 - **ثلاث درجات** للمنشآت الصناعية التي تستخدم (١٥٠) عاملاً فأكثر مسجلين أصولاً بالتأمينات الاجتماعية.
 - **درجة واحدة** بالنسبة للمنشآت المقامة ضمن المدن الصناعية.
 - **درجتان** للمشاريع الصناعية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في مدينة حسياء ودير الزور الصناعيتين.
 - **درجتان** لمشاريع محطات توليد الكهرباء، مشاريع مصادر الطاقة البديلة، مصانع الأسمدة.
 - **درجتان** في ضوء توفر أي من الأسس الآتية:
 - المشاريع الصناعية التي تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية المحلية.
 - المشاريع الصناعية التي توفر في استهلاك الطاقة.
 - المشاريع الصناعية التي تستخدم أدوات ووسائل وآلات تحافظ على البيئة وتمنع التلوث البيئي.
 - المشاريع الصناعية التي تقوم بتصدير (٥٠ %) من إنتاجها.
 - **درجتان** للمشاريع الاستثمارية المرخصة بأحكام المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ في المنطقة الشرقية التي تضم محافظات (الرقّة، دير الزور، الحسكة). (٢)

(٢) منحت بموجب قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦/٢/٢٠٠٨.

هيئة الاستثمار السورية

أولاً: الأهداف والسياسات

أحدثت هيئة الاستثمار السورية بموجب المرسوم التشريعي رقم ٩/ لعام ٢٠٠٧ بالتزامن مع صدور المرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ الخاص بتشجيع الاستثمار وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وترتبط برئيس مجلس الوزراء.

تهدف الهيئة إلى تنفيذ السياسات الوطنية للاستثمار وتنمية البيئة الاستثمارية في الجمهورية العربية السورية. بموجب مرسوم إحداث الهيئة يمارس المجلس الأعلى للاستثمار المهام التالية:

١. وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للاستثمار في الجمهورية العربية السورية.
٢. دراسة القوانين والأنظمة المتعلقة بالاستثمار.
٣. اعتماد مشروع الخارطة الاستثمارية للجمهورية العربية السورية.
٤. دراسة تقارير تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية المشمولة وتقييم نتائج عمل الهيئة.
٥. إصدار الأنظمة الخاصة المتعلقة بعمل الهيئة بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
٦. مناقشة الموضوعات التي يرفعها إليه مجلس الإدارة واتخاذ ما يلزم بشأنها.

١- الرؤية:

الوصول إلى المستوى الذي تكون فيه الهيئة من أكفأ الهيئات على المستوى الإقليمي والدولي في مجال تبسيط الإجراءات وجذب الاستثمارات بما يساهم في تحقيق أعلى مستوى من النمو الاقتصادي المستدام.

٢- الرسالة:

تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار وحماية المستثمرين من خلال تحديث التشريعات والتطوير المستمر للموارد البشرية ومواكبة التطورات التقنية وفق أحدث المعايير الدولية.

٣- القيم المؤسسية :

- العمل بروح الفريق .
- المبادرة والإبداع .
- التميز في الخدمة.
- سيادة القانون.
- الموظفون هم الثروة الحقيقية للهيئة.
- الإيمان بالتغيير والسعي إلى التطوير نحو الأفضل .
- إنجاز المهام المطلوبة بكفاءة وفاعلية لتحقيق أفضل النتائج.
- التعاون والتواصل وتبادل الخبرات مع الجهات العربية والدولية .
- الالتزام بتقديم مستوى رفيع من الخدمات للجمهور والمستثمرين.
- السعي المستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الإخلاص والشعور بالانتماء المؤسسي للعاملين والمتعاملين مع الهيئة.
- تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

٤- الأهداف الوطنية:

- ١- تسهيل عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية من أجل ضمان الشفافية
- ٢- مراجعة وتعديل قوانين الاستثمار وقوانين العمل والتشريعات القطاعية ذات العلاقة من أجل جعل البيئة الاستثمارية أكثر ملائمة وتشكيل مجلس أعلى للاستثمار الخارجي وتفعيله وجعله إدارة للتنسيق والمراقبة والمتابعة وتقديم التوجيهات لتشجيع الاستثمار....).
- ٣- تخفيف ورفع القيود الإدارية وتعديل قوانين الاستثمار من أجل حصول المستثمر الأجنبي على الحوافز اللازمة.
- ٤- التطبيق الصحيح لأسلوب النافذة الواحدة وتأسيس لجنة إشرافية تسهر على حسن التطبيق لتخفيض تكلفة ووقت المعاملات.

- ٥- إحداث محاكم خاصة بالاستثمار والدعوى التجارية أو عن طريق اللجوء للمحاكم الدولية (الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار).
- ٦- توفير البيئة الاستثمارية القادرة على جذب رؤوس الأموال .
- ٧- زيادة مساهمة الاستثمار لتحقيق زيادة نسبة النمو الاقتصادي.
- ٨- تصميم وتنفيذ برامج ترويجية للاستثمار.
- ٩- طباعة ونشر معلومات للمجالات الاستثمارية ذات الميزة النسبية والتي تشكل فرصاً استثمارية جاذبة تساند عملية الترويج للاستثمار الخارجي وتوزيعها عبر القنوات الإعلامية والمعلوماتية الحديثة.
- ١٠- تخصيص برامج تأهيلية وتدريبية عالية المستوى من أجل إعداد الملحقين التجاريين وممثلي الهيئة في السفارات السورية بالخارج وبالأخص في بلدان الأسواق الواعدة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات.
- ١١- إعداد كتيبات دليل للعاملين في المؤسسات التي تستقبل المستثمر الأجنبي تعينهم على كيفية التعامل مع المستثمرين على الوجه الأفضل.

٥- الأهداف علمية مستوى التعاون الدولي:

- تعزيز مساهمة التعاون الدولي في جذب الاستثمار الخارجي من خلال الترويج لصورة سورية كبلد منفتح يؤمن بيئة مناسبة للاستثمار ولشراكات التعاون الدولي في التنمية.
- تعزيز مساهمة التعاون الدولي في عملية نقل المعرفة وتوطينها.
- تعزيز دور التعاون الدولي في المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- لتحقيق هذه الأهداف تطمح خطة التعاون الدولي الاستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال.

٦- الأهداف المؤسسية الاستراتيجية للهيئة :

- أتمتة أعمال الهيئة.
- الربط الشبكي مع الفروع في المحافظات ومع المدن الصناعية.
- استكمال البنية التحتية (الكهربائية والسلكية والمعلوماتية).
- تحديث موقع هيئة الاستثمار السورية وموقع الخارطة الاستثمارية.
- استكمال تطوير النافذة الواحدة بالتعاون مع الجهات المعنية.
- التنسيق والمتابعة مع الجهات المعنية من أجل إحداث فرع خاص بالتحكيم للنزاعات الخاصة بالاستثمار.
- رفد الهيئة بكوادر بشرية وتقنية جديدة.
- التدريب المستمر للموارد البشرية من أجل استكمال بناء القدرات اللغوية والمعرفية.
- المشاركة بالمؤتمرات الخاصة بالاستثمار المحلي والعالمي وتنظيم مؤتمرات خاصة بهيئة الاستثمار السورية.
- إعداد خطة تدريب داخلية وخارجية تخصصية للملحقين التجاريين في السفارات السورية في الخارج.
- الترويج في الدول العربية بالتعاون مع مكاتب تشجيع الاستثمار والسفارات السورية.
- تصميم برامج للدعاية والإعلان والترويج لهيئة الاستثمار السورية ومزاياها.
- بناء جسور للتعاون مع المنظمات والهيئات ذات العلاقة بهيئة الاستثمار السورية .
- إعداد مطبوعات وأدلة وعروض تقديمية عن الهيئة .
- إصدار التقارير الاقتصادية والاستثمارية السنوية.
- الاستمرار في إصدار مجلة هيئة الاستثمار الدورية بمواعيدها.
- متابعة استصدار كافة الأنظمة الداخلية الخاصة بالهيئة .
- المتابعة الميدانية لكافة المشاريع في كافة المحافظات.
- انجاز الدليل الاجرائي لعمل المستثمر.
- انجاز تقارير الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: إدارة هيئة الاستثمار السورية:

- يتولى قيادة وإدارة الهيئة بموجب القوانين والأنظمة وكل في اختصاصه:
- مجلس الادارة ويتولى كلاً من المهام والصلاحيات المبينة أدناه وحسبما ورد في نظامها الداخلي الذي صدر في ٢٠٠٩/٥/١٢ :
- ١. الإشراف على حسن تطبيق مرسوم تشجيع الاستثمار والأنظمة المتعلقة به.
- ٢. وضع خطط وبرامج نشاط الهيئة في إطار الخطة العامة للدولة.
- ٣. تنفيذ السياسات والخطط المتعلقة بأعمال الهيئة.
- ٤. اقتراح إحداث فروع أو مكاتب للهيئة داخل أو خارج الجمهورية العربية السورية.

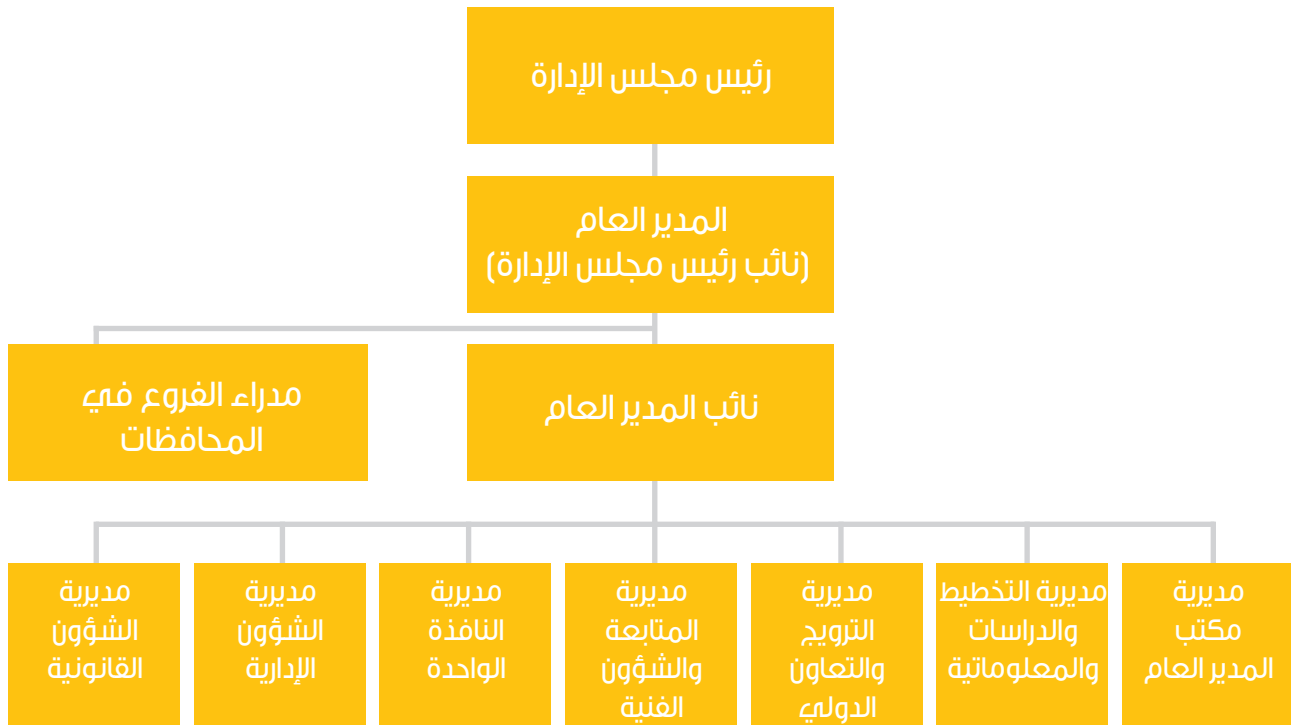
٥. الموافقة للمستثمر غير السوري باستئجار أو تملك العقارات في حدود الاحتياجات الفعلية للمشروع وفق قوانين الاستثمار.
٦. النظر في اعتراضات المستثمرين المتعلقة بمشاريع الاستثمار المحدثه بموجب قانون الاستثمار النافذ دون الاخلال بحق المستثمر باللجوء إلى المراجع القانونية المختصة.
٧. إقرار موازنة الهيئة وتقريرها السنوي ورفعها إلى مجلس الوزراء.
٨. اقتراح قبول المنح والهبات والتبرعات وفق القوانين والانظمة النافذة.
٩. تحديد بدل الخدمات التي تقدمها الهيئة.
١٠. اعتماد مشروع الخارطة الاستثمارية للجمهورية العربية السورية.
١١. دراسة تقارير تتبع تنفيذ المشاريع الاستثمارية المشمولة وتقييم نتائج عمل الهيئة.
١٢. وضع الأسس والمعايير المتعلقة بالاستثمار لتبسيط الإجراءات وتسهيلها..

● المدير العام

يتألف الهيكل التنظيمي للهيئة من المديريات التالية:

١. مديرية مكتب المدير العام
٢. مديرية الشؤون الادارية
٣. مديرية الشؤون القانونية
٤. مديرية التخطيط والدراسات والمعلوماتية
٥. مديرية الترويج والتعاون الدولي
٦. مديرية الخدمات الاستثمارية (النافذة الواحدة)
٧. مديرية المتابعة والشؤون الفنية
٨. مدراء الفروع أو المكاتب

المخطط التنظيمي للهيئة



وإشارة إلى صدور العديد من المراسيم والقرارات التي ساهمت في تعزيز دور هيئة الاستثمار السورية وتبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بالعملية الاستثمارية نذكر منها:

- صدور المرسوم رقم ٢٩/ لعام ٢٠٠٨ المتضمن تسمية السيد عبد الله الدردري نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية رئيساً لمجلس إدارة هيئة الاستثمار السورية.
- صدور المرسوم رقم ٣٣٩/ لعام ٢٠٠٧ المتضمن تسمية السيد الدكتور أحمد عبد العزيز مديراً عاماً لهيئة الاستثمار السورية.
- صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٥٨/ تاريخ ٢٨/١/٢٠٠٨ المتضمن إعادة تشكيل مجلس إدارة هيئة الاستثمار السورية.
- صدور قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٢٧/ تاريخ ٢/٢/٢٠٠٨ المتضمن إحداث فروع للهيئة في المحافظات مهمتها القيام بمهام هيئة الاستثمار.
- صدور قرار المجلس الأعلى للاستثمار رقم ٥٥٥/ تاريخ ١٢/١١/٢٠٠٨ المتضمن آلية عمل النافذة الواحدة.
- افتتاح مركز خدمات النافذة الواحدة لدى الهيئة في ٢١/١٢/٢٠٠٨ والتي تقدم الخدمات للمستثمرين وتمثل فيها الوزارات والجهات المعنية بالاستثمار عبر ممثلين مفوضين عنها بكافة الصلاحيات التي تمكنهم من إنجاز مهامهم لتسجيل وترخيص ومنح الموافقات والشهادات والإجازات اللازمة.
- إطلاق الخارطة الاستثمارية الأولى في سورية والتي تهيء المعلومات والبيانات والتشريعات التي تهم المستثمرين وتطرح الفرص الاستثمارية المتاحة.
- قبول جميع طلبات التشميل التي تقدم إلى الهيئة وإلغاء العمل بقوائم الأنشطة التي لا تستحق مزايا وإعفاءات قانون تشجيع الاستثمار.
- صدور قرارات تشميل المشاريع الاستثمارية وتعديلاتها مباشرة من النافذة الواحدة دون الحاجة لعرضها على الوزارات أو مجلس إدارة الهيئة.
- صدور النظام الداخلي للهيئة .
- صدور نظام العاملين الخاص بالهيئة.
- تفويض مجالس إدارات المدن الصناعية (عدرا وحسياء والشيخ نجار ودير الزور) بإصدار كافة قرارات التشميل وتعديلاتها ومتابعة إجراءاتها.
- صدور تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء القاضي بإشراك هيئة الاستثمار في جميع الأنشطة التي تقيمها الوزارات والجهات الأخرى في مجال الاستثمار.
- صدور تعميم السيد رئيس مجلس الوزراء باعتبار هيئة الاستثمار السورية المعنية بالموافقة على تنظيم المؤتمرات والندوات وورشات العمل وغيرها من الفعاليات المتعلقة بالترويج للاستثمار ما عدا السياحي.
- إصدار تقرير الاستثمار السنوي الثاني لعام ٢٠٠٨.
- صدور تعميم السيد نائب وزير الخارجية المتضمن تكليف أحد الدبلوماسيين في السفارات السورية في الخارج بمتابعة شؤون الاستثمار.

ثالثاً: أهم نشاطات هيئة الاستثمار السورية لعام ٢٠٠٩:

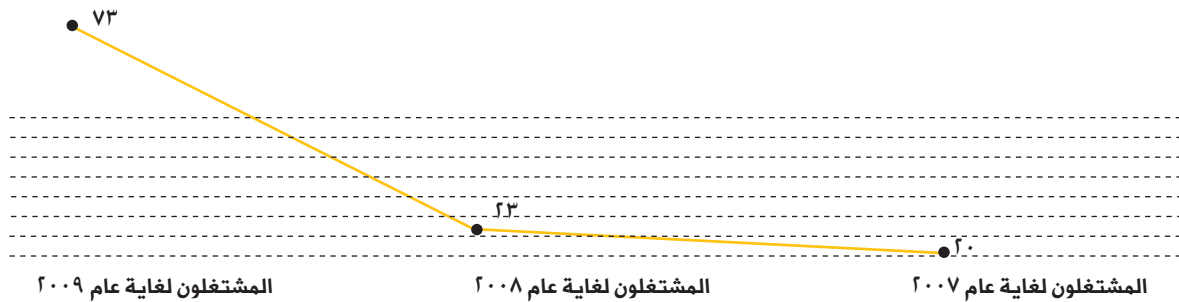
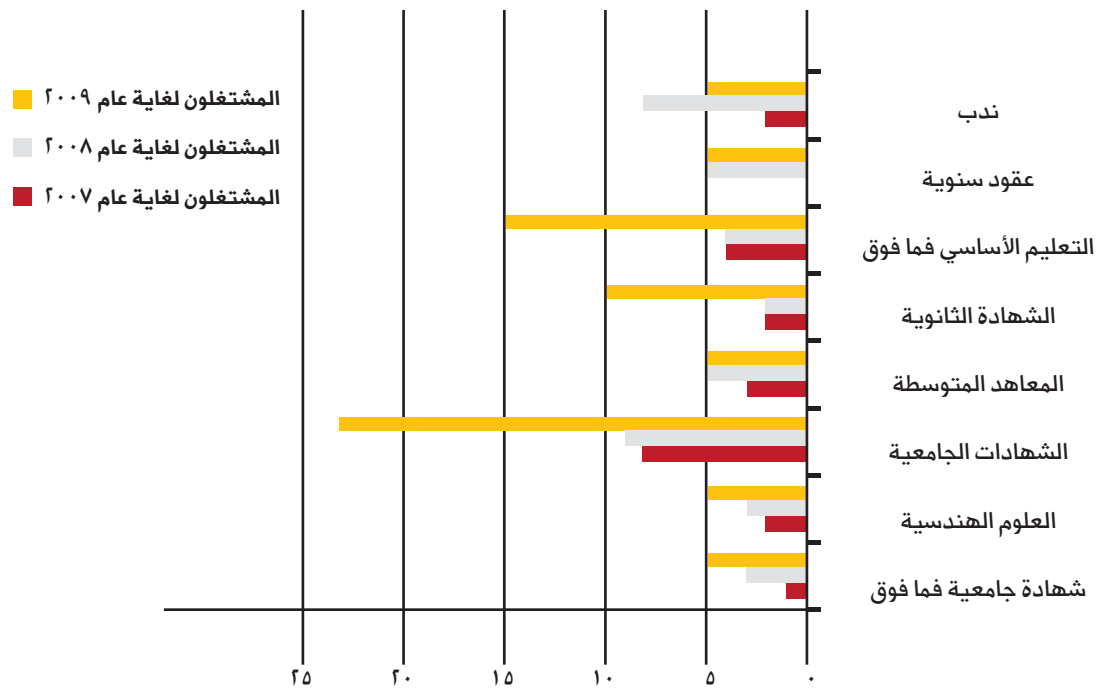
١- علمه مستوء الموارد البشرية والتدريب:

• الكادر البشري:

صدر مرسوم الملاك العددي لهيئة الاستثمار الذي تضمن (١٠٠) وظيفة من مختلف الفئات الوظيفية، كما صدر قرار إحداث النظام الداخلي والمالي للصندوق التعاوني للعاملين في الهيئة وكذلك صدور قرار الحوافز الخاص بها قامت الهيئة على استكمال ملء شواغر ملاكها العددي وزيادة عدد العاملين فيها حيث بلغ عددهم في الهيئة نهاية عام ٢٠٠٧ (٢٠) عاملاً بمختلف الاختصاصات أما في نهاية عام ٢٠٠٨ فقد بلغ عدد العاملين (٢٣) عاملاً أما في نهاية عام ٢٠٠٩ فقد أصبح عددهم (٧٣) عاملاً.

الحالة التعليمية	المشتغلون لغاية عام ٢٠٠٧	المشتغلون لغاية عام ٢٠٠٨	المشتغلون لغاية عام ٢٠٠٩
شهادة جامعية فما فوق	١	٣	٥
علوم هندسية	٢	٣	٥
شهادات جامعية	٨	٩	٢٣
معاهد متوسطة	٣	٥	٥
شهادة ثانوية	٢	٢	١٠
تعليم اساسي فمافوق	٤	٤	١٥
عقود سنوية		٥	٥
ندب	٢	٨	٥
المجموع العام	٢٠	٢٣	٧٣
ممثلي الوزارات			٣٤

الجدول رقم (١٧) : المتغيرات
الطارئة على الموارد البشرية في
هيئة الاستثمار السورية



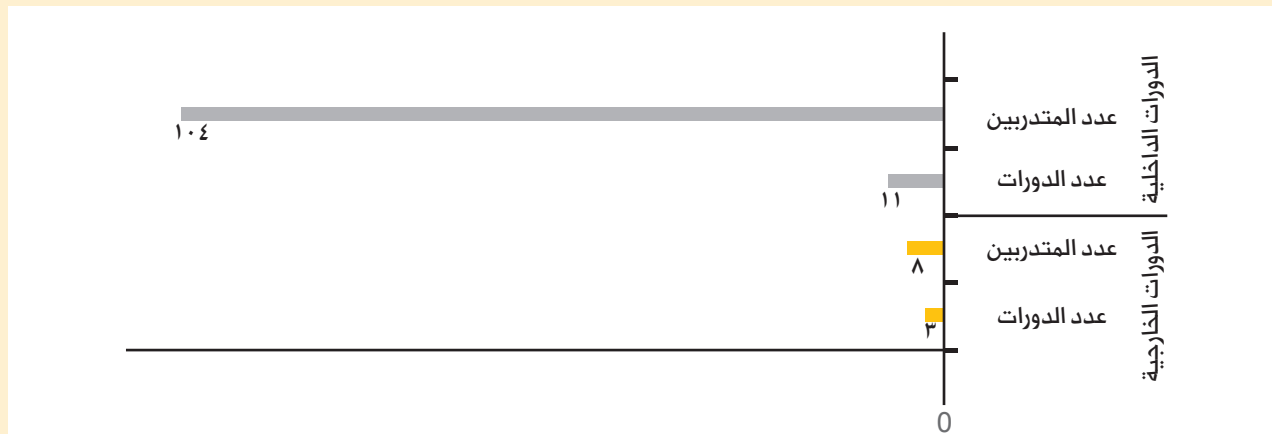
الشكلان رقم (٤)-(٥): التطورات
التي طرأت على توزيع الموارد
البشرية الموجودة في الهيئة

• الدورات التدريبية الداخلية والخارجية

قامت الهيئة ضمن خطة منهجية لتطوير تنمية قدرات العاملين بتنفيذ العديد من الدورات التدريبية الداخلية والخارجية بمختلف الاختصاصات الادارية والتخصصية واللغوية والتقنية، حيث بلغ عدد الدورات الداخلية (١١) دورة شملت (١٠٤) متدربين وثلاث دورات خارجية شملت (٨) متدربين.

الدورات الداخلية						الدورات الخارجية	
الدورات اللغوية		الدورات التقنية		الدورات الادارية والتخصصية			
عدد المتدربين	عدد الدورات	عدد المتدربين	عدد الدورات	عدد المتدربين	عدد الدورات	عدد المتدربين	عدد الدورات
٤٣	٢	١١	٢	٦٦	٧	٨	٣

الجدول رقم (١٨) : الدورات
التدريبية الداخلية والخارجية
المنجزة عام ٢٠٠٩



الشكل رقم (٦): الدورات التدريبية
الداخلية والخارجية المنجزة خلال
عام ٢٠٠٩

علماً بأن الدورات المشار إليها أعلاه جاءت ضمن إطار تنفيذ أهداف مشروع « تحسين البيئة الاستثمارية » لدعم مهارات العاملين في هيئة الاستثمار ورفع قدراتهم اللغوية من أجل سهولة التعامل مع المستثمرين الأجانب وقدراتهم الإدارية من أجل تطوير مهارات خدمة الزبون المحلي والإقليمي والعالمي .
فقد ساهم مشروع تحسين البيئة الاستثمارية خلال عام ٢٠٠٩ في العديد من هذه الأنشطة التدريبية التي تهدف إلى بناء وتعزيز قدرات موظفي الهيئة في المجال التقني والمعلوماتي واللغوي والإداري والترويجي التخصصي وقد تنوعت هذه الأنشطة على المستوى الداخلي والخارجي.

٢- علم مستوى النشاط المؤسسي:

● مجلة الاستثمار

بموجب موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء رقم/١٤٠٦/د تاريخ ٢٠٠٨/٤/٢١ قامت هيئة الاستثمار السورية بإصدار مجلة «هيئة الاستثمار» ، وهي مجلة فصلية نوعية تعنى بالشؤون الاقتصادية بشكل عام وشؤون الاستثمار بشكل خاص كالترويج لبيئة ومناخ الاستثمار في سورية بمختلف قطاعاته والتعريف بنشاطات الهيئة والمساهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية، كما تعنى المجلة بمواكبة التطورات والانجازات التي تحققت على صعيد الاستثمار في سورية ونشاطات الفعاليات الاقتصادية في الدول العربية والعالم وإظهار وجه سورية الحضاري والاقتصادي. هذا وقد أصدرت الهيئة/ ثلاثة / أعداد من مجلتها خلال عام ٢٠٠٩

● مشروع تعزيز البيئة الاستثمارية

ينفذ هذا المشروع بالتعاون مع هيئة الاستثمار السورية وهيئة تخطيط الدولة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وهو يهدف إلى:

١. تعزيز الإطار القانوني والتشريعي للاستثمار الخاص.
 ٢. تعزيز القدرات المؤسسية لهيئة الاستثمار.
 ٣. تعزيز القدرات لموظفي هيئة الاستثمار السورية.
 ٤. المساهمة في دعم البنية التحتية للهيئة.
 ٥. تقديم الدعم الفني في تسهيل الإجراءات.
 ٦. تقديم الدعم التقني بأنظمة معلوماتية حديثة متطورة.
- هذا وتم وضع توصيف آلية العمل وتحديد احتياجات الهيئة من النظم المعلوماتية اللازمة وذلك من خلال:
- ١- وضع نظام إدارة معلومات المشاريع الاستثمارية يتضمن قاعدة بيانات جديدة لمشاريع الاستثمار والمعلومات المتعلقة بها.
 - ٢- ربط التقارير الإحصائية المتعلقة بنظام إدارة معلومات المشاريع الاستثمارية والتقارير الإحصائي السنوي.
 - ٣- العمل على أرشفة جميع المجلدات والملفات إلكترونياً بما يسهل الوصول إلى أية معلومة ومتابعة المشاريع في أي مجلد.
 - ٤- تقديم الدعم الفني لموظفي هيئة الاستثمار فيما يخص استثمار الشبكة الحاسوبية والبرمجيات الأساسية التطبيقية.
 - ٥- بناء مكتبة إلكترونية تحتوي على وثائق وتقارير محلية ودولية في مجالات الاقتصاد - الترويج - القانون والإحصاء بالإضافة لوثائق الخطة الخمسية العاشرة.

٣- علم مستوى المتابعة:

قامت مديرية المتابعة التي تم إحداثها بموجب النظام الداخلي الصادر في أيار ٢٠٠٩/ بتنفيذ الاعمال التالية خلال نفس العام:

١. تلقي ودراسة ومعالجة كافة الشكاوى المقدمة من السادة المستثمرين من خلال توجيه الكتب والمراسلات إلى الجهات العامة المعنية بهذه الشكاوى مشفوعة بطلب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتذليل العقبات التي تعترض تنفيذ المشاريع الاستثمارية.
٢. المتابعة المستمرة والآنية لمراسلات الهيئة والردود عليها بهدف الوصول إلى تحقيق مطالب المستثمرين المحقة ومعالجة شكاويهم بالسرعة الممكنة.

٣. التوسط للمستثمرين لدى الجهات العامة المختلفة ليس فقط بالمراسلات بل بالفاكسات والاتصالات الهاتفية المباشرة من أجل تسريع عملية منح الموافقات والتراخيص اللازمة لمشاريعهم.
٤. استقبال المستثمرين في الهيئة والإجابة على استفساراتهم وتوجيههم بما يجب عليهم القيام به لاسيما ضرورة إعلام المديرية تبعاً بتطورات تنفيذ مشاريعهم ليتسنى لها التدخل وتذليل ما يعترض تنفيذها عند اللزوم.
٥. التوصل إلى معالجة العديد من المعوقات التي واجهت تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية وذلك بالتعاون الفعال مع الوزارات والجهات العامة المعنية لاسيما وزارات الزراعة والري والنقل والإدارة المحلية وغيرها. الأمر الذي أدى إلى تسريع إنجاز العديد من معاملات المستثمرين.
٦. تنفيذ جولات ميدانية على المشاريع الاستثمارية في معظم المحافظات للوقوف على واقعها التنفيذي وبيان المعوقات التي قد تعترض سير عملها.
٧. متابعة تنفيذ المشاريع الصحية من خلال الزيارات الميدانية لمعامل الأدوية والمشافي الخاصة في كل من محافظات دمشق وريف دمشق والسويداء حيث تم تذليل المعوقات التي واجهت بعضها بالتعاون مع وزارة الصحة.
٨. المشاركة في اجتماعات مجلس إدارة هيئة الاستثمار السورية من خلال إعداد المذكرات الضرورية اللازمة للعرض على المجلس والمتضمنة الاقتراحات التي من شأنها إيجاد الحلول المناسبة للمشاريع المتعثرة .
٩. المشاركة بعضوية ورئاسة الكثير من اللجان الداخلية والخارجية المشكلة في الهيئة أو خارجها ك لجنة متابعة المشاريع الصحية واللجنة المكلفة بإيجاد الآليات المناسبة لدعم قطاع الصناعات الزراعية في سورية.

٤- عمل مستوء النافذة الواحدة:

تقوم النافذة الواحدة في هيئة الاستثمار السورية بتقديم ما يحتاجه المستثمرون من الخدمات من متابعة معاملاتهم الادارية وتبسيط إجراءاتها وتسهيل سيرها للحصول على التراخيص والموافقات المطلوبة لتنفيذ مشاريعهم الاستثمارية من مختلف الوزارات والجهات العامة الاخرى المعنية بشؤون الاستثمار والتي فوضت بالصلاحيات اللازمة لدى النافذة الواحدة لتمكينهم من تأدية مسؤولياتهم كلاً في مجال اختصاصه ووفق الصلاحيات المفوضة إليه.

وخلال عام ٢٠٠٩ قامت المديرية بتنفيذ مايلي:

١. إحداث مكتب جمركي لدى النافذة الواحدة وفوض مديره بصلاحيات السيد مدير عام الجمارك لمنح الإعفاءات الجمركية على مستوردات المشاريع المقامة وفق أحكام قوانين الاستثمار من الآلات والتجهيزات والمعدات ووسائل النقل الخدمية (غير السياحية) . وقد تم منح (٢٧٩) قرار إعفاء خلال عام ٢٠٠٩ .
٢. تشميل (٢٥٢) مشروع وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ .
٣. منح (٨٣٧) قرار تمديد وتعديل للمشاريع الاستثمارية وفق أحكام قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته والمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ .
٤. تم منح (٢٧٩١) إجازة استيراد إضافة إلى (٩٣٨) عملية تصحيح وإلغاء وكتاب مخصصات للمشاريع المقامة وفق أحكام قوانين الاستثمار.
٥. أصدر (٥٩) قراراً صناعياً من قبل قطاع الصناعة لدى مديرية النافذة الواحدة.
٦. إحداث مكتب للهجرة والجوازات وتفويضه بكافة الصلاحيات لمنح تأشيرات الدخول والإقامة للمستثمرين والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير السوريين.

٥ - علم مستوى الترويج للاستثمار:

وضعت هيئة الاستثمار السورية خططها الترويجية لعام ٢٠٠٩ بالاستفادة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال مشروع تعزيز البيئة الاستثمارية، وتتجه الخطة للاستفادة بشكل أوسع من البرامج الترويجية المختصة والأدوات التي توفرها الشبكة الأوروبية متوسطة لوكالات تشجيع الاستثمار (ANIMA) والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (أسكوا) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والمعهد العربي للتخطيط في الكويت، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واثنان الصادرات (ICIEC) عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

نفذت الهيئة العديد من الفعاليات الترويجية بمختلف أنواعها على شكل ملتقيات وندوات وورش عمل ولقاءات ومعارض حيث بلغ عدد المشاركات الداخلية (٥٨) مشاركة بينما بلغ عدد المشاركات الخارجية (٢٢) مشاركة ويبين الجدول التالي الفعاليات الترويجية التي شاركت بها هيئة الاستثمار السورية خلال عام ٢٠٠٩:

الرقم	نوع النشاط	الجهة المنظمة	المكان
١	اجتماع مع وفد شركة التأمين الفرنسية للتجارة الخارجية	شركة التأمين الفرنسية	دمشق
٢	المشاركة بالاجتماع الأول للجمعية العمومية لملتقى الاستثمار	الجمعية العمومية	دمشق
٣	لقاء مع المستشار التجاري بالسفارة العراقية	الهيئة	دمشق
٤	لقاء مع أعضاء مجلس إدارة شركة السورية القطرية	الهيئة	دمشق
٥	لقاء مع سفير الدانمارك	الهيئة	دمشق
٦	ملتقى القاهرة الرابع للاستثمار	وزارة الاستثمار والهيئة العامة للاستثمار بالقاهرة	القاهرة
٧	المؤتمر الدولي الأول للتمويل والتنمية		حلب
٨	ندوة حول الاستثمار	غرفة صناعة حلب	حلب
٩	جولات ميدانية على المشاريع الاستثمارية		حلب
١٠	المؤتمر الرابع للاستثمار وأسواق المال	الهيئة	دمشق
١١	لقاء مع وفد بلجيكي	الهيئة	دمشق
١٢	اجتماع مع المستثمرين الخليجيين في سورية	الهيئة	دمشق
١٣	الطولة المستديرة حول مقومات ومعوقات الاستثمار	الهيئة - فندق أمية	دمشق
١٤	المشاركة بمعرض موتكس	مدينة المعارض	دمشق
١٥	لقاء مع وفد رجال الأعمال	مجلس رجال الأعمال السوري الفرنسي	دمشق
١٦	ملتقى البحر المتوسط للاستثمار		بيروت
١٧	بحث إطلاق حزمة من المشاريع التشاركية بين القطاع العام والخاص		دمشق
١٨	لقاء مع وفد ألماني	غرفة تجارة دمشق	دمشق
١٩	منتدى الاستثمار الدولي	اليابان	اليابان
٢٠	إصدار كتالوج صنع في سورية		حلب
٢١	افتتاح مصنع هبل للدهانات	المدينة الصناعية بحسياء	حمص
٢٢	لقاء مع وفد شركة التجمعات الصناعية الأردنية	الهيئة	دمشق
٢٣	المشاركة في اجتماع غرفة التجارة الدولية	غرفة التجارة الدولية	باريس
٢٤	لقاء مع وفد الاتحاد العربي للتنمية العقارية	الهيئة	دمشق
٢٥	مقومات و معوقات الاستثمار الزراعي	الهيئة	دمشق
٢٦	اجتماع مع شركة ميثاق حول مقترح تسهيل اجراءات عمل المستثمر	الهيئة	دمشق

٢٧	التعاون المشترك بين الوكالات حول التجارة والقدرة الإنتاجية	الهيئة	دمشق
٢٨	الملتقى الأول للاستثمار السياحي العربي	الهيئة	دمشق
٢٩	الندوة السورية الصينية	مدينة خانجو الصينية	الصين
٣٠	منتدى الاستثمار الخليجي الأول	الهيئة	دمشق
٣١	منتدى الاستثمار العربي		لندن
٣٢	ورشة عمل إطلاق مشروع البنك الدولي وتقييم مناخ الاستثمار	الهيئة	دمشق
٣٣	ملتقى الاستثمار في المناطق الحرة		الأردن
٣٤	المعرض التخصصي للاستثمار والتطوير العقاري		حلب
٣٥	المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية والإسلامية في سورية	الهيئة	دمشق
٣٦	المؤتمر الاستراتيجي الأول لمراكز البيانات في الشرق الأوسط		أبو ظبي
٣٧	لقاء مع وفد شركة مارتيجير البرتغالية لبحث إنشاء مصنع للمنشآت المعدنية	الهيئة	دمشق
٣٨	لقاء مع وفد التمويل الخليجي	الهيئة	دمشق
٣٩	اجتماع اللجنة الفنية السورية الأردنية	الهيئة	دمشق
٤٠	الملتقى الأول للاستثمار في الدول العربية		بيروت
٤١	منتدى الأعمال العربي - الألماني الثاني عشر		برلين
٤٢	لقاء مع وفد شركة سيسل البرتغالية للأسمنت	الهيئة	دمشق
٤٣	زيارة المحافظات (الرقة - حلب - دير الزور - درعا - القنيطرة)	الهيئة	
٤٤	اجتماع مع أعضاء وفد التجارة العربية البرازيلية	الهيئة	دمشق
٤٥	المشاركة في معرض الباسل للابداع والاختراع	معرض الباسل للاختراع	دمشق
٤٦	الملتقى الاقتصادي والمالي للمتوسط		إيطاليا
٤٧	الندوة الإقليمية في المعهد العالي للعلوم التطبيقية	معهد العلوم التطبيقية	دمشق
٤٨	المعرض التخصصي الثامن للجامعات والمعاهد		دمشق
٤٩	إطلاق عمل الشبكة الوطنية لتقانات الطاقة المتجددة		دمشق
٥٠	افتتاح إطلاق أعمال المجموعة الأمريكية للاستثمار الدولي		دمشق
٥١	مشروع برنامج تبسيط الأعمال	غرفة تجارة دمشق	دمشق
٥٢	ملتقى المناطق الاقتصادية الخاصة		الشارقة
٥٣	قمة النفط والغاز العراقية		أمريكا
٥٤	إطلاق مشروع مرصد ريادة الأعمال العالمي في سورية		دمشق
٥٥	المؤتمر الثالث للاستثمار السياحي والتطوير العقاري في سورية		دمشق
٥٦	تكنولوجيا الموارد البشرية ونظم الاداء المؤسسي		القاهرة
٥٧	المقاربة الجديدة لإدارة المخاطر المصرفية في ضوء الأزمة المالية الحالية		بيروت
٥٨	دور التقانات الحديثة في التنمية المستدامة وحماية البيئة	فرع الجمعية السورية للمعلوماتية	الرقة
٥٩	المؤتمر الثاني العربي لفرص الاستثمار والتمويل والتصدير		القاهرة
٦٠	المؤتمر العربي الأول عن الاتجاهات الحديثة في إعداد وصياغة مشروعات القوانين		القاهرة
٦١	معرض للصور الضوئية والمجسمات		دمشق
٦٢	الجولان في قلب سورية	جريدة الجولان	القنيطرة
٦٣	افتتاح أعمال الاتحاد العربي للصناعات الغذائية		دمشق

٦٤	اجتماع اللجنة الفنية المشتركة (استضافة الوفد الليبي)	الهيئة	دمشق
٦٥	حملة ترويجية لتشجيع الاستثمار في سورية	الهيئة	سلطنة عمان
٦٦	اجتماع مع مجلس ادارة القطرية القابضة (مشروع توليد الطاقة)	الهيئة	دمشق
٦٧	المعرض التخصصي للاستثمار والتطوير العقاري		دمشق
٦٨	المشاركة بمعرض دمشق الدولي	معرض دمشق الدولي	دمشق
٦٩	المؤتمر الوطني الثالث للحكومة الالكترونية		دمشق
٧٠	برنامج التنافسية والترويج الاستراتيجي للاستثمار		ايرلندا
٧١	الملتقى الاقتصادي - الهندي	غرفة تجارة دمشق	دمشق
٧٢	لقاء مع وفد فنزويلي برئاسة وزير الخارجية الفنزويلية	الهيئة	دمشق
٧٣	استقبال السفير الهندي		دمشق
٧٤	المعرض والمنتدى الدولي الاول للاستثمار المالي للخدمات المالية والمصرفية والتأمين تحت رعاية وزارة المالية	شركة الاعمال والتنمية	دمشق
٧٥	ندوة حول التحكيم (التحكيم ودوره في تعزيز البيئة الاستثمارية وإنشاء مركز تحكيم وطني)	هيئة الاستثمار بالتعاون مع المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	دمشق
٧٦	منتدى اقتصادي		اليابان
٧٧	ندوة حول التعاون بين سورية وماليزيا	الهيئة - فندق أمية	دمشق
٧٨	ندوة حول الاستثمار في سوريا ..واقع وآفاق	الجالية السورية ومجلس رجال الاعمال السوري بالكويت	الكويت
٧٩	وفد من رجال الاعمال النيجيريين	هيئة الاستثمار	دمشق
٨٠	معرض للصور الضوئية	الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون	دمشق
٨١	الملتقى الاقتصادي العربي - الياباني	وزارة الاقتصاد والصناعة والخارجية اليابانية	اليابان

الجدول رقم (١٩) : الأنشطة
الترويجية التي شاركت بها هيئة
الاستثمار السورية خلال ٢٠٠٩

وبالتعاون مع سفاراتنا في الخارج وعبر وزارة الخارجية السورية تم توزيع مطبوعات التشريعات الاستثمارية الجديدة بالإضافة إلى (CDs)، كما أعدت الهيئة النسخة الأولى من دليل المستثمر الذي سيصدر بلغتين كما تقوم بتطوير المطبوعات والمنشورات التي توزع على السفارات العربية والأجنبية في سورية بالإضافة إلى سفاراتنا في الخارج والشركات ورجال الأعمال المحليين والعرب والدوليين.

٦-الخارطة الاستثمارية:

قامت الهيئة بالتعاون مع مشروع تحسين البيئة الاستثمارية بتصميم موقع الهيئة الذي يضم جميع المعلومات التي تهتم المستثمرين، ورابط للخارطة الاستثمارية ومعلومات عن الاستثمار في سورية وإحصاءات ودراسات كخطوة ترويجية هامة تكون بوابة واحدة للاستثمار في سورية. كما قامت باستكمال وإنهاء بناء الهيكلية الاقتصادية والالكترونية للخارطة الاستثمارية في سورية.

تم إطلاق الخارطة الاستثمارية في ٢٠٠٨/١٢/٣١ على الموقع الالكتروني : (www.syriainvestmentmap.org)

بالإضافة إلى موقع سورية ضمن الخريطة الاستثمارية العربية والتي تضم نحو (٤٠٠٠) فرصة استثمارية مصنفة قطاعياً وتشمل (١٥) دولة عربية ونحو (٢٠) هيئة عربية وقد تم نشر هذه الخريطة على الأنترنت تحت موقع (www.arabinvestmap.com) وقد شمل هذا الموقع العديد من المعلومات المفيدة للمستثمرين كالاتفاقيات العربية في مجال الاستثمار، وحالة الاقتصاديات القطرية وقوانين الاستثمار وغيرها من البيانات، وتجتهد الهيئة بإقامة أوثق العلاقات وروابط التعاون المشترك مع مختلف الهيئات النظيرة في مختلف الدول العربية والعالمية بهدف تبادل المعلومات والخبرات والاهتمام بشكل أكبر برفع مستوى العملية الترويجية منهجاً وتنظيماً وأسلوباً وإدارة وإمكانات مادية وبشرية.

كما تشارك الهيئة حالياً بوضع الخارطة الاستثمارية للمناطق الصناعية في سورية وذلك من أجل دعم القرار الاستثماري للمناطق الصناعية من حيث (الألوية، التمويل، مراحل التنفيذ، طرق التنفيذ، الرؤية المستقبلية للمنطقة الصناعية، إدارة المنطقة الصناعية).

تقرير الاستثمار الرابع في سورية
the 4th Annual Investment
Report in Syria

009

الاستثمار في سورية بموجب القانون رقم / ١٠ / لعام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم / ٨ / لعام ٢٠٠٧

عملت الحكومة وما زالت تعمل على رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال تطوير البنى التحتية والمؤسساتية والتشريعية لجذب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية للاستثمار في سورية، ولعل أحد أهم هذه التشريعات المرسوم التشريعي رقم / ٨ / لعام ٢٠٠٧ لمافيه من ميزات تسهيلية للمستثمرين، وفي هذا الفصل سنقف على واقع المشاريع التي شملت ونفذت تحت مظلة هذا القانون لغاية عام ٢٠٠٩ إضافة لبعض القوانين الأخرى.

• المشاريع المشمولة:

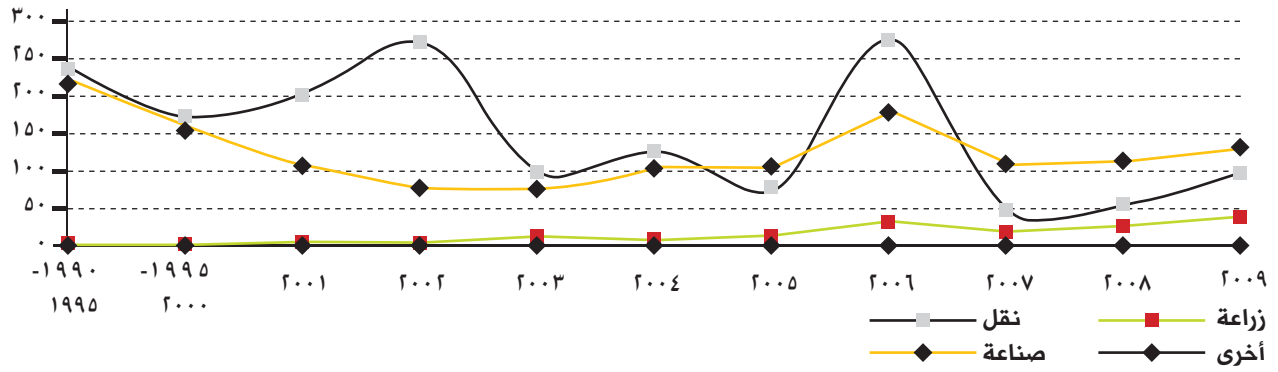
في عام ٢٠٠٩ عقد مجلس إدارة هيئة الاستثمار السورية (١١) جلسة كان للقرارات المتخذة فيها الأثر الكبير في تحسين المناخ الاستثماري في سورية، وتقديم التسهيلات للمستثمرين، وتطوير سياسات العمل الداخلية في الهيئة، وقد تمت في تلك الجلسات الموافقة على تشميل (٢٧٩) مشروعاً في مجالات اقتصادية عديدة وبإجمالي تكلفة استثمارية تقديرية بلغت (٢٤٧) مليار ل.س أي مانسبته (١٤,٨%) من قيمة إجمالي التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشمولة منذ عام ١٩٩١ والتي بلغت (١٦٧٠,٨) مليار ل.س، ومن المتوقع أن توفر المشاريع المشمولة مايقارب (٢٢٨٣٥) فرصة عمل في عام ٢٠٠٩.

وكان لقطاع الصناعة الحصة الأكبر في عدد المشاريع المشمولة خلال العام الماضي فكان عددها (١٣٠) مشروعاً تلتها مشاريع النقل (١٠١) مشروعاً أما مشاريع الزراعة فكانت (٤٠) مشروعاً بالإضافة لمشروعين في الأنشطة الأخرى. يشار أنه في الثلث الأخير من عام ٢٠٠٩ باتت تحسب قيمة الآلات والمعدات ووسائل النقل الخدمية للمشاريع المشمولة عوضاً عن حساب قيمة التكاليف الاستثمارية التقديرية.

السنوات	الصناعة	الزراعة	النقل	أخرى	المجموع	التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)	فرص العمل
١٩٩٥-١٩٩١	٢١٩	٧	٢٣٤	٤	٤٦٤	٦٤,٩	٣٢٣٢٠
٢٠٠٠-١٩٩٦	١٥٩	٣	١٧٤	٥	٣٤١	٥٥,٤	١٦١٤٨
٢٠٠١	١٠٩	٦	٢٠٣	١	٣١٩	٢٥,٨	٩٢٠٨
٢٠٠٢	٨١	٤	٢٧٣	١	٣٥٩	٤٢,٨	١٠٩٠٦
٢٠٠٣	٧٩	١٤	١٠١	٢	١٩٦	٢٤	٧٩٤٦
٢٠٠٤	١٠٥	١٠	١٢٩	١	٢٤٥	٨٢,٨	١٤٩٦٩
٢٠٠٥	١٠٦	١٦	٨٢	٨	٢١٢	١٦٥,٧	٢٧٠٦٢
٢٠٠٦	١٨١	٣٤	٢٧٦	٦	٤٩٧	٣٦٩,١	٣١٨٩٩
٢٠٠٧	١١١	٢٠	٥٠	٣	١٨٤	١٤٤,٩	١٣٨٤١
٢٠٠٨	١١٥	٢٩	٥٨	٣	٢٠٥	٤٤٨,٤	١٩٢٢٣
٢٠٠٩	١٣٠	٤٠	١٠١	٨	٢٧٩	٢٤٧	٢٢٨٣٥
المجموع	١٣٩٥	١٨٣	١٦٨١	٤٢	٣٣٠١	١٦٧٠,٨	٢٠٦٣٥٧
نسبة ٢٠٠٩ %	٩,٣	٢١,٩	٦	١٩	٨,٥	١٤,٨	١١,١

الجدول رقم (٢٠): تطور حجم المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار (القانون رقم / ١٠ / لعام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم / ٨ / لعام ٢٠٠٧) حسب السنوات والنشاط الاقتصادي وفرص العمل خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩).

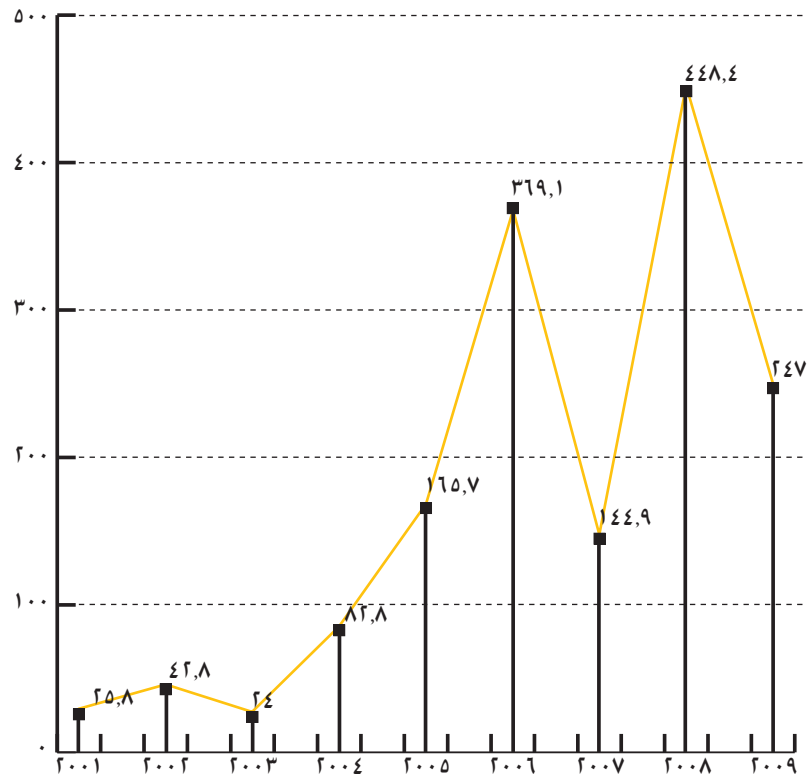
المصدر: بقاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.



الشكل رقم (٧) : طور أعداد المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب القطاع والسنوات خلال الفترة (١٩٩١- ٢٠٠٩)

المصدر: بيانات المكتب المركزي للإحصاء (بيانات ٢٠٠٨ توقعات).

الشكل رقم (٨) : توزيع التكاليف الاستثمارية للمشاريع المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب السنوات من (١٩٩١ - ٢٠٠٩) (الوحدة: مليار ل.س.)

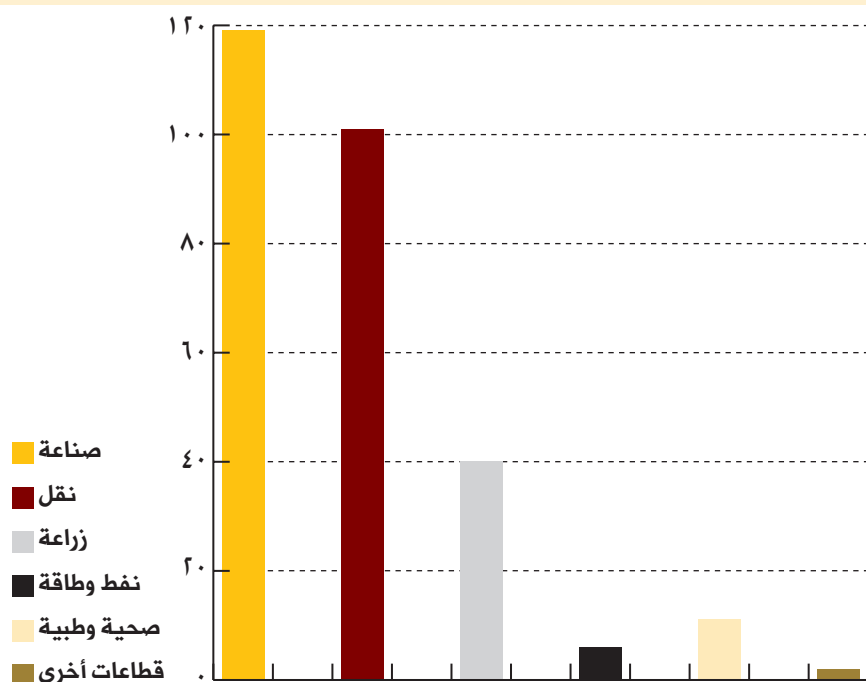


العدد (عامل)	التكاليف الاستثمارية (مليار ل س)		المشاريع		القطاع
	قيمة الآلات والمعدات ووسائل النقل الخدمية	التكاليف	%	العدد	
٩٧٤١	٤١,٦	٤٨,٣	٤٢,٧	١١٩	الصناعة
١٤٠٥	١,٨	٢,٣	١٤,٣	٤٠	الزراعة
٤٩٨٢	٣,٦	٧	٣٦,٢	١٠١	النقل
٢٥٣٧	-	١٢٢,٤	٢,١	٦	النفط والثروة والطاقة
١١٤٢	٠,٦	٩,٦	٣,٩	١١	الصحية والطبية
٤٥٧	-	٥	٠,٨	٢	قطاعات أخرى
٢٠٢٦٦٤	٤٧,٦	١٩٤,٦	٪١٠٠	٢٧٩	المجموع
٢٤٧					الاجمالي العام
تم اضافة ١٠٪ الى قيمة الآلات والمعدات ووسائل النقل الخدمية ثم جمعها مع التكاليف الاستثمارية					

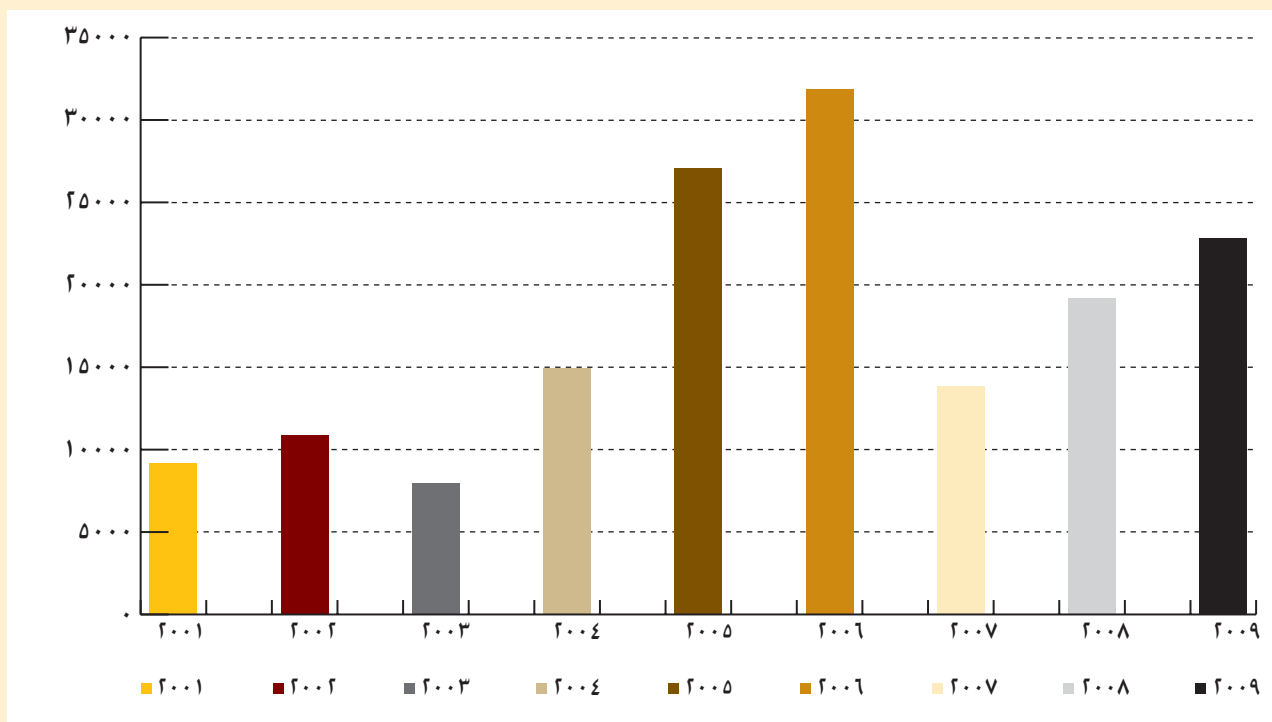
الجدول رقم (٢١) : المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام المرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب القطاع لعام ٢٠٠٩

المصدر : بقاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الشكل رقم (٩) : عدد للمشاريع المشمولة بأحكام المرسوم رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ حسب القطاع لعام ٢٠٠٩



ويبين المخطط التالي كيف توزعت فرص العمل التي وفرتها المشاريع الاستثمارية خلال الفترة (٢٠٠٩ - ٢٠٠١) ويلاحظ التحسن في عدد فرص العمل في عام ٢٠٠٩ فقد بلغ (٢٢٨٣٥) فرصة حيث كانت (١٩٢٢٣) فرصة في عام ٢٠٠٨.



الشكل رقم (١٠): توزيع فرص
عمل المشاريع المشمولة للأعوام
(٢٠٠٩ - ٢٠٠١)

• المشاريع المنفذة و قيد التنفيذ:

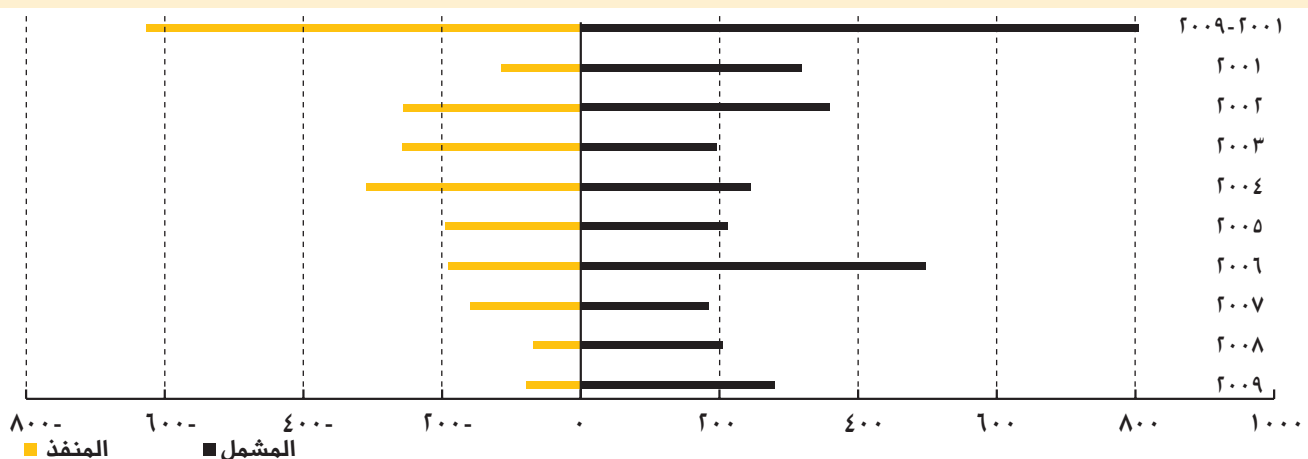
تقوم هيئة الاستثمار السورية بتتبع تنفيذ المشاريع المشمولة وتدل المؤشرات الصادرة عنها على أن المشاريع المشمولة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩) والبالغة (٣٣٠١) مشروعاً بما فيها مشاريع المدن الصناعية قد حققت نسبة تنفيذ قدرها (١٨,٤ %) في حين كانت نسبة التنفيذ لعام ٢٠٠٩ (٢٨ %) لـ (٢٧٩) مشروعاً مشملاً هذا العام كما يوضح الجدول التالي:

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				العدد الإجمالي	نسبة التنفيذ %
		الصناعية	النقل	الزراعية	الأخرى		
٢٠٠٠-١٩٩١	٨٠٥	٢٥٦	٣٦٠	٦	٤	٦٢٦	٧٧,٨
٢٠٠١	٣١٩	٥٢	٦١	٠	٢	١١٥	٣٦,١
٢٠٠٢	٣٥٩	٧٢	١٨١	١	٢	٢٥٦	٧١,٣
٢٠٠٣	١٩٦	٧٥	١٧٨	٤	٠	٢٥٧	١٣١,١
٢٠٠٤	٢٤٥	٩١	٢١١	٨	٠	٣١٠	١٢٦,٥
٢٠٠٥	٢١٢	٧٩	١١	٥	٠	١٩٥	٩٢
٢٠٠٦	٤٩٧	١٠٤	٧٥	١١	١	١٩١	٣٨,٤
٢٠٠٧	١٨٤	٨٥	٥٦	١٩	٠	١٦٠	٨٧
٢٠٠٨	٢٠٥	٤١	٢٧	١	٠	٦٩	٣٣,٧
٢٠٠٩	٢٧٩	٤٩	١٣	١٤	١	٧٨	٢٨
المجموع	٣٣٠١	٩٠٤	١١٧٣	٦٩	١٠	٢٢٥٧	٦٨,٤

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية .

الجدول رقم (٢٢) : المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ وفق أحكام قوانين تشجيع الاستثمار بما فيها المدن الصناعية حسب نوع المشروع للفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩)

ملاحظة: إن سبب وجود نسبة تنفيذ تتجاوز (١٠٠ %) يعود الى أن ما تم تنفيذه خلال العام المعني كان شمل خلال الأعوام التي سبقت عام التنفيذ وذلك كون مدة تنفيذ المشاريع تقدر بثلاثة سنوات .



الشكل رقم (١١) : نسبة المشاريع المنفذة إلى المشاريع المشمولة حسب السنوات (٢٠٠١ - ٢٠٠٩)

ويبين الجدول أدناه تفصيلاً للمشاريع المنفذة وقيد التنفيذ خلال عام ٢٠٠٩، فقد بلغ عدد المشاريع قيد التنفيذ الحاصلة على ترخيص صناعي وزراعي إضافة لمشاريع النقل المنفذة (٥٨) مشروعاً بما فيها مشاريع المدن الصناعية وذلك بتكاليف استثمارية تقديرية (٣٩,٧) مليار ل.س، أما المشاريع المنفذة لذات العام والحاصلة على سجل جزئي ونهائي فقد بلغت (٢٠) مشروعاً وكانت قيمة الآلات المنفذة فعلياً فيها (١) مليار ل.س.

المنفذة (سجل جزئي - سجل نهائي)			قيد التنفيذ (ترخيص صناعي - ترخيص زراعي) + منفذ للنقل			
عدد المشاريع المنفذة	قيم الآلات المنفذة فعلياً	فرص العمل	فرص العمل	التكاليف الاستثمارية التقديرية	عدد المشاريع قيد التنفيذ	تاريخ التنفيذ
٢٥٣	١٩,٣٧	١٩٢٤٢	١٨٩٤٥	٣٨,٣٥	٣٧٣	١٩٩١-٢٠٠٠
٤٧	٢,٦	٢١٦٣	١٧١٧	٣,٧٧	٦٨	٢٠٠١
٦٤	٣	٣٩٢٤	٢٨٥١	٤,٥	١٩٢	٢٠٠٢
٦١	٣,٤	٣٨٠٣	٣٠١٢	٦,٥٦	١٩٦	٢٠٠٣
٦٢	٥,٩	٤٤٦٨	٨٠٤٢	٢٥,٩	٢٤٨	٢٠٠٤
٥٠	٤,٢	٣٣٤٥	٤٥٨٨	٢٢,٤	١٤٥	٢٠٠٥
٥٤	٣,٩٣	٣٧٨٥	٦٢٧٨	٢٧,٣	١٣٧	٢٠٠٦
٣٤	٣,٥	٢٩٢٦	٦٨,٧	٦٨,٥٩	١٢٦	٢٠٠٧
٢٤	٧,٧	٤٥٦٩	٢٧٩٦	١٨,٥	٤٥	٢٠٠٨
٢٠	١	١٢٩١	٤٠٨٠	٣٩,٧	٥٨	٢٠٠٩
٤٩٥١٦	٥٥	٦٦٩	٥٢٣٧٧,٧	٢٥٥,٥٧	١٥٨٨	المجموع

الجدول رقم (٢٣): عدد المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ وتكاليفها وفرص العمل وفق أحكام قوانين تشجيع الاستثمار بما فيها المدن الصناعية حسب حجم التكاليف الاستثمارية للفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٩ الوحدة (مليار ل.س)

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

النشاط	المشاريع الزراعية (ترخيص زراعي)	المشاريع الصناعية (سجل جزئي + نهائي)	مشاريع النقل	الاجمالي
التكاليف الاستثمارية	١١٩٧	١٠٠٠	٥٢٣	٢٧٢٠

الجدول رقم (٢٤): التكاليف الاستثمارية للمشاريع المنفذة وفق أحكام قانون تشجيع الاستثمار بما فيها المدن الصناعية حسب حجم التكاليف الاستثمارية لعام ٢٠٠٩ الوحدة (مليون ل.س)

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

• المشاريع الملغاة:

- نصت التعليمات التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ١٠/لعام ١٩٩١ على: (إلغاء قرار التشميل إذا لم يقيم صاحب المشروع خلال فترة سنة من تاريخ إبلاغه قرار الترخيص باتخاذ الإجراءات الجديدة للمباشرة بالتنفيذ، ما لم يبرز أسباباً مبررة للتأخير يقبل بها المجلس الأعلى للاستثمار لتمديد فترة التنفيذ ..) وبالتالي إن الذي يلغى هو قرارات التشميل وليس مشاريع كما يعتقد البعض، وخلال واقع عمل الهيئة ومتابعتها للمشاريع غير المنفذة وجدت أن الأسباب التي تقف وراء عدم التنفيذ وبالتالي إلغاؤها يمكن تحديدها بالآتي:
- (١) سهولة الحصول على قرار تشميل أي مشروع، وكذلك إلغاء هذا القرار لا يعود على المستثمر بأية تبعات مالية أو إجرائية.
 - (٢) عدم قدرة المستثمر الذاتية على تمويل مشروعه وفشله في الحصول على قروض تمويلية من المصارف لأسباب عديدة أهمها عدم قدرته على تقديم الضمانات المطلوبة للمصارف المأذونة.
 - (٣) عدم دراسة المستثمر للمشروع دراسة جدية وواقعية من النواحي الاقتصادية والفنية والتسويقية، مما يعرضه أثناء التنفيذ إلى عقبات لم يكن يتوقعها ولم تكن بحسبانه.
 - (٤) الخلافات الحاصلة بين الشركاء عندما يعمدون إلى التنفيذ كخلافات توزيع الحصص والنوع القانوني للشركة، الإدارة وطريقة التمويل ..الخ.
 - (٥) سعي بعض الأشخاص (المستثمرين) إلى الحصول على قرارات تشميل مشاريع استثمارية للمتاجرة بها ومحاولة البحث عن شركاء، علماً أن هيئة الاستثمار قد استطاعت الحد من المتاجرة بقرارات التشميل بالطرق القانونية وتوعية المستثمرين عند إجراء أية واقعة تنازل أو مشاركة تتم وفق الأصول.
 - (٦) عدم دراسة الموقع الذي سيقام عليه المشروع من حيث مدى مواءمة الأرض لإقامة هذا النوع من المشروعات فهناك أسباب موضوعية تحول دون موافقة الجهات الوصائية على منح التراخيص النظامية اللازمة لها مثل معامل الإسمت أو الفوسفات التي لا يسمح بإقامتها على أرض زراعية أو قرب محميات أو بحيرات أو تجمعات سكنية أو مواقع سياحية ..الخ، فهناك شروط بيئية، وهناك ظروف يحتاجها المشروع كتوفر المياه اللازمة والكهرباء وغيرها.

أولاً: القطاع الصناعي:

أ. المشاريع الصناعية المشمولة:

تعتبر الصناعة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد السوري حيث تساهم بحوالي (٢٥ %) من الناتج المحلي الإجمالي وتقوم الحكومة بإعادة تنظيم القطاع الصناعي بهدف تطويره وتعزيز كفاءته الاقتصادية من خلال إنشاء المدن الصناعية ووضع التشريعات الإصلاحية وفتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في مجالات كانت في السابق حكراً على القطاع العام مثل الأسمنت والسكر وتتوجه السياسة الصناعية الحالية نحو الاستمرار في تعزيز الصناعات الخفيفة والنهوض بصناعات ثقيلة وذات الكفاءة الرأسمالية مثل الهندسة والكيمائيات التي بدورها تشهد نمواً سريعاً وتستمر سورية بتنفيذ خطط التحديث والتطوير، وتعمل الآن ضمن الخطة الخمسية العاشرة للفترة الممتدة بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٠ والتي تهدف إلى دفع الاقتصاد نحو اقتصاد السوق الاجتماعي مع تخفيض الاعتماد على القطاع النفطي، بحيث تكون الصناعة هي قاطرة للنمو الاقتصادي، وتتضمن هذه الخطة تطبيق المزيد من إشراك القطاع الخاص في تطوير المنظومة الصناعية الوطنية وتعزيز كفاءة الاستثمارات الخاصة الوافدة إلى هذا القطاع من خلال سلة الحوافز التي تقدمها للمستثمرين وخاصة في المدن الصناعية المتخصصة ومنها منح كامل الملكية للمستثمرين الأجانب وإعطاء المشاريع مناطق حرة وأراضي بأسعار مناسبة.

ومن خلال قراءة سريعة للمؤشرات الخاصة بالمشاريع الصناعية نلاحظ ازدياداً في عدد المشاريع المشمولة وحقت في عام ٢٠٠٩ نسبة (٩,٤%) من إجمالي المشاريع الصناعية المشمولة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩) فقد تم تجميع (١٣٠) مشروعاً صناعياً بتكلفة استثمارية (١٠٤,٤) مليار ل.س مقارنة مع (١١٥) مشروعاً في عام ٢٠٠٨ كما هو مبين بالجدول التالي:

السنوات	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)	عدد فرص العمل
٢٠٠٠-١٩٩١	٣٧٨	٩٢	٢٧٧٩٩
٢٠٠١	١٠٩	٢٠,٣	٦١٠٢
٢٠٠٢	٨١	٣٥,٩	٧٤٣٨
٢٠٠٣	٧٩	١٩,١	٦٠٦٤
٢٠٠٤	١٠٥	٧٥	١١٥٤٩
٢٠٠٥	١٠٦	٨٠	١٢٣٩٢
٢٠٠٦	١٨١	٢٣١,٣	٢١٠٣٠
٢٠٠٧	١١١	٤٨,٤	١٠٤٧١
٢٠٠٨	١١٥	١١٨,٣	١٢٣٣١
٢٠٠٩	١٣٠	١٠٤,٤	١٣٤٥٤
المجموع	١٣٩٥	٨٢٤,٧	١٢٨٦٣٠

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الجدول رقم (٢٥): المشاريع
الصناعية المشمولة بأحكام
قوانين تشجيع الاستثمار
حسب السنوات وحجم التكاليف
الاستثمارية وفرص العمل
خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩)

وإذا نظرنا إلى توزيع المشاريع الصناعية حسب نوع النشاط الصناعي نلاحظ أن المشاريع الهندسية استأثرت بالحصة الأكبر منها فقد تم تشميل (٥١) مشروعاً في عام ٢٠٠٩ أما إجمالي هذه المشاريع (البالغ ٤٤٣ مشروعاً) فقد حقق نسبة (٣١,٨%) من إجمالي المشاريع الصناعية المشملة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩) بما فيها المشاريع المشملة في المدن الصناعية، أما المشاريع الغذائية فقد بلغ عددها الإجمالي (٣٩٠) مشروعاً أي مانسبته (٢٧,٩%) من إجمالي المشاريع، تلتها المشاريع الكيميائية فتم تشميل (٣٢) مشروعاً في عام ٢٠٠٩ من أصل (٢٨٧) مشروعاً إجمالياً وبلغت نسبة المشاريع الغذائية (٢٠,٥%) من إجمالي المشاريع الصناعية خلال ١٩٩١ - ٢٠٠٩ أما المشاريع الصناعية النسيجية فقد بلغ عددها (٨) مشاريع فقط في عام ٢٠٠٩ وذلك وفق الجدول التالي.

النشاط الصناعي حسب السنوات	الهندسية	الغذائية	الكيميائية	النسيجية	المجموع
١٩٩٥-١٩٩١	٦١	٧٣	٥٥	٣٠	٢١٩
٢٠٠٠-١٩٩٦	٤٧	٤٦	٢٨	٣٨	١٥٩
٢٠٠١	٤٤	١٢	١٨	٣٥	١٠٩
٢٠٠٢	٢٧	١٣	١٨	٢٣	٨١
٢٠٠٣	٣١	١٦	١٥	١٧	٧٩
٢٠٠٤	٣٥	١٦	١٤	٤٠	١٠٥
٢٠٠٥	٢٧	٢٨	٢٠	٣١	١٠٦
٢٠٠٦	٥٤	٥٦	٤١	٣٠	١٨١
٢٠٠٧	١٩	٥٣	٢٥	١٤	١١١
٢٠٠٨	٤٧	٣٨	٢١	٩	١١٥
٢٠٠٩	٥١	٣٩	٣٢	٨	١٣٠
المجموع	٤٤٣	٣٩٠	٢٨٧	٢٧٥	١٣٩٥
التوزع النسبي %	٣١,٨	٢٧,٩	٢٠,٥	١٩,٧	٪١٠٠

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

الجدول رقم (٢٦) : جدول يبين
تطور توزع المشاريع الصناعية
المشملة وفق أحكام قوانين
تشجيع الاستثمار
حسب نوع النشاط خلال الفترة
(١٩٩١-٢٠٠٩) :

ب. المشاريع الصناعية المنفذة:

تظهر المؤشرات ارتفاعاً في نسبة المشاريع الصناعية المنفذة و قيد التنفيذ في عام ٢٠٠٩ فقد بلغ عددها (٥١) مشروعاً من أصل (١٣٠) مشروعاً صناعياً مشملاً في ذات العام بما فيها المدن الصناعية أي بنسبة (٣٩,٢%)، وبالتالي تكون المشاريع الصناعية المنفذة و قيد التنفيذ خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ٢٠٠٩ والبالغة (٩٤٤) مشروعاً قد حققت نسبة تنفيذ قدرها (٦٧,٦%) من إجمالي المشاريع المشملة لهذه الفترة.

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة و قيد التنفيذ			العدد الإجمالي	نسبة التنفيذ %
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي		
٢٠٠٠-١٩٩١	٣٧٨	١٢	٣٩	٢١٤	٢٦٥	٧٠,١
٢٠٠١	١٠٩	٧	١٨	٢٩	٥٤	٤٩,٥
٢٠٠٢	٨١	١١	١٥	٤٩	٧٥	٩٢,٥
٢٠٠٣	٧٩	١٤	٢٠	٤١	٧٥	٩٥
٢٠٠٤	١٠٥	٣٣	٢٢	٤٠	٩٤	٨٩,٥
٢٠٠٥	١٠٦	٣٤	٢٠	٣٠	٨٤	٧٩,٢
٢٠٠٦	١٨١	٦٠	٣٦	١٨	١١٤	٦٣
٢٠٠٧	١١١	٥٧	٢٤	١٠	٨٨	٧٩,٢
٢٠٠٨	١١٥	١٦	١٤	١٠	٤٠	٣٤,٧
٢٠٠٩	١٣٠	٣١	١٣	٧	٥١	٣٩,٢
المجموع	١٣٩٥	٢٧٥	٢٧٥	٤٤٨	٩٤٤	٦٧,٦

الجدول رقم (٢٧) : المشاريع الصناعية المنفذة و قيد التنفيذ بما فيها المدن الصناعية للفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩)

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية.

النشاط	البيان	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الصناعات الهندسية	عدد المنشآت	١٤٠	١١٧	١٧٢	١٣٩	١٦٠
	رأس المال	٩٥١	٣١٩٢	٣٧٣٥	١٢١٦٨	٣٣٧٥,٨٦٨
	عدد العمال	٧٩٢	١٤٥٥	١٨٣٨	١٢٨٥	١٦٧٢
الصناعات الكيماوية	عدد المنشآت	٢٤٧	٢٤٦	١٦٦	١٧٤	٢٠١
	رأس المال	٢٤٩٦	٥٢٣٥	٦٠٥٣,٩	٣٣١٨,٥	٦١١٣,٥١٢
	عدد العمال	١٦٠٤	٢٥٠٤	١٩٧٤	١٦٣٢	٢٠٦٣
الصناعات الغذائية	عدد المنشآت	٣٨٠	٣٣٣	٢٧٨	٣١٧	٢٦٦
	رأس المال	٢٨٣٨	٣٤١٥	٢٩٢٣,٤	٣٨٧١,٧	٧٥٣٣,٢٠٣
	عدد العمال	١٧٢٤	١٩٨٣	١٩٢٩	١٧٨٦	١٤٢٢
الصناعات النسيجية	عدد المنشآت	٢٢٧	٢٤٠	١٣٤	١٥٦	١٣٠
	رأس المال	١٢٥٩	٤٣٣١	٩١٧,٨	١١٨٨,٨	١٦٢٨,٨٩٥
	عدد العمال	١٧٧٣	١٨٥٧	١٣٩٦	١٢٢٥	١٣٣١
المجموع العام	عدد المنشآت	٩٩٤	٩٣٦	٧٥٠	٧٨٦	٧٥٧
	رأس المال	٧٥٤٤	١٦١٧٣	١٣٦٣٠,٨	٢٠٥٧٤	١٨٦٥١,٤٧٨
	عدد العمال	٥٨٩٣	٧٧٩٩	٧١٣٧	٥٩٨٨	٦٤٨٨

المصدر: بيانات وزارة الصناعة .

الجدول رقم (٢٨) : بيان المنشآت الصناعية المنفذة وفق قانون تنظيم وتشجيع الصناعة رقم ٢١/ لعام ١٩٥٨ للسنوات (٢٠٠٥-٢٠٠٩) (وحدة رأس المال مليون ل.س)

النشاط الصناعي	عدد المنشآت	رأس المال (مليون ل.س)	عدد العمال
الهندسية	٣٩٨	٢٨٥,٠٢٢	٨٤٢
الكيميائية	٤٧	٤٢,٠٥٧	١٣١
الغذائية	١٨٣	٢٠٤,٨٢٦	٤٨١
النسيجية	٧٠	٤٦,٠٩٣	٢٨٤
المجموع	٦٩٨	٥٧٧,٩٩٨	١٧٣٨

المصدر: بيانات وزارة الصناعة.

الجدول رقم (٢٩) : بيان المنشآت الحرفية المنفذة لعام ٢٠٠٩

ثانياً: المدن الصناعية:

أحدثت المدن الصناعية في سورية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعي المحلي والعربي والأجنبي وبسبب الانتشار العشوائي للمعامل لاسيما في الأراضي الزراعية وللعمل على التقليل من أخطار التلوث البيئي لبعدها عن مناطق السكن. تساعد المدن الصناعية على تأمين فرص عمل جديدة وتوجد المناخ الأمثل للاستثمارات الصناعية من خلال تأمين أراضٍ جديدة مخدمة بالبنى التحتية (طرق - كهرباء - مياه - صرف صحي - هاتف - محطات معالجة مياه).

مزايا الاستثمار في المدن الصناعية:

- تأمين أراضٍ مخدمة بالبنية التحتية وأبنية الخدمات الجاهزة لإقامة كافة المعامل والمنشآت الصناعية وبمساحات تلبي حاجة كافة المستثمرين.
- بيع الأراضي إلى المستثمرين الصناعيين بموجب عقود بالتراضي بأسعار التكلفة الفعلية وبدون أرباح وعلى أقساط مدتها (٥) سنوات.
- تحقيق ارتفاع عامل استثمار المقاسم الصناعية من خلال نظام ضابطة البناء المعتمد.
- توفر المدن الصناعية السكن العمالي وكافة خدماته.
- انخفاض تكاليف محطات تحويل الكهرباء بشكل ملحوظ في المدن الصناعية قياساً بتكاليفها خارج المدن الصناعية.
- توفير الوقت والجهد والمال في إجراءات التراخيص الإدارية للبدء في المشاريع الاستثمارية الصناعية.
- توفير التفاعل والتكامل بين كافة أنواع الصناعات والحرف بحكم تجاورها وتمركزها في المدينة الصناعية وذلك يساعد في تغطية احتياجات بعضها لبعض.
- انخفاض المعدل الضريبي للمنشآت والمعامل القائمة في المدينة الصناعية قياساً بخارجها.

المؤشر	الوحدة	الشيخ نجار	عدرا	حسياء	المجموع
عدد المعامل	معمل	١٣٢١	١٤٧٧	٣٥٠	٣١٤٨
حجم الاستثمارات الإجمالية	مليار ل.س	٧٢	٩٣	٣٠	١٩٥
عدد العاملين في بناء وتشغيل المعامل	عامل	٢٦٠٠٠	٢٤٠٦٠	١١٥٢٩	٦١٥٨٩
الإعانات المقدمة من الدولة لتنفيذ البنى التحتية	مليار ل.س	٢,١٦٧	١,٧٥٠	١,٤٩٠	٥,٤٠٧
الإنفاق الفعلي التراكمي على تنفيذ البنى التحتية	مليار ل.س	٧,٤٣٨	٥,٨٣٤	٢,٧٤٥	١٦,٠١٧
الإيرادات الاستثمارية التراكمية الصافية	مليار ل.س	٥,٧٨٠	٥,٨١٨	١,٥٥٦	١٣,١٥٤
القيمة الإجمالية لأتعاب ورسوم نقابة المهندسين	مليار ل.س	١,٥٧٥	١,١٣٩	٠,١٥٩	٢,٨٧٣

الجدول رقم (٣٠): بيان تطور مؤشرات الاستثمار في المدن الصناعية

أ- مدينة حسياء الصناعية (في محافظة حمص):

تقع المدينة الصناعية في حسياء على طريق دمشق حمص الدولي وتبعد عن مدينة حمص حوالي ٢٥ كلم، وتمتد على مساحة قدرها (٢٥٠٠) هكتار وتتسع لـ ٧٠ ألف نسمة، وقد تم خلال عام ٢٠٠٩ تشميل (١٠) مشاريع من أصل (٨٣) مشروع مشمل خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) وحققت هذه المشاريع نسبة تنفيذ وقدرها (٤٦,٩٨ %).

السنوات	عدد المشاريع المشملة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٤	١١	٦	٤	٠	١٠	٩١	١٦٨٤٠	٢٦٣٠
٢٠٠٥	١٠	٦	٠	٤	١٠	١٠٠	٢١٠٤	٣٠٣
٢٠٠٦	٣٣	٧	٠	١	٨	٢٤,٢	٢٥٢١٤	٢٩٠٢
٢٠٠٧	١١	٥	٠	٠	٥	٤٥,٥	١٨٥٢	٤٤٩
٢٠٠٨	٨	٨	٣	٢	٥	٦٢,٠٥	١٦٢٠	٢١١
٢٠٠٩	١٠	٩	١	٠	١	١٠	٥٠	٣٢٧
المجموع	٨٣	٤١	٨	٧	٣٩	٤٦,٩٨	٤٧٦٨٠	٦٨٢٢

الجدول رقم (٣١) : بيان الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشملة
بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار في مدينة حسياء الصناعية خلال
الفترة من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدينة الصناعية).

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
٢٠٠٤	٤	١	٣	٣	٠	١١
٢٠٠٥	٠	١	٠	٤	٥	١٠
٢٠٠٦	٨	١	٨	١٥	١	٣٣
٢٠٠٧	٢	٠	١	٣	٥	١١
٢٠٠٨	١	١	٤	٢	٠	٨
٢٠٠٩	٤	٠	٣	٣	٠	١٠
المجموع	١٩	٤	١٩	٣٠	١١	٨٣

الجدول رقم (٣٢) : بيان توزيع المشاريع الصناعية المشملة وفق أحكام
قوانين تشجيع الاستثمار في مدينة حسياء الصناعية وفق نوع النشاط
خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدينة الصناعية).

النشاط	البيان	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	المجموع
الصناعات الهندسية	عدد المنشآت	٤	٥٨	٤٧	٢٦	٢٥	٦	١٦٨
	رأس المال	٢٢٠	٣٨١٣	٢٠٧٥	٧٧٢	٢٥٣٢	٢٨٥	٩٧١٧
	عدد العمال	١١٣	٦٧٢	٨٣٦	٢٤٦	٣٦٦	٨٨	٢٣٣٤
الصناعات الكيماوية	عدد المنشآت	٤	٣٠	٣٠	٢٠	١١	٣	٩٩
	رأس المال	٣٧٠	١٩٨٥	٢٤٥٨	٩٠٢	٥٩٥	٤٠٠	٦٧٢٥
	عدد العمال	٧٢	٤٣٣	٤٦٨	٣٧٠	١٠٦	١٠٠	١٥٥٧
الصناعات الغذائية	عدد المنشآت	١	٣٦	١٥	١٤	٩	١	٨٠
	رأس المال	٧٠	١٠٦٦	١٩٨٠	٨٥٩	٦٠٨	١٥٠٠	٦٣٠٤
	عدد العمال	٤٠	٤٢٩	٣١١	٢٦٦	١٣٩	٣٥	١٢٦٧
الصناعات النسيجية	عدد المنشآت	٢	٦	٤	٢	٣	١	١٨
	رأس المال	١٥٠	١٤٥	٢٧١	١٢٥	٣٠٠	٢٠٠	١١٩١
	عدد العمال	٤٥	١٣٨	١٠٥	١٦٠	١٧٠	١٥	٦٣٣
المجموع العام	عدد المنشآت	١١	١٣٠	٩٦	٦٢	٤٨	١١	٣٦٥
	رأس المال	٨١٠	٧٠٠٩	٦٧٨٤	٢٦٥٨	٤٠٣٥	٢٣٨٥	٢٣٩٨٧
	عدد العمال	٢٧٠	١٦٧٢	١٧٢٠	١٠٤٢	٧٨١	٢٣٨	٥٧٩١

الجدول رقم (٣٣) : بيان المنشآت
الصناعية المنفذة في مدينة حسياء
الصناعية وفق القانون رقم /٢١/ لعام
١٩٥٨ للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)
(وحدة رأس المال مليون ل.س)

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدين
الصناعية).

ب: مدينة الشيخ نجار الصناعية (في محافظة حلب):

تقع مدينة الشيخ نجار الصناعية في الجزء الشمالي الشرقي من مدينة حلب وتبعد عنها بمقدار ١٥ كم وتمتد على مساحة قدرها (٤٤١٢) هكتار، وقد بلغت المشاريع المشمولة في هذه المدينة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩) (٧٥) مشروعاً محققة نسبة تنفيذ قدرها (٤٢,٧ %).

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ			نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
		سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٤	٣٢	١٥	٥	٢٠	٦٢	٤٦٦٠	١٦٨٣
٢٠٠٥	٢٠	٥	٤	٩	٤٥	٣٧١٠	١٥٤٧
٢٠٠٦	٧	١	-	١	١٤	٢٢٤٠	٨٨٧
٢٠٠٧	٨	١	-	١	١٢	١٧٨٠	٣٧٩
٢٠٠٨	٧	١	-	١	١٤	١١٢٠	٥١٧
٢٠٠٩	١	-	-	-	٠	٢٥٠	٨٦
المجموع	٧٥	٢٣	٩	٣٢	٤٢,٧	١٤٣٦٠	٥١٥٠

الجدول رقم (٣٤): بيان الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية للسنوات (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدينة الصناعية).

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	المجموع
٢٠٠٤	٢	٢٤	٦	-	٣٢
٢٠٠٥	-	١٤	٥	١	٢٠
٢٠٠٦	١	٢	١	٣	٧
٢٠٠٧	١	٢	١	٤	٨
٢٠٠٨	-	٤	-	٣	٧
٢٠٠٩	-	١	-	-	١
المجموع	٤	٤٧	١٣	١١	٧٥

الجدول رقم (٣٥): بيان المشاريع الصناعية المشمولة وفق أحكام قوانين تشجيع الاستثمار في مدينة الشيخ نجار الصناعية وفق نوع النشاط خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدينة الصناعية).

السنوات	عدد المشاريع	عدد السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية	عدد فرص العمل
٢٠٠٤	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٥	٧٩٥	٦	١١١٠٩	٤٣٩٤
٢٠٠٦	٢٨٠	٤٣	١٨٤٢٦	١٨٤٧
٢٠٠٧	٥٦٠	٥٦	٨٥٥٨	٣٥٥٨
٢٠٠٨	٣٥٧	٤٢	١٣٣٩٣	٥٤٧٣
٢٠٠٩	٢٢٥	٨٦	٤٣٧٨	١٨٤٢
المجموع	٢٢١٧	٢٣٣	٥٥٨٦٤	١٧١١٤

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية).

الجدول رقم (٣٦): المنشآت الصناعية المنفذة في مدينة الشيخ نجار الصناعية وفق القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨ للسنوات (٢٠٠٩-٢٠٠٤) (وحدة التكاليف مليون ل.س)

ج: مدينة عدرا الصناعية (في محافظة ريف دمشق):

تقع مدينة عدرا الصناعية شمال جنوب طريق دمشق - بغداد وتبعد ٣٥ كم عن العاصمة دمشق وتبلغ مساحتها (٧٠٠٠) هكتار، وتم تشييد (٦) مشاريع فيها عام ٢٠٠٩ متوزعة بين صناعات هندسية وكيميائية وذلك بتكلفة استثمارية قدرها (٢٢٦٣) مليون ل.س وحقق هذه المشاريع نسبة تنفيذ (١٠٠%).

السنوات	عدد المشاريع المشملة	ترخيص صناعي	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ			نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
			سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٤	٢	٠	٠	٢	٢	١٠٠	٣١٠٥	١٧٩
٢٠٠٥	٧	٠	٥	٢	٧	١٠٠	٢٣٨٢	٤٢١
٢٠٠٦	٢٣	٠	٢٣	٠	٢٣	١٠٠	١٦١٤٧	٢٥٣٠
٢٠٠٧	٤	٠	٤	٠	٤	١٠٠	١٨٠٣	٣٨٧
٢٠٠٨	٣	٣	٠	٠	٠	١٠٠	٦٧٨٩	٥٨٥
٢٠٠٩	٦	٤	٢	٠	٢	٣٣,٣	٢٢٦٣	٩٨٥
المجموع	٤٥	٧	٣٤	٤	٣٨	٨٤,٤	٣٢٤٨٩	٥٠٨٧

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية).

الجدول رقم (٣٧): يوضح الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار في مدينة عدرا الصناعية للسنوات (٢٠٠٩ - ٢٠٠٤)

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
٢٠٠٤	١	٠	١	٠	٠	٢
٢٠٠٥	٠	٣	٤	٠	٠	٧
٢٠٠٦	٢	٠	١٩	١	١	٢٣
٢٠٠٧	٣	٠	٠	١	٠	٤
٢٠٠٨	١	٠	١	١	٠	٣
٢٠٠٩	٠	٠	٤	٢	٠	٦
المجموع	٧	٣	٢٩	٥	١	٤٥

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) .

الجدول رقم (٣٨) : بيان المشاريع الصناعية المشمولة بأحكام قانون تشجيع الاستثمار في مدينة عدرا الصناعية وفق نوع النشاط للفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٤)

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ		
٢٠٠٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٥	١٤٦	١٤٠	٠	٦	١٤٦	١٤٠٠	١٧٤٣
٢٠٠٦	٦٤٦	٦٣٥	٤	٧	٦٤٦	٦٠٢	٥٠٠٩
٢٠٠٧	٣٣٤	٣١٩	٥	١٠	٣٣٤	١٦٠٦٦	٥٥١٤
٢٠٠٨	٢٢	٠	٦	١٦	٢٢	١٤١٨	٢٧٠
٢٠٠٩	١٥١	٩٣	٢٧	٣١	١٥١	٢٤٢٨٤	٣٥٣٦
المجموع	١٢٩٩	١١٨٧	٤٢	٧٠	١٢٩٩	٤٣٧٧٠	١٦٠٧٢

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) .

الجدول رقم (٣٩) : جدول تتبع المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨ في مدينة عدرا الصناعية للفترة من (٢٠٠٩-٢٠٠٤)

د: المدينة الصناعية بدير الزور :

تعتبر هذه المدينة من أحدث المدن الصناعية في سورية حيث أحدثت بموجب المرسوم التشريعي رقم ١١٠/ لعام ٢٠٠٧ وتتمركز على بعد ١٥ كم من مدينة دير الزور وتبلغ مساحتها (٢٨٥٠) هكتار مع التوسع، قد بلغ عدد المشاريع المشمولة في هذه المدينة منذ إحداثها (٨) مشاريع منها (٥) مشاريع في عام ٢٠٠٩.

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ			نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
		سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٨	٣	٠	٠	٠	٠	٣٢٠	٧٣
٢٠٠٩	٥	٠	٠	٠	٠	٥٧٣	١٧٢
المجموع	٨	٠	٠	٠	٠	٨٩٣	٢٤٥

الجدول رقم (٤٠) : بيان الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام مرسوم تشجيع الاستثمار في المدينة الصناعية بدير الزور للسنوات (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

السنوات	صناعة غذائية	صناعة نسيجية	صناعة هندسية	صناعة كيمياوية	المجموع
٢٠٠٨	٣	٠	٠	٠	٣
٢٠٠٩	٣	٠	١	١	٥
المجموع	٦	٠	١	١	٨

الجدول رقم (٤١) : بيان المشاريع الصناعية المشمولة بأحكام مرسوم تشجيع الاستثمار في المدينة الصناعية بدير الزور وفق نوع النشاط للفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

السنوات	عدد المشاريع	عدد السجلات الصناعية المنفذة	التكاليف الاستثمارية	عدد فرص العمل
٢٠٠٨	٠	٠	٠	٠
٢٠٠٩	٣	٠	١٢٧	٣٥
المجموع	٣	٠	١٢٧	٣٥

الجدول رقم (٤٢) : بيان المشاريع الصناعية المنفذة وفق أحكام القانون رقم ٢١/ لعام ١٩٥٨ في المدينة الصناعية بدير الزور للفترة من (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)

هـ: إجمالي المشاريع الاستثمارية في المدن الصناعية :

تفيد بيانات وزارة الادارة المحلية (المدن الصناعية) أنه في عام ٢٠٠٩ كانت نسبة تنفيذ المشاريع المشمولة في المدن الصناعية الأربعة (١٣,١%) لـ (٢٢) مشروعاً وبتكلفة استثمارية منفذة فعلياً قدرها (٣١٣٦) مليون ل.س، وقد توزعت هذه المشاريع بين (٨) للمشاريع الهندسية و(٧) للمشاريع الغذائية و(١) للمشاريع الكيميائية ومشروع نسيجي واحد.

السنوات	عدد المشاريع المشمولة	المشاريع المنفذة أو قيد التنفيذ				نسبة التنفيذ %	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد فرص العمل
		ترخيص صناعي	سجل جزئي	سجل نهائي	مجموع المنفذ			
٢٠٠٤	٤٥	٦	١٩	٧	٣٢	٧١,١	٢٤٦٠,٥	٤٤٩٢
٢٠٠٥	٣٧	٦	١٠	١٠	٢٦	٧٠,٣	٨١٩٦	٢٢٧١
٢٠٠٦	٦٣	٧	٢٤	١	٣٢	٥٠,٨	٤٣٦٠,١	٦٣١٩
٢٠٠٧	٢٣	٥	٥	٠	١٠	٤٣,٥	٥٤٣٥	١٢١٥
٢٠٠٨	٢١	١١	٤	٢	٦	٢٨,٦	٩٨٤٩	١٣٨٦
٢٠٠٩	٢٢	١٣	٣	٠	٣	١٣,٦	٣١٣٦	١٥٧٠
المجموع	٢١١	٤٨	٦٩	٢٠	١٠٩	٥١,٧	٩٥٠٢٢	١٧١٩٣

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) .

الجدول رقم (٤٣) : بيان الواقع التنفيذي للمشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار في المدن الصناعية الأربعة للفترة من (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)

السنوات	صناعات غذائية	صناعات نسيجية	صناعات هندسية	صناعات كيميائية	صناعات أخرى	المجموع
٢٠٠٤	٧	٢٥	١٠	٣	٠	٤٥
٢٠٠٥	٠	١٨	٩	٥	٥	٣٧
٢٠٠٦	١١	٣	٢٨	١٩	٢	٦٣
٢٠٠٧	٦	٢	٢	٨	٥	٢٣
٢٠٠٨	٥	٥	٥	٦	٠	٢١
٢٠٠٩	٧	١	٨	٦	٠	٢٢
المجموع	٣٦	٥٤	٦٢	٤٧	١٢	٢١١

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدن الصناعية) .

الجدول رقم (٤٤) : بيان المشاريع الصناعية المنفذة في المدن الصناعية الثلاث (عدرا -حسياء - الشيخ نجار) وفق نوع النشاط للفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٩)

عدد فرص العمل	التكاليف الاستثمارية المنفذة (بالمليون)	عدد المشاريع	السنوات
٢٧٠	٨١٠	١١	٢٠٠٤
٧٨٠٩	١٩٥١٨	١٠٧١	٢٠٠٥
٨٥٧٦	٢٥٨١٢	١٠٢٢	٢٠٠٦
١٠١١٤	٢٧٢٨٢	٩٥٦	٢٠٠٧
٦٥٢٤	١٨٨٤٦	٤٢٧	٢٠٠٨
٥٦٥١	٣١١٧٤	٣٩٠	٢٠٠٩
٢٨٩٤٤	١٢٣٤٤٢	٣٨٧٧	المجموع

الجدول رقم (٤٥): بيان المنشآت
الصناعية المنفذة في المدن
الصناعية الأربعة وفق القانون
رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨
للسنوات (٢٠٠٩-٢٠٠٤)

المصدر: بيانات وزارة الإدارة المحلية والبيئة (المدينة
الصناعية).

ثالثاً: قطاع النقل:

نظراً للارتباط الوثيق بين كفاءة النقل وكفاءة القطاعات الأخرى، وخصوصاً السياحة والتجارة، تعمل الحكومة في سورية على تطوير شبكات النقل والمرافق القائمة المرتبطة بالنقل بهدف تحويل سورية إلى مركز رئيسي على ممرات التجارة الدولية والنقل بالعبور والنقل متعدد الوسائط، بالإضافة إلى تسهيل الخدمات السياحية.

وتعمل الحكومة على إشراك القطاع الخاص في تطوير مجالات النقل البري والجوي والبحري من خلال إبرام عقود شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) وعقود (BOT) واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد ارتفع عدد مشاريع النقل بأنواعه البري والجوي والبحري المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٩) ليصل إلى (١٦٨١) مشروعاً، منها (١٠١) مشروعاً شملت في عام ٢٠٠٩، وبلغ إجمالي عدد مشاريع النقل المنفذة (١٣٦٥) مشروعاً، أحدثت فعلياً هذه المشاريع نحو (٣٦٢٩٢) فرصة عمل، وبلغت تكاليفها الإستثمارية نحو (٥٧) مليار ل.س. يشار إلى أن نسبة التنفيذ الإجمالية لمشاريع النقل بلغت (٨١,٢%) من حيث عددها.

المحافظة	٢٠٠٦-١٩٩١			٢٠٠٧			٢٠٠٨			٢٠٠٩			المجموع العام		
	نسبة التنفيذ	منفذ	مشمل	نسبة التنفيذ	منفذ	مشمل	نسبة التنفيذ	منفذ	مشمل	نسبة التنفيذ	منفذ	مشمل	نسبة التنفيذ	منفذ	مشمل
دمشق	٩٠,٥%	٢٠١	٢٢٢	١١	٠	٠	١٤	٠	٠	٢١	٠	٢١٨	٢٠١	٧٥%	
ريف دمشق	٨٢,٦%	١٩٤	٢٣٥	٦	٢	١٠	٢٠%	٢	١٠	١٣	٤	٢٦٤	٢٠٢	٧٦,٥%	
حلب	٩١,٤%	٢٥٨	٢٨٢	١١	٤	١٥	٤٦,٧%	٧	١٥	١٠	٢	٣١٨	٢٧١	٨٥,٢%	
حمّاه	٩٥,١%	٢١٦	٢٢٧	١	٠	٤	٢٥%	١	٤	٣	١	٢٣٥	٢١٨	٩٢,٨%	
حمص	٩٣,٤%	١٥٨	١٦٩	٣	٠	١	٠	٠	١	١٤	٠	١٨٧	١٥٨	٨٤,٤%	
اللاذقية	٨٦,٧%	٧٨	٩٠	٤	٠	٢	٥٠%	١	٢	١٣	٣	١٠٩	٨٢	٧٥,٢%	
طرطوس	٩٠,٥%	٨٦	٩٥	٧	٢	٧	٧١,٤%	٥	٧	١٠	٦	١١٩	٩٩	٨٣,١%	
إدلب	٩٣,٨%	٤٦	٤٩	٢	١	٠	٥٠%	٠	٠	١	٠	٥٢	٤٧	٩٠,٣%	
الرقّة	١٢%	١٢	١٦	١	٠	١	١٠٠%	١	١	٦	٠	٢٤	١٣	٥٤,١%	
دير الزور	٧١,٥%	٢٧	٣٨	٢	٠	١	٠	٠	١	٥	١	٤٦	٢٨	٦٠,٩%	
الحسكة	٩٠,٤%	١٩	٢١	٠	٠	١	٠	٠	١	٣	٠	٢٥	١٩	٧٦%	
درعا	٩٤,٧%	١٨	١٩	١	١	١	١٠٠%	١	١	٠	٠	٢٢	١٩	٨٦,٤%	
السويداء	٦٠%	٣	٥	١	٠	١	٠	٠	١	١	٠	٨	٣	٣٧,٥%	
القنيطرة	١٢٥%	٥	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤	٥	١٢٥%	
المجموع	٨٩,٧%	١٣٢١	١٤٧٢	٥٠	١٠	٥٨	٢٩,٣%	١٧	٥٨	١٠١	١٧	١٦٨	١٦٨١	٨١,٢%	

الجدول رقم (٤٦): بيان اعداد مشاريع النقل المشملة وفق أحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب المحافظات للفترة (٢٠٠٩-١٩٩١) والمنفذة في نفس الفترة

المصدر: المنفذ من بيانات وزارة النقل (والمشمل من هيئة الاستثمار السورية).

رابعاً: القطاع العقاري:

شهد قطاع العقارات تحسناً ملموساً خلال السنوات القليلة الماضية ليوافقه بعدها تراجعاً في الأداء في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ ومطلع عام ٢٠٠٩ بسبب تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على آفاق استدامة التمويل للمشاريع العقارية والعمرانية القائمة والمتوقعة ولكن رغم ذلك لم يسجل إلغاء أي من المشاريع العقارية القائمة . كما يشهد سوق العقارات في سورية مشاريع ضخمة مشتركة بين مستثمرين سوريين وغير سوريين لاسيما من الدول العربية، وقد أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قنوات تمويل المشاريع العقارية . وتشير مصادر إقليمية عربية إلى أن هذا التراجع في حركة السوق العقاري من شأنه أن يساهم في خفض الأسعار ، وقد سجلت سورية المرتبة الثامنة عالمياً في غلاء أسعار العقارات عام ٢٠٠٩ إلا أن بعض المصادر الدولية أشارت إلى تراجع في أسعار العقارات في سورية بنسبة (٢٠%) في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ ومن المتوقع أن يستمر التراجع في الأسعار بنسبة (١٠%) خلال عام ٢٠٠٩، مع الإشارة إلى صدور القانون رقم ١٥/ لعام ٢٠٠٨ الخاص بالتطوير للأستثمار العقاري وسيكون هذا القانون المرجعية الأساس للمطورين العقاريين لتنفيذ مشاريعهم في سورية.

ويوضح الجدول التالي مشروعات المجمعات العقارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ والتي هي عبارة عن ثلاثة مشروعات متمركزة في ريف دمشق ، وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار في القطاع العقاري ينظمه قانون خاص ولا تنطبق عليه أحكام المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ .

الجهة المستثمرة	المحافظة	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	
		بالعملة المحلية	بالعملة الأجنبية
مشروع مركز التجارة العالمي	ريف دمشق	٢٧٧,٣	٦٢٣٢
مشروع البوابة الثامنة	ريف دمشق	٢٦٤٤٠	٣١٦١
مشروع حي المال والأعمال	ريف دمشق	٥٨٥	١٦٣٠٠
المجموع		٢٧٣٠٢,٣	٢٥٦٩٣

الجدول رقم (٤٨) : مشروعات المجمعات العقارية المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ وتعديلاته

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية .

خامساً: قطاع الزراعة:

يعد قطاع الزراعة من أهم القطاعات في الاقتصاد السوري نظراً لمساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ، التي تصل الى نحو (٢٢ %). شهد قطاع الزراعة تراجعاً خلال السنتين الماضيتين بسبب موجة الجفاف التي ضربت المناطق الزراعية في سورية، كما أن تحرير السوق من القيود أثر بشكل سلبي على المزارعين والمنتجين حيث ارتفعت أسعار الأسمدة بالتزامن مع تضاعف في أسعار الطاقة والانكماش في الاقتصاد العالمي مما أدى إلى زيادة كلفة الإنتاج وإضعاف تنافسيته ، لكن الحكومة وضعت مشاريع طويلة الأمد لتحفيز الاستثمار في المناطق الريفية وقدمت عدة حوافز بهذا الشأن وقامت بتقديم الدعم غير المباشر للقطاع الزراعي و أنشأت لهذا الغرض صندوق الدعم الزراعي عام ٢٠٠٨. أما على صعيد المشاريع الزراعية المشمّلة عام ٢٠٠٩ فقد ارتفع عددها ليصل إلى (٤٠) مشروعاً نفذ منها (١٤) مشروعاً ومن أصل (١٨٣) مشروعاً مشمّلاً تم تنفيذ (٦٩) مشروعاً وذلك حسب الإحصاء الإجمالي للمشروعات المشمولة بأحكام قوانين الاستثمار للفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٩) ، وقد بلغت التكاليف الاستثمارية للمشاريع المنفذة لذات الفترة المذكورة (١٠٦٠٧,٧) مليون ل.س منها (١١٩٧) مليون ل.س للعام ٢٠٠٩ محققة بذلك (٣٠٤٨) فرصة عمل حقيقية منها (٣٥٢) فرصة عمل في عام ٢٠٠٩.

السنوات	عدد المشاريع الزراعية		التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)		فرص العمل	
	المشمّل	المنفّذ	%	المشمّل	المنفّذ	المشمّل
٢٠٠٠-١٩٩١	١٠	٦	٦٠	١٠٠٧,٣	٤١٨,٨	٤٦٦
٢٠٠١	٦	٠	٠	١٠٠٨	٠	٣٧٤
٢٠٠٢	٤	١	٢٥	٢٦٣,٦	٨٥,٩	١٤٣
٢٠٠٣	١٤	٤	٢٨,٦	٢٥٢٣,٢	٣١٩,١	٥٦٤
٢٠٠٤	١٠	٨	٨٠	٣١١٤,١	٨٠٥,٧	٤٨٦
٢٠٠٥	١٦	٥	٣١,٣	٣١٨٠,١	١٠٦٦,٩	١١١٩
٢٠٠٦	٣٤	١١	٣٢,٤	٧١٩٦,٤	١٤٥٢,٦	١٦٦٨
٢٠٠٧	٢٠	١٩	٩٥	٢٥٨٨,٣	٤٩٩٣,٢	٧٢٨
٢٠٠٨	٢٩	١	٣,٤	٥٩١٩	٢٦٨,٥	١٥٩٣
٢٠٠٩	٤٠	١٤	٣٥	٤٣٠٨,٢	١١٩٧	١٤٠٥
المجموع	١٨٣	٦٩	٣٧,٧	٣١١٠٨,٢	١٠٦٠٧,٧	٨٥٤٦
نسبة ٢٠٠٩	٢١,٩%	٢٠%		١٣,٨	١١,٢	١٦,٤

الجدول رقم (٤٩): بيان واقع تشميل وتنفيذ المشاريع الزراعية وفق أحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد فرص العمل خلال الفترة (٢٠٠٩ – ١٩٩١)

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار .

نوع النشاط	عدد المشاريع	فرص العمل	قيمة الموجودات	المشاريع الحاصلة على الترخيص الزراعي المبدئي
تربية حيوانات	٢٥	٦٣٠	١٤٤٠٧٤٤	١٧
تربية حيوانات و تصنيع غذائي	٧	٣٢١	٤٤١٩٣٤	٢
صناعات غذائية	٣	١٢٤	١٠٤٤٦١	١
صناعة مستلزمات الانتاج الزراعي	١	٢٠	٢٦٧٥٠	٠
انتاج نباتي	٥	٩٨	٢٠٥٠٧٠	٣
انتاج نباتي و حيواني	٦	٥٧٧	١٩٣٧٨٣٥	٣
المجموع	٤٧	١٧٧٠	٤١٥٦٧٩٤	٢٦

المصدر: وزارة الزراعة .

الجدول رقم (٥٠) : توزع المشاريع الاستثمارية الزراعية خلال
٢٠٠٩ حسب النشاط الزراعي
الوحدة : بالآلف ل.س

المحافظة	عدد المشاريع	فرص العمل	قيمة الموجودات	الحاصلة على الترخيص الزراعي المبدئي
طرطوس	١	٣١	٥٨٨٥٣	٠
الحسكة	١	٣٠	٣٠٠٠٠	٠
الرققة	٣	٥١٠	١٧٨٣٦١٣	١
السويداء	٩	١٦٤	٢٧٢١٦٠	٥
القنيطرة	٢	١٢٢	٤٥٦٤٠٠	٢
اللاذقية	١	٢٥	٨٥٠٠٠	١
ادلب	١	٢٠	٦٠٧٠٠	١
حلب	١	٢٨	٦٠٧٠٠	١
حمّاه	٣	٦١	١٧٨٣٥٠	١
حمص	١	٢١	٥٠٨٥٠	١
درعا	١١	٣٤٠	٤١١٠٥٣	٨
دير الزور	٨	١٧٩	٣٧٠٢٤٩	٣
ريف دمشق	٥	٢٣٩	٣٧١٧٢٦	٢
المجموع	٤٧	١٧٧٠	٤١٥٦٧٩٤	٢٦

المصدر: وزارة الزراعة .

الجدول رقم (٥١) :توزع المشاريع الاستثمارية الزراعية خلال
عام ٢٠٠٩ حسب المحافظات
الوحدة : بالآلف ل.س

سادساً: قطاع الصحة:

إنّ نمو مؤشرات القطاع الصحي في أي دولة بشكل دلالة واضحة على ارتفاع معدلات التنمية فيها ، لكونه يُعنى بشكل أساس بالعنصر البشري الثروة الحقيقية لأي دولة، لا سيما أنه يمكن دمجه مع مختلف القطاعات التي تتجه الأنظار إليها كالسياحة الاستشفائية والصحة البيئية وغيرها، ونتيجة لذلك أصبح القطاع الصحي تربة خصبة لاستقطاب الاستثمارات في سورية نظراً لتوافر البنى التحتية اللازمة والكوادر البشرية السورية المؤهلة والخيرة في هذا المضمار .

ويبين الجدول أدناه ارتفاعاً في عدد مشاريع المشافي التخصّصية المشملة بأحكام مرسوم تشجيع الاستثمار في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى (٥) مشافي من أصل (٣١) مشفى تمّ تشميلها خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠٠٢) بتكلفة استثمارية تقديرية بلغت (٣٥٣٨,١٤٠) مليون ل.س لعام ٢٠٠٩ ، ومن المتوقع أن تحقق هذه المشروعات (٣٨٠) فرصة عمل .

السنوات	عدد المشافي	التكاليف الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد فرص العمل
٢٠٠٢	٢	٦٢٥,٤	١٤٨
٢٠٠٣	١	٢٦٥	١١٥
٢٠٠٤	٣	٣٦٣٢,٢١٧	٧٠٨
٢٠٠٥	٥	٣٣٢١,٢٧٥	٩١٤
٢٠٠٦	١١	١٨٤٠٢,٠٧٨	٢٦٥٩
٢٠٠٧	٢	٨٤٢٠,٣٥٢	٢٨٧٤
٢٠٠٨	٢	١٣٧٧,٩٩٢	٤١٤
٢٠٠٩	٥	٣٥٣٨,١٤٠	٣٨٠
المجموع	٣١	٣٩٥٨٢,٤٥٤	٨٢١٢

الجدول رقم (٥٢) : مشاريع المشافي التخصّصية المشملة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب السنوات وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد فرص العمل للفترة (٢٠٠٩ - ٢٠٠٢)

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار .

أمّا في مجال صناعة الأدوية فقد بلغ عدد المشروعات (٣١) مشروعاً مشملاً خلال الفترة (٢٠٠٩-١٩٩١) وبتكلفة استثمارية قدرها (١٥,٥٨) مليار ل.س ، في حين بلغت مشاريع الأدوات الطبية المشملة لذات الفترة (١٧) مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت (٨,٣٣) مليار ل.س وفق الجدول التالي:

النشاط	عدد المشاريع	التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)	فرص العمل
صناعة الأدوية	٣١	١٥,٥٨	٣٠٦٥
الأدوات لطبية	١٧	٨,٣٣	١١٨٣
المجموع	٤٨	٢٣,٩١	٤٢٤٨

الجدول رقم (٥٣) : بيان عدد المشاريع الاستثمارية المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي وحجم التكاليف الاستثمارية وعدد العمال للفترة (١٩٩١- ٢٠٠٩)

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار .

سابعاً: قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة:

يلعب الانفتاح السياسي والاقتصادي لسورية على العالم الغربي دوراً حيوياً في توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع النفط والغاز الطبيعي في مجالات الإنتاج والتكرير وإنتاج المشتقات البترولية، وتعمل في سورية حالياً مصفّاتان لتكرير النفط بسعة إجمالية قدرها (٢٤٠) ألف برميل في اليوم ، وتسعى سورية لتطوير هاتين المصفّاتين والتعاقد لإنشاء مصافي جديدة بغية إنتاج المزيد من المشتقات النفطية ولا سيما المنتجات الخفيفة التي تتلاءم مع المعايير الأوروبية بالإضافة لتأمين الاحتياجات المحلية من مصادر الطاقة المختلفة، ويشار إلى أن سورية تسعى لتحويل استهلاكها من مصادر الطاقة من النفط إلى الغاز الطبيعي وتتطلع للاستفادة من موقعها الجغرافي كممر رئيسي للنقل بالعبور للغاز المصري والعراقي والإيراني بحيث تستطيع تأمين احتياجاتها من الغاز الطبيعي وبلغ حجم الاحتياطي المقدر من الغاز الطبيعي في سورية حوالي (٨,٥) تريليون قدم مكعب ويتم استهلاك مجمل الإنتاج من الغاز الطبيعي محلياً بالإضافة لاستيراد حوالي ٥ مليارات قدم مكعب ، كما تسعى سورية لبناء خطوط نقل للغاز الطبيعي مع عدد من الدول.

وفي مقابل تراجع حجم الإنتاج النفطي فمن المتوقع أن يرتفع الطلب على المشتقات النفطية بنحو (٤ - ٥ %) سنوياً إذ أن سورية قد أصبحت مستورداً صافياً للمنتجات النفطية.

ومن جانب آخر نلاحظ زيادة في عدد المشاريع المشملة التي تهدف إلى إنتاج الإسمنت البورتلاندي حيث بلغت (٢١) مشروعاً مشملاً خلال الفترة ١٩٩١ - ٢٠٠٩ وبتكلفة استثمارية (١٩٤١٥٥,١) مليون ل.س ، في حين احتلت محطات توليد الكهرباء (العادية والمتجددة) المرتبة الثانية من حيث العدد إذ بلغ عددها (٧) مشاريع لذات الفترة وبتكلفة استثمارية (٥٦٢١٦٢,٣) مليون ل.س، وتليها الخدمات النفطية بعدد (٥) مشاريع وتجهيزات الطاقة الكهربائية بعدد (٤) مشاريع وحتى يصل مجموع أعداد المشاريع العاملة في قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة المشمولة بأحكام قانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم ١٧/ لعام ٢٠٠٧ خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩) إلى ٤٣ مشروعاً وبتكلفة استثمارية مقدارها (٩٩٦٠٩٠,٦) مليون ل.س ، محققة (١٥٦٠٢) فرصة عمل .

النشاط	عدد المشاريع	التكاليف (مليون ل.س)	القطع الاجنبي	قيمة الآلات	فرص العمل
انتاج الاسمنت البورتلاندي	٢١	١٩٤١٥٥,١	١٥١٢٢٣,٦	١٢٦١١٦,٤	٩٢٣٢
انشاء مصافي تكرير النفط	٢	٨٨٢٠٤,٦	٦٦١١٤	٤٢٩٦,٦	٢٤٠٠
خدمات نفطية	٥	١٤٨٤٠,١	١٣٩٥,٧	١١٩٣٠,٢	١٩٨
حفر آبار نفطية	٢	١٤٣٠	١٣٨٩,٢	١٢٧٤,٩	٢٥١
محطات توليد الكهرباء (عادية و متجددة)	٧	٥٦٢١٦٢,٣	٥٥٦١٧١,٧	٤٦١١٧٣,٧	٣٠٧٠
تجهيزات طاقة كهربائية	٤	١٦٨٧,٦	١٥٠٢,٩	٤٤٢	٤١٩
استشارات لمشاريع الطاقة الكهربائية	٢	٥٠	٨	٠	٣٢
المجموع	٤٣	٩٩٦٠٩٠,٦	٧٧٧٨٠٥,١	٧١٢٦٠٥,٦	١٥٦٠٢

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية .

الجدول رقم (٥٤) : مشاريع قطاع النفط والثروة المعدنية والطاقة المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب حجم التكاليف الاستثمارية وقيم الآلات المستوردة وعدد فرص العمل للفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩)

ثامناً: توزع المشاريع الاستثمارية حسب المحافظات:

في إطار التنمية الشاملة والمتوازنة التي تسعى الحكومة السورية لتحقيقها نجد أنَّ المشاريع الاستثمارية قد أخذت تتجه نحو الانتشار أفقياً من خلال خطة تنمية إقليمية فعالة موجهة نحو المناطق الأقل نمواً وتقديم محفزات وتسهيلات استثمارية خاصة بتلك المناطق.

فمن خلال الجدول التالي نلاحظ تركز المشاريع في محافظتي ريف دمشق وحلب بنسبة تفوقت على باقي المحافظات حيث بلغ عدد المشاريع الاستثمارية المشملة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩) في محافظة ريف دمشق (٧٥٩) مشروعاً أي ما نسبته (٢٣ %) من إجمالي المشاريع في سورية في حين بلغ عدد المشاريع المشملة في محافظة حلب ولذات الفترة (١١١) مشروعاً أي ما نسبته (٢٠,٢ %) في حين انخفضت هذه النسبة في حمص لتصل الى (١٠,٩ %) وفي حماة (١٠,٣ %) وفي دمشق (٩ %) ، وقد كانت الحسكة والسويداء والقنيطرة الأقل حظاً من حيث عدد المشاريع إذ وصل عدد المشاريع الاستثمارية المشملة في محافظة الحسكة إلى (١٣) مشروعاً والسويداء (٥٣) مشروعاً والقنيطرة (١٠) مشاريع بنسبة (٠,٣ %) وذلك من أصل إجمالي عدد المشاريع البالغ (٣٣٠١) مشروعاً مشملاً خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩).

المحافظة	عدد المشاريع	نسب عدد المشاريع %
ريف دمشق	٧٥٩	٢٣
حلب	١١١	٢٠,٢
حمص	٣٦٠	١٠,٩
حماه	٣٣٩	١٠,٣
دمشق	٢٩٨	٩
اللاذقية	١٦٦	٥
طرطوس	١٦٣	٤,٩
دير الزور	١٢١	٣,٧
درعا	١٠٦	٣,٢
ادلب	١٠٤	٣,٢
الرقّة	٩٠	٢,٧
الحسكة	١٣	١,٩
السويداء	٥٣	١,٦
القنيطرة	١٠	٠,٣
يحدد لاحقاً	٣	٠,١
الإجمالي العام	٣٣٠١	١٠٠

الجدول رقم (٥٥) : الترتيب
التنازلي للمحافظات حسب عدد
المشاريع

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار .

تاسعاً: توزيع المشاريع الاستثمارية المشملة حسب الشكل القانوني:

الشكل القانوني	عدد المشاريع (مشروع)	التوزيع النسبي %	التكاليف الاستثمارية (مليار ل.س)	فرص العمل
مؤسسات فردية	١٥٧٣	٤٧,٧	٢٨٤,٢	٦٧٩١٥
شركات مساهمة مغفلة	١٢٨	٣,٩	٤٩٦,٥	٣٨٢٣٦
شركات محدودة المسؤولية (مشاركة)	١٣	٠,٤	٨,٨	٢٠٣١
شركات مساهمة مشتركة	٥	٠,٢	٢٣,٥	٢٤٩٢
شركات محدودة المسؤولية	٢٦٢	٧,٩	٦٣٣,٣	٢٨٣٠٦
شركات توصية بسيطة	٤٣٤	١٣,١	٧٥,٤	٢٤٧٠٠
شركات تضامنية	٨٧٧	٢٦,٦	١٢٥,٦	٣٨٥٢٠
شركة مساهمة	٤	٠,١	٧	٨٥٩
شركات أخرى	٥	٠,٢	١١,٣	٣٢٩٨
المجموع العام	٣٣٠١	١٠٠	١٦٦٥,٦	٢٠٦٣٥٧

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار السورية .

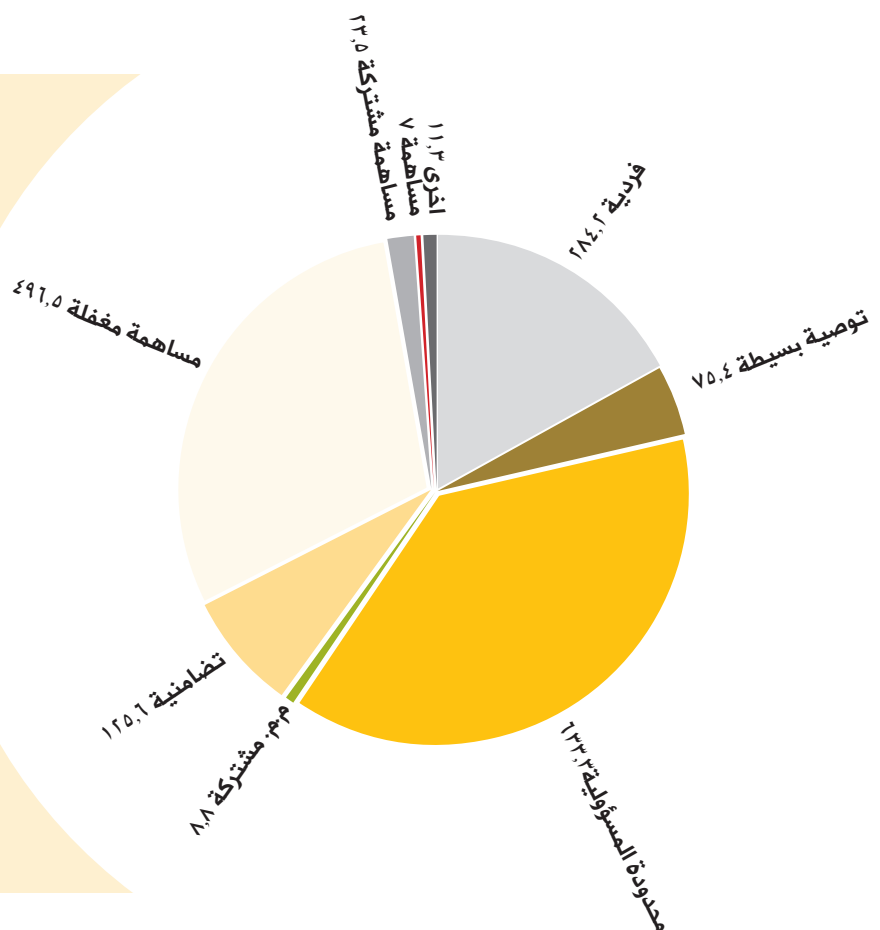
الجدول رقم (٥٦) : بيان المشاريع المشملة
بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار حسب
الشكل القانوني للفترة (١٩٩١-٢٠٠٩)

من خلال متابعة الشكل القانوني لشركات المشاريع الاستثمارية المشملة بأحكام القانون رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ والمرسوم التشريعي رقم ٨/ لعام ٢٠٠٧ نلاحظ سيطرة المؤسسات الفردية بنسبة (٤٧,٧%) تلتها الشركات التضامنية بنسبة (٢٦,٦%) ثم شركات التوصية البسيطة بنسبة (١٣,١%) وذلك خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٩) وانعكس ذلك على التكاليف الاستثمارية لهذه المشاريع إذ بلغت بالنسبة للمؤسسات الفردية (٢٨٤,٢) مليار ل.س أما الشركات التضامنية فقد بلغت (١٢٥,٦) مليار ل.س وشركات التوصية البسيطة (٧٥,٤) مليار ل.س في حين نلاحظ انخفاض التكاليف الاستثمارية لمشاريع الشركات المساهمة لتبلغ (٧) مليار ل.س فقط وذلك عائد لقلة عدد مشاريع هذا النوع من الشركات حيث بلغت (٤) شركات فقط ، ومن خلال الجدول التالي نستطيع القول بأن طبيعة الشركات تميل نحو البساطة في طريقة التأسيس وكلما ازدادت الشركات تعقيداً كلما انخفض عددها. وتسعى هيئة الاستثمار لتحقيق تبسيط الإجراءات بالشكل الذي يسهل على المستثمرين تأسيس شركاتهم ببسر وسهولة وذلك لتحقيق مشاركة أوسع في ملكية هذه الشركات من ناحية وللاستفادة من المزايا الممنوحة لهذه الشركات من ناحية أخرى.

اسم الشركة القابضة	رأس المال	معدلة بالدولار الأمريكي (مليون \$)
الشركة السورية القطرية للاستثمار	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠
شركة الزعيم القابضة	١٠٠٠	٢٠
شركة الأفق للاستثمارات القابضة	١٢٥٠	٢٥
شركة إنشاء القابضة	١٠٠٠	٢٠
شركة شام القابضة	١٨٠٢٥	٣٦٠,٥
شركة سورية القابضة	٤٠٠٠	٨٠
الشركة الكويتية القابضة	١٠٠٠٠	٢٠٠
شركة صندوق الشرق الاستثماري القابضة	٤٠٠٠	٨٠
شركة كاسل إنفست القابضة	١٠٠٠	٢٠
شركة مواد الإعمار القابضة	٢١٧٠	٤٣,٤
المجموع	٢٩٢٤٤٥	٥٨٤٨,٩

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار .

الجدول رقم (٥٧) : بيان الشركات القابضة المشمولة بأحكام قوانين تشجيع الاستثمار وحجم رأسمالها خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠٠٩)
(الوحدة : مليون ل.س)



الشكل رقم (١٣) : توزيع التكاليف الاستثمارية للمشاريع بحسب الشكل القانوني للشركة

واقع الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الأخرى

أولاً – قطاع السياحة:

شهد الاستثمار السياحي في سورية تطوراً نوعياً سواء من حيث المنشآت السياحية الموضوعة في الخدمة أو قيد الإنشاء، وقد تقدمت سورية ضمن سلم مراتب الوضع السياحي العام، إذ انتقلت من المرتبة (٧١) من بين (١٧١) دولة حسب إحصاءات عام ٢٠٠٨ إلى المرتبة (٧١) من بين (١٨١) دولة في عام ٢٠٠٩ حسب تقرير المجلس العالمي للسياحة والسفر، كما حققت السياحة السورية مراتب متقدمة على مستوى العالم في ثمانية من المؤشرات الاقتصادية السياحية، وتشكل فعالية ملتقى سوق الاستثمار السياحي محطة هامة للإقلاع في مضمار الاستثمار السياحي بالإضافة إلى جملة القرارات والإجراءات التي يصدرها المجلس الأعلى للسياحة، كل ذلك يساهم إلى حد كبير في خلق بيئة استثمارية جاذبة تتحوّل تدريجياً لتكون محط أنظار واهتمام المستثمرين والمهتمين لما يجدونه من تجاوز للروتين والصيغ الجامدة في إجراءات التعاقد من ناحية وانعكاس لرغبة الحكومة في رسم ملامح مناخ استثماري جديد يتناغم مع الإصلاحات الاقتصادية من ناحية أخرى بما في ذلك تقديم تسهيلات إضافية للمستثمرين في هذا القطاع الذي يحقق قدرة تنافسية عالية.

١. الاستثمارات السياحية:

بلغ حجم الاستثمارات السياحية الإجمالية «الموضوعة بالخدمة + قيد الإنشاء» خلال أربع سنوات من سنوات الخطة الخمسية العاشرة (٥٠٣) مليار ل.س لغاية عام ٢٠٠٩ مقابل (٢٨٧) مليار ل.س عام ٢٠٠٦ منها استثمارات سياحية حاصلة على رخص إشادة والمصدقة عقودها بمبلغ (٢٩٦) مليار ل.س لعام ٢٠٠٩ مقابل (١٠١) مليار لعام ٢٠٠٦ (بلغ وسطي معدل نموها السنوي ٤٣%) واستثمارات موضوعة بالخدمة (٢٠٧) مليار ل.س عام ٢٠٠٩ مقابل (١٨١) مليار ل.س عام ٢٠٠٦ (بلغ وسطي معدل نموها السنوي ٤%) «متضمنة مشاريع التأهيل المؤقت».

البيان	لغاية ٢٠٠٦	لغاية ٢٠٠٧	لغاية ٢٠٠٨	لغاية ٢٠٠٩	وسطي معدل النمو السنوي %
إجمالي الاستثمارات	٢٨٧	٣٥٥	٤٢٨	٥٠٣	٢١
الاستثمارات في الخدمة	١٨٦	١٩٣	١٩٨	٢٠٧	٤
الاستثمارات قيد الإنشاء	١٠١	١٦٢	٢٣٠	٢٩٦	٤٣

الجدول رقم (٥٨) : مؤشرات الاستثمارات
السياحية خلال الفترة من (٢٠٠٦ – ٢٠٠٩)
مليار ل.س

المصدر: وزارة السياحة.

٢. الاستثمارات السياحية المنفذة ٢٠٠٦-٢٠٠٩:

بلغ حجم الاستثمارات السياحية المنفذة فعلاً والمحققة خلال أربع سنوات من سنوات الخطة الخمسية العاشرة (١٣٧) مليار ل.س بنسبة إنجاز (١٩٠ %) من الاستثمارات المخططة والبالغة (٧٢) مليار ل.س منها (٤١,١٠٠) مليار ل.س مشاريع جديدة دخلت بالخدمة «تتضمن جميع مشاريع التأهيل المؤقت» و(٩٦) مليار ل.س قيمة الإنفاق الاستثماري الفعلي للمشاريع قيد الإنشاء والذي تم احتسابه وفق الجولات الميدانية ونسب الإنجاز للمشاريع قيد الإنشاء كما في الجدول التالي:

المخطط (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩) مليار ل.س	المنفذ فعلي خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) مليار ل.س	
٧٢	٤١,١٠٠	استثمارات المشاريع الموضوعة بالخدمة (الجديدة)
	٩٦	الإنفاق الاستثماري الفعلي للمشاريع قيد الإنشاء
	١٣٧	مجموع الانفاق الاستثماري الفعلي

الجدول رقم (٥٩) :
المشاريع السياحية
المنفذة ٢٠٠٦-٢٠٠٩

المصدر: المصدر وزارة السياحة .

٣. تطور الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة بين عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩:

- بلغ عدد المشاريع التي دخلت بالخدمة (٢٠٣) منشأة سياحية عام ٢٠٠٩ منها (٣٧) فندق و(١٦٦) مطعم مقابل (٧٩) منشأة سياحية عام ٢٠٠٨ منها (٢٦) فندق و(٥٣) مطعم بمعدل نمو (١٥٧ %). وبالنسبة للكلفة الاستثمارية للمشاريع التي دخلت بالخدمة فقد بلغت (٨,٩) مليار ل.س عام ٢٠٠٩ مقابل (٤,٧) مليار ل.س عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو (٨٩ %).
- بلغ عدد الأسر التي دخلت بالخدمة (٢٣١٨) سريراً عام ٢٠٠٩ مقابل (١٣٦٦) سريراً عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو (٧٠ %) ما يعكس تحسناً ملحوظاً في نمو الطاقة الاستيعابية الفندقية ومن المتوقع أن يتسارع أكثر خلال عام ٢٠١٠ حيث يتوقع دخول (٨٠٠٠) سرير جديد في الخدمة .
- بلغ عدد كراسي الإطعام التي دخلت بالخدمة (٢٤٧٠٣) كرسي إطعام عام ٢٠٠٩ مقابل (١٠١٣٤) كرسي إطعام عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو (١٤٤ %) ويتوقع دخول (١٠٠٠٠) كرسي جديد خلال عام ٢٠١٠ وذلك وفق الجدول الآتي:

السنوات	عدد المنشآت	الطاقة الاستيعابية		الاستثمارات السياحية (مليار ل.س)
		عدد الأسيجة	عدد الكراسي	
٢٠٠٨	٧٩	١٣٦٦	١٠١٣٤	٤,٧
٢٠٠٩	٢٠٣	٢٣١٨	٢٤٧٠٣	٨,٩
معدل النمو %	١٥٧	٧٠	١٤٤	٨٩

الجدول رقم (٦٠) : بيان تطور المشاريع الموضوعة بالخدمة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)

المصدر: المصدر وزارة السياحة .

٤. تطور الاستثمارات السياحية قيد الإنشاء بين عامي ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ :

- بلغ عدد المشاريع السياحية التي تم ترخيصها (١١٧) مشروعاً خلال عام ٢٠٠٩ مقابل (٨٢) مشروعاً خلال عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو (٤٣ %) أما التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع فقد بلغت (١٦) مليار ل.س عام ٢٠٠٩ مقابل (١٧) مليار ل.س عام ٢٠٠٨ والسبب هو أن الطلب على المشاريع الأصغر والأقل تكلفة كان أكبر بسبب تأثير الأزمة المالية، كما أن التريث في الترخيص في محافظتي ريف دمشق واللاذقية لدواعي التخطيط الإقليمي أدى إلى هذه النتائج.
- بلغ عدد الأسرة المرخصة في عام ٢٠٠٩ (١٧٥٣٧) سرير مقابل (١٠٧٩٣) سرير عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو (٦٢ %) و(١١٥١٩) كرسي إطفاء عام ٢٠٠٩ مقابل (٤٠٤٨١) كرسي إطفاء عام ٢٠٠٨ بمعدل نمو (٥٢ %) حسب الجدول الآتي:

السنوات	عدد المنشآت	الطاقة الاستيعابية		الاستثمارات السياحية (مليار ل.س)
		عدد الآسرة	عدد الكراسي	
٢٠٠٨	٨٢	١٠٧٩٣	٤٠٤٨١	١٧
٢٠٠٩	١١٧	١٧٥٣٧	١١٥١٩	١٦
معدل النمو %	٤٣+	٦٢+	٥٢+	١-

المصدر: وزارة السياحة.

الجدول رقم (١١) : بيان تطور المشاريع
قيد الإنشاء خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩)

٥. التوزع الجغرافي للاستثمارات السياحية:

عكس التوزع الجغرافي للاستثمارات السياحية تحسناً ملحوظاً في محافظة طرطوس حيث ارتفعت حصتها من إجمالي المشاريع السياحية من (٨ %) للمشاريع الموضوعة بالخدمة إلى (٢٥ %) للمشاريع قيد الإنشاء كما ارتفعت حصة محافظة ريف دمشق من (٢٠ %) للمشاريع الموضوعة بالخدمة إلى (٢٧ %) للمشاريع قيد الإنشاء وبقي تمركز النسبة الأكبر من الاستثمارات السياحية (الموضوعة بالخدمة + قيد الإنشاء) في ست محافظات موزعة بالنسب المئوية وفق الجدول التالي :

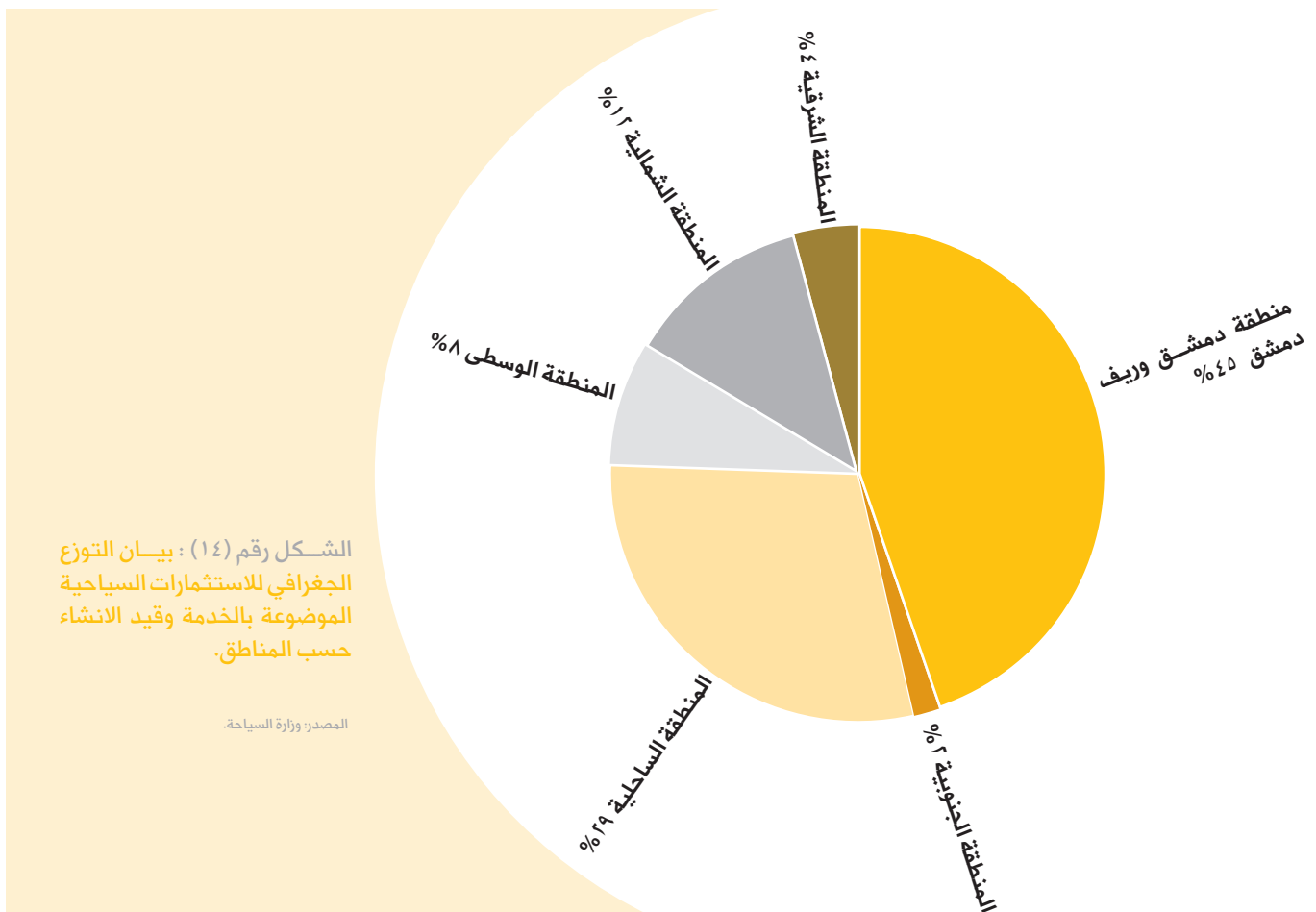
الاستثمارات السياحية	دمشق	ريف دمشق	اللاذقية	طرطوس	حلب	حمص	باقي المحافظات
قيد الإنشاء %	١٥	٢٧	١١	٢٥	١١	٦	٥
في الخدمة %	٢٨	٢٠	١٤	٨	١٢	٧	١١

المصدر: وزارة السياحة.

الجدول رقم (١٢) : بيان توزع الاستثمارات
السياحية جغرافياً حسب المنشآت

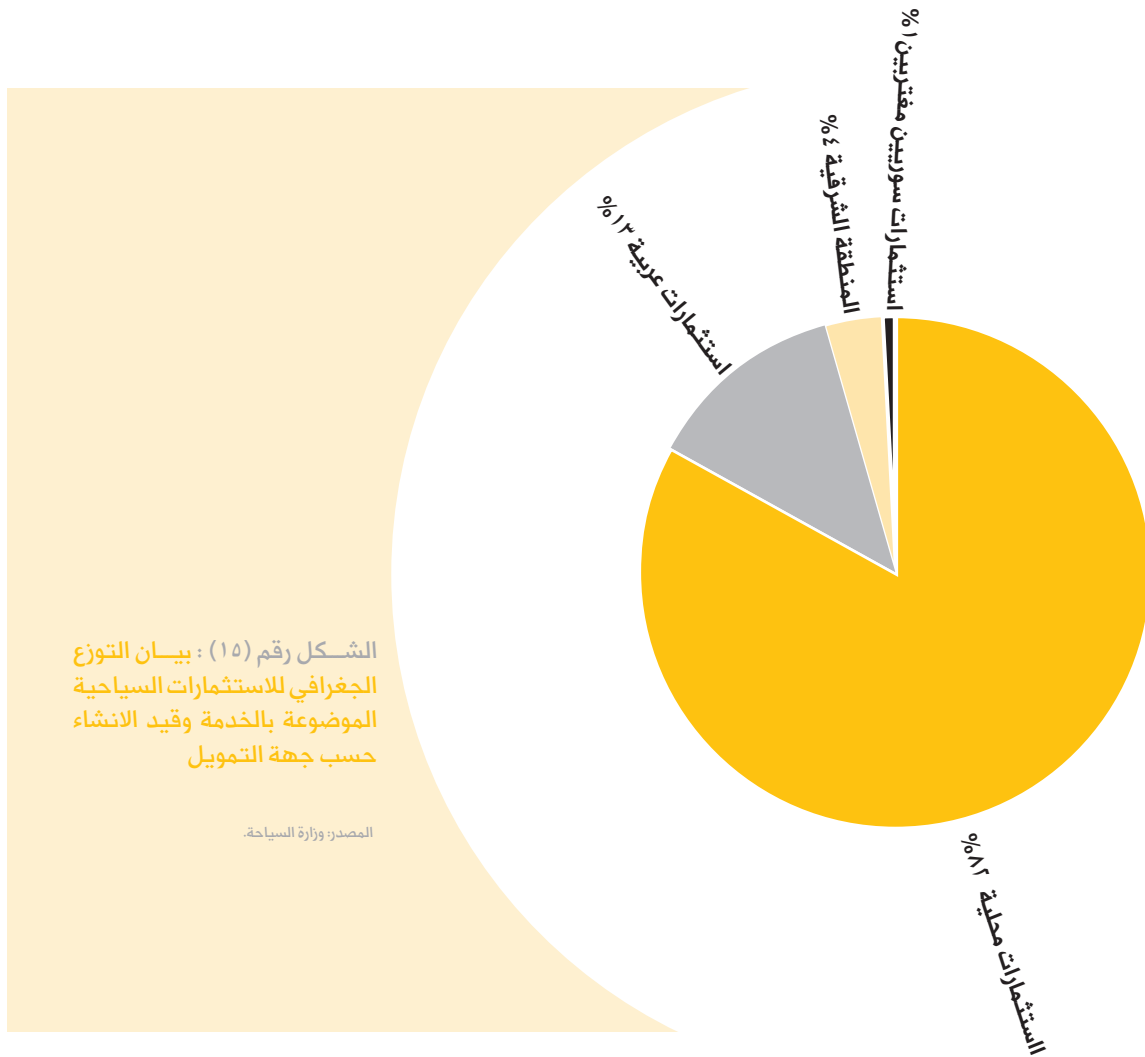
٦. التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمارات السياحية (الموضوعة بالخدمة + قيد الإنشاء) حسب المناطق :

يشير المخطط لتوزيع الاستثمارات السياحية الموضوعة بالخدمة وقيد الإنشاء حسب الأقاليم السياحية بدءاً من عام ٢٠٠٤ ولنهاية عام ٢٠٠٩ بأن حصة إقليم دمشق وريف دمشق كانت الحصة الأكبر فقد بلغت (٤٥ %) من إجمالي قيمة الاستثمارات وتأتي المنطقة الساحلية (اللاذقية وطرطوس) بالدرجة الثانية بحصة (٢٩ %) وتليها المنطقة الشمالية (حلب وادلب) بحصة (١٢ %) ثم المنطقة الوسطى (حمص وحماه) بحصة (٨ %) ثم المنطقة الشرقية (دير الزور والرقعة والحسكة) بحصة (٤ %) أما في المنطقة الجنوبية (٢ %) وفق المخطط التالي:



٧. الاستثمارات السياحية العربية والأجنبية والمحلية (الموضوعة في الخدمة + قيد الإنشاء):

بلغ إجمالي حجم الاستثمارات السياحية العربية والأجنبية والمحلية (الموضوعة في الخدمة + قيد الإنشاء) (٥٠٣) مليار ل.س لغاية ٢٠٠٩ منها استثمارات عربية (١٤) مليار ل.س بحصة (١٣ %) واستثمارات أجنبية (١٨) مليار ل.س بحصة (٤ %) واستثمارات للسوريين المغتربين (٣) مليار ل.س بحصة (١ %) واستثمارات محلية (سوريون) (٤١٨) مليار ل.س بحصة (٨٢ %) كما هو موضح في الشكل التالي:



ثانياً: القطاع المالي:

• المصارف :

تراجع مجموع الموجودات لدى المصرف المركزي بنسبة (٣,٢%) في حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق، ومرد ذلك إلى التراجع في قيمة الموجودات المحلية بنسبة (٤,١%)، وكذلك تراجع حجم النقد المصدر بنسبة (٥,٥%)، وتراجعت أيضاً ودائع المصارف المحلية لدى المصرف المركزي بنسبة (١٧,٩%). وتشير بيانات المصرف المركزي إلى أن الميزانية الموحدة للمصارف سجلت تراجعاً بنسبة (٩%) على أساس سنوي لتبلغ (١٧٩٣,٧٠٤) مليون ل.س بنهاية حزيران ٢٠٠٩. ويعود ذلك إلى التراجع في حجم الموجودات المحلية بنسبة (١٧,٥%)، كذلك تراجع حجم الودائع تحت الطلب بنسبة (١٢%)، وحجم ودائع التوفير للقطاع الخاص المقيم بنسبة (١,٥٥%).

وكان عام ٢٠٠٨ قد سجل بنهيته ارتفاعاً في إجمالي الموجودات لدى المصرف المركزي بنسبة (١١,١٧%)، بالإضافة إلى النمو في حجم الموجودات الأجنبية بنسبة (١١,١%)، ومن جهته ارتفع حجم النقد المصدر بنسبة (١١,١%). كذلك ارتفع حجم ودائع المصارف المحلية لدى المصرف المركزي بنسبة (٢٥,٤%) بنهاية عام ٢٠٠٨. وسجلت الميزانية الموحدة للمصارف المحلية تراجعاً كبيراً بنسبة (٨٩,٢%) بنهاية عام ٢٠٠٨، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التراجع في حجم الموجودات الأجنبية بنسبة (٢٦,٥%). ومن جهة أخرى ارتفع حجم الودائع تحت الطلب بنسبة (١٤,٧%)، وارتفع حجم ودائع التوفير للقطاع الخاص المقيم بنسبة (٠,٦٦%).

حزيران /يونيو ٢٠٠٩	حزيران /يونيو ٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	(مليون ليرة سورية)
ميزانية المصرف المركزي				
١٠٩٦١٩٨	١١٣٢٩٢١	١١٥٠٣٧٣	١٠٣٤٨٣٢	مجموع الموجودات = مجموع المطلوبات
٢٢٩٤٣٥	٢٢٩١٤٠	٢٣٣١١٠	٢٠٨٩٥١	الموجودات الأجنبية
٨٦٦٧٦٤	٩٠٣٧٨١	٩١٧٢٦٤	٨٢٥٨٨١	الموجودات المحلية
٤٥٧١٤٣	٤٨٣٧٩٨	٤٩٦٧١٩	٤٤١٣٨٥	النقد المصدر
٢٣٤٩٦٧	٢٨٦٣٢٥	٢٥٢٢٧٠	٢٠١٢٢٧	ودائع المصارف المحلية
٢١٠١٩٣	٢٧١٢٩٦	٢١٢٥٦٤	١٨٩١٤٩	بالليرة السورية
٢٤٧٧٤	١٥٠٣٠	٣٩٧٠٦	١٢٠٧٨	بالعملات الأجنبية
الميزانية الموحدة للمصارف المحلية				
١٦٣٢٨١٧	١٧٩٣٧٠٤	١٧١٦١٩٨	١٥٩٣٢٢٨	مجموع الموجودات = مجموع المطلوبات
٤٦٩٩١٤	٣٨٣٧٣٤	٣٩٠٨٥٦	٥٣١٥٥٠	الموجودات الأجنبية
١١٦٢٩٠٤	١٤٠٩٩٧٠	١٣٢٥٣٤٣	١٠٦١٦٧٨	الموجودات المحلية
٣٥٨٤٩٠	٤٧٩١٠	٣٧٤٤٢٥	٣٢٤٦٣٢	الودائع تحت الطلب
٢٣٧٤٤٧	٢٤١١٩٦	٢٣٥١١٨	٢٣٣٥٨٤	ودائع التوفير (للقطاع الخاص المقيم)

الجدول رقم (٦٣) :
أبرز مؤشرات القطاع
المصرفي

المصدر: مصرف سورية المركزي، الإحصاءات النقدية
والمصرفية، لغاية حزيران (يونيو) ٢٠٠٩.

ويعمل مصرف سورية المركزي من خلال دوره كراسم للسياسة النقدية في إطار السياسة الاقتصادية الكلية على اتخاذ الإجراءات التحفيزية لدخول الاستثمارات الأجنبية إلى سورية إلى جانب تشجيع المصارف على توظيف كتلة الأموال الموجودة لديها في القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال التوسع في منح التمويل والائتمان المطلوب من قبل هذه القطاعات، هذا إلى جانب العمل بشكل مستمر على تنويع وتعميق القطاع المصرفي السوري ليلبي احتياجات معظم شرائح المجتمع السوري.

وفي هذا الإطار صدر قانون المصارف الخاصة رقم ٢٨/ لعام ٢٠٠١ وقانون المصارف الإسلامية رقم ٣٥/ لعام ٢٠٠٥ والذين تم بموجبهما الترخيص لعدد من المصارف بلغ إجمالي عددها لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١ (١١) مصرفاً تقليدياً و (٢) إسلامي، وتنتشر هذه المصارف في كافة المحافظات السورية من خلال شبكة فروع بلغت (٤٣٨) فرعاً لغاية ٢٠٠٩/١٢/٣١، وقد ساهم الانتشار الواسع للمصارف في توفير قاعدة هامة للمستثمرين تساعد على إجراء مدفوعاتهم وتسويتها من خلال فروعها وذلك بأقصر وقت وأقل جهد ممكنين، كما بلغت قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨ بشكل أولي (١٤٦٧) مليون دولار أمريكي.

اسم المصرف	تاريخ المباشرة	رأس المال (مليون ل.س)	نسبة القطع الأجنبي %	عدد الفروع	عدد العاملين
بنك بيمو السعودي الفرنسي	٢٠٠٤/١/٤	٣٢٥٠	٤٩	٣٠	٦١٣
بنك سورية والمهجر	٢٠٠٤/١/٧	٣٠٠٠	٤٩	٢١	٣٥٦
البنك الدولي للتجارة والتمويل	٢٠٠٤/٤/٣	٣٠٠٠	٤٩	٢٦	٣٩٢
بنك عودة - سوريا	٢٠٠٥/٩/١٥	٥٠٠٠	٤٩	٢١	٤٦٩
البنك العربي - سوريا	٢٠٠٦/١/٢	٣٠٠٠	٤٩	١٦	٢٩٣
بنك بيبيلوس - سوريا	٢٠٠٥/١٢/٥	٢٠٠٠	٤٩	٩	٣١٢
بنك سورية والخليج	٢٠٠٧/٦/١٣	٣٠٠٠	٤٩	٨	١٤٦
بنك الأردن - سورية	٢٠٠٨/١١/١٨	٣٠٠٠	٤٩	٧	١٤٩
بنك فرنسينك - سوريا	٢٠٠٩/١/١٥	١٧٥٠	٤٩	٣	١٠٠
بنك الشرق	٢٠٠٩/٥/٣	٢٥٠٠	٤٩	٣	٦٥
بنك قطر الوطني - سورية	٢٠٠٩/١١/١٦	٥٠٠٠	٤٩	١	٧٦
المجموع	-	٣٤٥٠٠	٤٩	١٤٥	٢٩٨٠

المصدر: قاعدة بيانات مصرف سورية المركزي.

الجدول رقم (١٤) : بيان حجم الاستثمارات ونسبة الاستثمار الأجنبي وعدد الفروع في المصارف الخاصة التقليدية المرخصة

اسم المصرف	رأس المال مليون ل.س	نسبة القطع الأجنبي %	تاريخ المباشرة	عدد الفروع	عدد العاملين
بنك سورية الدولي الإسلامي	٥٠٠٠	٤٩	٢٠٠٧/٩/١٥	٨	٣٢٦
بنك الشام	٢٥٠٠	٤٩	٢٠٠٧/٨/٢٧	٥	١٠٣
بنك البركة - سورية	٥٠٠٠	٤٩	-	-	-

الجدول رقم (١٥) : بيان بالمصارف الخاصة الإسلامية المرخصة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠٠٩) لدى المفوضية الحكومية

• التأمين :

ازدادت أهمية التأمين وارتبطت بمجالات الحياة كافة سواء المتعلقة منها بالأفراد أو الهيئات وفي شتى مناحي الحياة التجارية والصناعية والزراعية والاجتماعية، فيعتبر قطاع التأمين أداة هامة في الادخار والاستثمار حيث أن أقساط التأمين تعتبر وسيلة لدى الأفراد للادخار تجمعها مؤسسات التأمين ليعاد استثمارها لتدعيم الاقتصاد القومي، وصناعة التأمين اليوم تستقطب استثمارات مالية كبيرة تنافس أكبر القطاعات الاقتصادية والمالية، ومن المتوقع زيادة مساهمة سوق التأمين في الناتج المحلي الإجمالي وسترتفع من (٠,٥ %) إلى نحو (٢ %)، كما أن قطاع التأمين في سورية استطاع أن يضاعف حجم الأقساط وفق ما تشير إليه إحصاءات عام ٢٠٠٩ مقارنة مع عام 2006 بمعدل ثلاث مرات، فقد بلغت الأقساط المحققة في نهاية العام الماضي نحو (٣,١٤) مليار ل.س. وأن حجم السوق مازال لا يعبر عن إمكانات الاقتصاد السوري، ويشار إلى أنه يتم العمل حالياً لكي يصل حجم السوق إلى (٥٠٠) مليون دولار في السنوات القليلة القادمة، وفيما يلي جدول بأسماء وبيانات شركات التأمين الخاصة والإسلامية الموجودة حالياً في سورية:

اسم الشركة	رأس المال (مليون ل.س)	المساهمة الخارجية (مليون ل.س)	نسبة المساهمات الخارجية (%)
المتحدة للتأمين	٨٥٠	٢٥٥	٣٠
السورية العربية للتأمين	١٠٠٠	٦٠٠	٦٠
الوطنية للتأمين	٨٥٠	٢٧٢	٣٢
السورية الدولية (أروب)	١٠٠٠	٣٤٠	٣٤
العربية - سورية للتأمين	١٠٥٠	٥٣٥	٥٠,٩٥
السورية الكويتية للتأمين	٨٥٠	٤٢٤	٤٩,٩
المشرق العربي للتأمين	٨٥٠	٣٤٠	٤٠
الثقة السورية (ترست للتأمين)	٨٥٠	٨٣٣	٩٨
العقيلة للتأمين التكافلي	٢٠٠	٧٤٠	٣٧
الاتحاد التعاوني للتأمين	١٠٠٠	٤٠٠	٤٠
نور للتأمين التكافلي	ألغي الترخيص	ألغي الترخيص	ألغي الترخيص
أدير للتأمين	١٢٥٠	٧٠٠	٥٦
الإسلامية السورية للتأمين	١٠٠٠	٥٤٠	٥٤
شركة أمان للتأمين التكافلي	١٣٠٠	٦٣٧	٤٩
المجموع	١٣٨٥٠	٦٦١٦	٤٥,٠٦

الجدول رقم (١١) : شركات التأمين الخاصة في سورية والمساهمة الخارجية فيها حتى عام ٢٠٠٩

المصدر : هيئة الإشراف على التأمين.

ثالثاً: المناطق الحرة:

وصلت إيرادات منشآت المناطق الحرة في عام ٢٠٠٩ إلى (١٠٣٣) مليون دولار بعدما كانت (١٠٣٤) مليون دولار في عام ٢٠٠٨، وبلغ عدد العاملين في المنشآت المستثمرة في المناطق الحرة في عام ٢٠٠٩ (٩٧٧٨) عاملاً في (١٢٥٣) منشأة. أما عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المناطق الحرة فقد زاد في عام ٢٠٠٩ بمقدار (٤) شركات ووصل عددها لـ (٧٦) شركة برأسمال مستثمر قدره (٢٧٤) مليون ل.س بينما كان في عام ٢٠٠٨ (٧٢) شركة برأسمال قدره (٢٦٨) مليون ل.س كما تبين الجداول التالية:

الأعوام	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الإيرادات (مليون ل.س)	٤٢٦	٤٩٨	٦٠٧	٥٦٠	٧٠٥	٧٨٦	٩٢٥	١٠٧٧	١٠٣٤	١٠٣٣
حركة البضائع الداخلة والخارجة (التبادل التجاري) (مليار ل.س)	٤٤	٧٠	٨٨	١٠٤	١٢٥	١٥٨	٢٠٦	٢٣٠	٢٤٠	٢١٤
رأس المال المستثمر في المناطق الحرة (مليون دولار)	٥١٤	٥٢٤	٥٣٥	٥٤٦	٥٥٧	٦٢٧	٦٥٣	٧٠٦	٧٩٧	٨٨٤
عدد المنشآت المستثمرة	٦١٠	٦٣٠	٦٥٤	٦٧٨	٧١٢	٧٨٦	٩٣٢	١٠٠٩	١١٩١	١٢٥٣
عدد العاملين في المنشآت المستثمرة	٤٨٢٩	٤٩٢٧	٥٥٣٥	٦٢١٩	٦٣٤٥	٧٠٨١	٨٢٦٦	٨٩٥٩	٩٠١٩	٩٧٧٨
الشركات الأجنبية المستثمرة	-	-	٣٢	٤١	٥٢	٥٨	٦٢	٦٣	٧٢	٧٦
رأس المال المستثمر للشركات الأجنبية (مليون ل.س)	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٨	٢٧٤

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة.

الجدول رقم (٦٧): المؤشرات المادية في المؤسسة العامة للمناطق الحرة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٠

الفرع	عدد المستثمرين	مجموع رأس المال \$/	عدد العمال	عدد الشركات الأجنبية	حجم رأس المال الاجنبي \$/	عدد العمال
دمشق	٢٩٨	٣١١٨٩٧٥٥٠	٢٩٥٠	٢٨	١٨٤٠٠٠٠٠	١٢٤
المطار	٦١	١٥٨٣٤٥٥٠	٢٠٨	٣	٦٠٠٠٠	٥
عدرا	٤٨٤	٢٠٣٠٠٠٠٠	٣٢٠٠	١٦	٢١٥٥٩٤٠٠	٣٨٨
حلب	١٦٤	٦٥٦٠٢٠٠	١٦٨٩	٧	٤٣٨٠٠٠٠	٥٠
طرطوس	١٦٢	٢٤٥٩٠٦١٣٦	٦٥٠	١٤	٥٨٧٦٧٠٠	٥١
اللاذقية الداخلي	٤٨	٣٩٦٨٥٦٨١	٥٧٤	٤	٣٧٦٤٠٠٠	١٦١
اللاذقية المرفئي	٣٢	٥٦٨٥٠٥٠٠	٣٤٧	٣	١٨٥٠٠٠٠	١٩
اليعربية	٤	٣٦٢٠٠٠٠	١٦٠	٤	١٠٠٠٠٠	٤
المجموع	١٢٥٣	٨٨٣٣٥٤٦١٧	٩٧٧٨	٧٦	٢٣٨٧٨٠١٠٠	٨٠٢

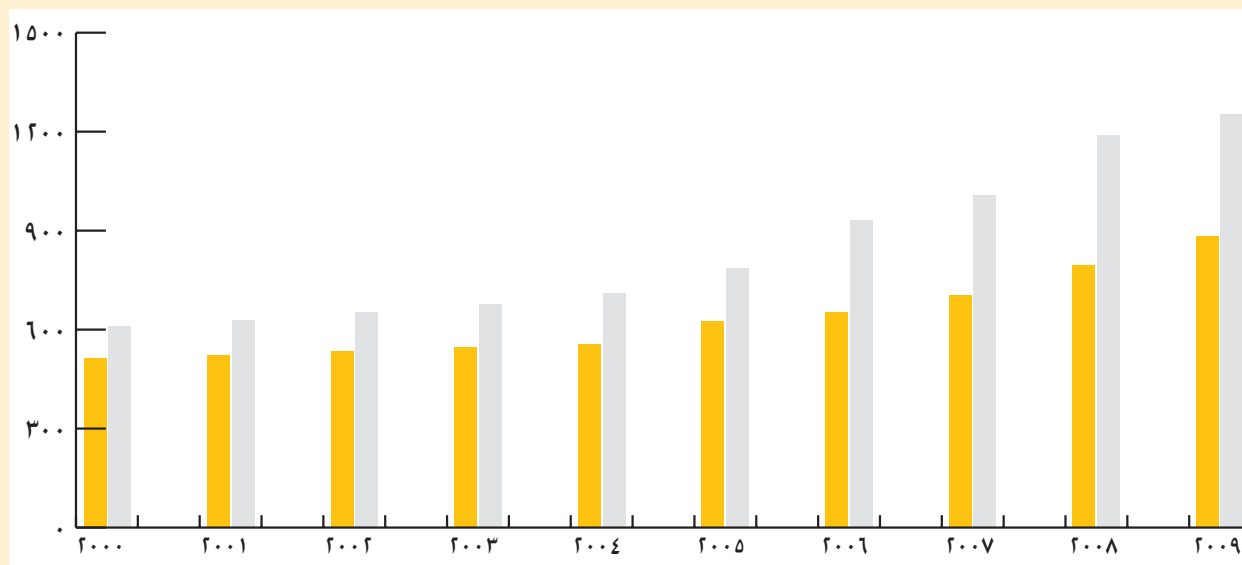
الجدول رقم (٦٨): حجم الاستثمارات الأجنبية المستثمرة في المؤسسة العامة للمناطق الحرة حتى عام ٢٠٠٩

أما عدد المستثمرين في المناطق الحرة في عام ٢٠٠٩ فقد بلغ (١٢٥٣) مستثمراً حازت فيها المنطقة الحرة بعدراً على النصيب الأكبر حيث بلغ عدد المستثمرين فيها (٤٨٤) مستثمراً.

الفرع	تجاري	صناعي	خدمي	مصرفي	المجموع
فرع المؤسسة بطرطوس	١٥٨	٢	٢	٠	١٦٢
فرع المؤسسة بالمطار	٥٢	٦	٣	٠	٦١
فرع المؤسسة المرفئي باللاذقية	٢٩	٣	٠	٠	٣٢
فرع المؤسسة بدمشق	١٨٥	٤٧	٦٠	٦	٢٩٨
فرع المؤسسة بحلب	١٤٥	١٥	٤	٠	١٦٤
فرع المؤسسة الداخلي باللاذقية	٣٩	٧	٢	٠	٤٨
فرع المؤسسة بعدراً	٤٢١	٤٧	١٦	٠	٤٨٤
فرع المؤسسة اليعربية	٣	١	٠	٠	٤
المجموع	١٠٣٢	١٢٨	٨٧	٦	١٢٥٣

الجدول رقم (١٩) : عدد المستثمرين في المؤسسة العامة للمناطق الحرة لعام ٢٠٠٩

المصدر: قاعدة بيانات المؤسسة العامة للمناطق الحرة.



الشكل رقم (١٦) : تطور حجم رأس المال المستثمر وعدد المنشآت في المناطق الحرة حسب السنوات (٢٠٠٩-٢٠٠١)

رابعاً: التعليم العالي :

يوضح الجدول التالي الجامعات الخاصة في سورية بحسب إحصائيات وزارة التعليم العالي والتي بلغت (١٢) جامعة بمجموع رأسمال قدره (٥٢٢١,٢٥) مليون ل.س مع بيان جنسية المستثمر الأجنبي ونسبة مساهمته في رأس مال المشروع ونسبة مساهمة الشريك الوطني فيه.

الرقم	المشروع	جنسية المستثمر	نسبة المساهمة (الأجنبي) %	موطن المشروع	رأس مال المشروع	نسبة الشريك الوطني (السوريين) %
١	الجامعة الخاصة للعلوم والفنون	ايطاليا	٥٠	سورية - حلب	٤٠٠ مليون ليرة سورية	٥٠
٢	الجامعة السورية الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا	العراق	٧٠	سورية - ريف دمشق	٥٠٠ مليون ليرة سورية	٣٠
٣	جامعة الأندلس الخاصة للعلوم الطبية	سوريين مغتربين	٥٨	سورية - طرطوس	١,٥ مليار وخمسمائة مليون ليرة سورية	٤٢
٤	جامعة الاتحاد الخاصة	الامارات العربية المتحدة	٢	سورية - الرقة منبج	٣٠٠ مليون ليرة سورية	٦٣
		العراق	٣٥			
٥	جامعة المأمون الخاصة للعلوم و التكنولوجيا	مصر	١,٥	سوريا - حلب القامشلي	٢٠٠ مليون ليرة سورية	٩٨,٥
٦	الجامعة العربية الدولية الخاصة	لبنان	٤	سوريا - درعا	٦٠٠ مليون ليرة سورية	٩٦
٧	الجامعة الدولية الخاصة للعلوم و التكنولوجيا	الأردن	٤٠	سوريا - درعا	٤٥٠ مليون ليرة سورية	٣٠
		السعودية	٢٠			
		اليمن	٧			
		فلسطين	٣			
٨	جامعة الجزيرة الخاصة	الكويت	٣٧,١٢٥	سورية - دير الزور	٢٦,٢٥ مليون ليرة سورية	٦٢,٨٧٥
٩	جامعة الرشيد الدولية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا	عراقي	٧٠	سوريا - درعا	٦٣٠ مليون ليرة سورية	٣٠
١٠	الجامعة العربية الخاصة للعلوم و التكنولوجيا	عراقي	٥٥	سورية - حماة	١٥٠ مليون ليرة سورية	٤٥
١١	جامعة اليرموك الخاصة	اماراتي	١٠	سورية - درعا	٢٢٥ مليون ليرة سورية	٩٠
١٢	جامعة المتحدة الخاصة	اليونان	٥٠	سورية - القنيطرة	٢٤٠ مليون ليرة سورية	٥٠

الجدول رقم (٧٠) : بيان توزع الجامعات الخاصة في سورية

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم منافذ الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن لما له من دور فعال في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال عبور رأس المال الاجنبي والتكنولوجيا والتقانة والخبرات الاجنبية إلى الاسواق المحلية.

توزع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يلاحظ من الجدول أدناه توزع الاستثمارات الأجنبية خلال الأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٨) حسب نوع الاستثمار في قطاع النفط والسياحة بالإضافة إلى استثمارات مالية ومصرفية.

نوع الاستثمار	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
استثمارات شركات النفط الأجنبي العاملة في القطر	١٥٧	١٠٠	١١١	٢٨٢	٦٠٠
استثمارات في مشاريع القطاع السياحي	٦٠	٣٠٠	٢٢٥	٣٨٥	٤٩٠
استثمارات مشمعة بقانون الإستثمار رقم ١٠ /	١٣	٥٥	٩٢	١١٠	٢٥٠
شركات تأمين خاصة مرخص لها	٠	٠	٩٣	٤٠	٢٣
مصارف خاصة وإسلامية مرخص لها	٤٥	٤٥	٦٤	١٣٠	٢٨
زيادة رأس مال بعض المصارف الخاصة	٠	٠	١٥	٣٠	٢٢
استثمارات قطاعات أخرى	٤٥	٨٣	٥٩	٢٦٥	٥٤
المجموع	٣٢٠	٥٨٣	٦٥٩	١٢٤١	١٤٦٧

الجدول رقم (٧١) : توزع الاستثمارات الأجنبية خلال الأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٨)
حسب نوع الاستثمار

نظرا للحاجة الدائمة إلى تحسين قاعدة البيانات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة كإحدى المجالات ذات الأهمية الكبيرة والمتنامية في كافة الاقتصادات وخاصة النامية منها واقتصادات الأسواق الصاعدة ، حيث بات ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه يعزز قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو في الناتج والقيمة المضافة والعمالة. قامت هيئة الاستثمار السورية بالتعاون مع مشروع تحسين البيئة الاستثمارية (UNDP) والمكتب المركزي للإحصاء الجهة المنفذة الوحيدة المخولة بإجراء المسوحات الإحصائية في سورية .

الغاية من المسح:

- بناء قاعدة بيانات حول إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية من أجل تزويد صانعي القرار بإحصاءات وبيانات تمكنهم من اتخاذ القرارات وتهيئة المناخ الملائم لجذب وتحسين بيئة الاستثمار.
- التعريف بدور الاستثمار الأجنبي في التنمية .
- رصد توزع الاستثمار الأجنبي حسب القطاعات الاقتصادية و الجغرافية و بلد المصدر .
- تأمين المعلومات عن تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الوطني في مجالات العمالة ، الصادرات ، الواردات ونقل التكنولوجيا .

نتائج المسح:

أظهرت نتائج العمل الميداني وجود ١٧٨/ منشأة انطبق عليها المسح وهي المنشآت المنفذة والتي قدمت ميزانية السنة الأولى والباقي ٣٦٩/ منشأة لم ينطبق عليها المسح (فالبعض منها بدأ بالتنفيذ ولم يكتمل بعد والبعض الآخر نفذ وبدأ بالعمل ولكن لم يقدم ميزانية السنة الأولى والبعض الآخر لم ينفذ لسبب أو لآخر) ويشكل هذا المسح قاعدة يبني عليها في التقارير القادمة حيث ستقوم الهيئة بإجرائه كل عام.

تركزت معظم المشاريع في محافظات دمشق وحلب وريف دمشق بنسبة (١٥,٥ %) من إجمالي عدد المشاريع في دمشق (٣٣,٧ %) وفي حلب (١٨,٥ %) وفي ريف دمشق (١٦,٣ %).

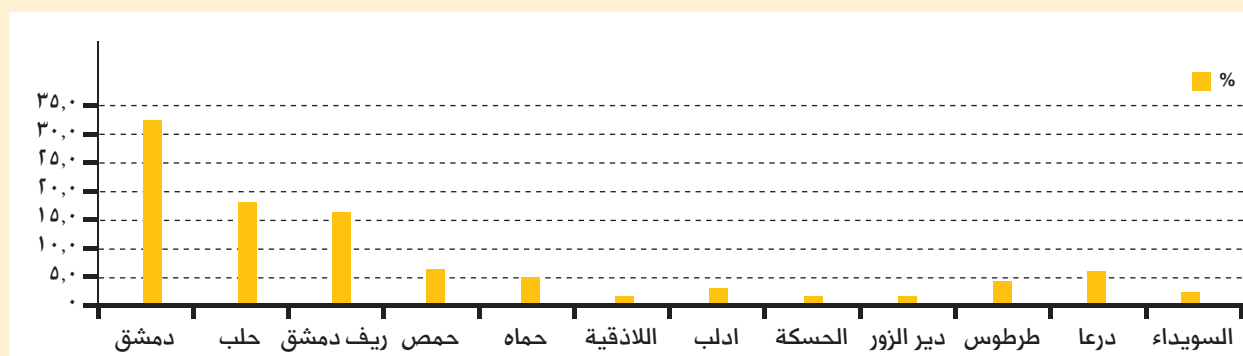
أما توزع المشاريع حسب النشاط الاقتصادي فقد حاز نشاط الصناعات التحويلية على أعلى نسبة من عدد المشاريع (٤١ %) من الإجمالي.

وفيما يتعلق بعدد العمال وتوزعهم حسب الفئات فكانت أعلى نسبة لفئة العمال من (١ - ٥) عامل وشكلت (٥٤,٥ %) من إجمالي عدد المشاريع.

وتوزعت المشاريع حسب جنسية المستثمر على الشكل التالي: المستثمرون السوريون بنسبة (٣٢,٨ %) الأردنيون (٨,٨ %) العراقيون (٧,٦ %) ثم السعوديون بنسبة (٧,١ %). وكان أكبر رأسمال حسب جنسية المستثمر بعد السوريين المستثمرين هو من الكويتيين ثم من الجنسية البريطانية ثم الكندية.

المحافظة	العدد	%
دمشق	٦٠	٣٣,٧
حلب	٣٣	١٨,٥
ريف دمشق	٢٩	١٦,٣
حمص	١٢	٦,٧
حماة	١٠	٥,٦
اللاذقية	٢	١,١
إدلب	٦	٣,٤
الحسكة	٢	١,١
دير الزور	٢	١,١
طرطوس	٨	٤,٥
درعا	١١	٦,٢
السويداء	٣	١,٧
الإجمالي	١٧٨	١٠٠,٠

الجدول رقم (٧٢): بيان توزع المنشآت حسب المحافظات



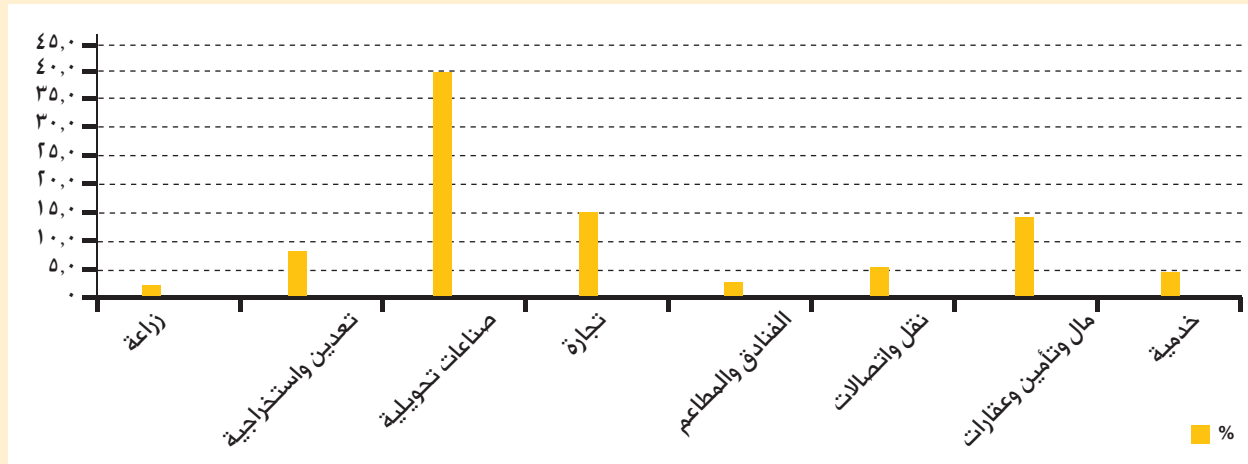
الشكل رقم (١٧): التوزيع النسبي للمنشآت حسب المحافظات

توزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي:

يلاحظ من الجدول التالي أن أعلى نسبة مساهمة كانت لقطاع الصناعات التحويلية (٤١,٢ %) في حين كانت نسبة مساهمة النشاط الزراعي في الاستثمار الاجنبي المباشر (٢,٨ %) ومساهمة النشاط الاقتصادي في مجال التعدين والاستخراج بنسبة قدرها (٩,٦ %)، أما قطاع التجارة فحقق نسبة مساهمة (١٥,٧ %).

النشاط الاقتصادي	العدد	%
زراعة	٥	٢,٨
تعدين واستخراجية	١٧	٩,٦
صناعات تحويلية	٧٣	٤١,٢
تجارة	٢٨	١٥,٧
الفنادق والمطاعم	٦	٣,٤
نقل واتصالات	١٢	٦,٧
مال وتأمين وعقارات	٢٧	١٥,٢
خدمية	١٠	٥,٦
الاجمالي	١٧٨	١٠٠

الجدول رقم (٧٣): توزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي.



الشكل رقم (١٨): التوزيع النسبي للمنشآت حسب النشاط الاقتصادي.

تظهر الجداول والأشكال التالية توزيع المنشآت حسب النشاط الاقتصادي والمحافظات وعدد العمال:

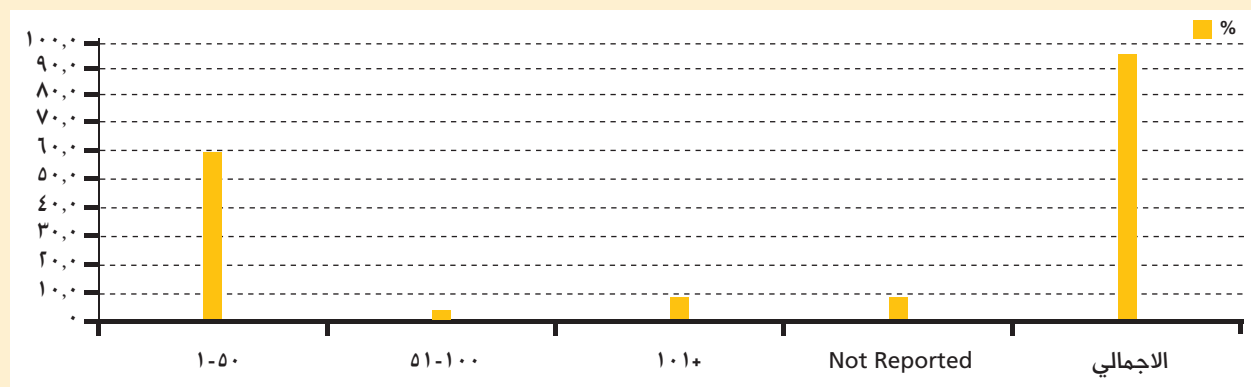
المحافظة	فئات العمال	زراعة	تعددين واستخراجية	صناعات تحويلية	تجارة	الفنادق والمطاعم	نقل واتصالات	مال وتأمين وعقارات	خدمية	الاجمالي
دمشق	٥٠-١	٢	٧	٦	٤	١	٣	٩		٣٢
	١٠٠-٥١							٢		٢
	+١٠١		٦	١				٧		١٤
	Not Reported		٢	١	١			٧	١	١٢
	الاجمالي	٢	١٥	٨	٥	١	٣	٢٥	١	٦٠
حلب	٥٠-١			٨	١٥		١	١		٢٥
	+١٠١			٣	١	١				٥
	Not Reported			٢	١					٣
	الاجمالي			١٣	١٧	١	١	١		٣٣
	٥٠-١			٨		١	٢			١١
ريف دمشق	١٠٠-٥١						١			١
	+١٠١			٩		٣				١٢
	Not Reported			٢			٣			٥
	الاجمالي			١٩		٤	٦			٢٩
	٥٠-١			٥						٥
حمص	١٠٠-٥١			١						١
	Not Reported			٥	١					٦
	الاجمالي			١١	١					١٢
	٥٠-١			٥					١	٦
	١٠٠-٥١			١						١
حماة	+١٠١			١						١
	Not Reported			١					١	٢
	الاجمالي			٨					٢	١٠

٢						١	١		٥٠-١	اللاذقية
٢						١	١		الاجمالي	
٤	١					٣			٥٠-١	إدلب
٢						٢			١٠٠-٥١	
٦	١					٥			الاجمالي	الحسكة
١						١			٥٠-١	
١			١						١٠٠-٥١	الاجمالي
٢			١			١			٥٠-١	
٢	١						١		٥٠-١	دير الزور
٢	١						١		الاجمالي	
٢					٢				٥٠-١	طرطوس
١	١								١٠٠-٥١	
١					١				+١٠١	
٤		١	١		٢				Not Reported	
٨	١	١	١		٥				الاجمالي	
٥	١					٣		١	٥٠-١	درعا
١	١								١٠٠-٥١	
١	١								+١٠١	
٤	١					١		٢	Not Reported	
١١	٤					٤		٣	الاجمالي	
٢						٢			٥٠-١	السويداء
١						١			١٠٠-٥١	
٣						٣			الاجمالي	
٩٧	٤	١٠	٦	٢	٢١	٤٢	٩	٣	٥٠-١	
١١	٢	٢	٢			٥			١٠٠-٥١	
٣٤	١	٧		٤	٢	١٤	٦		+١٠١	
٣٦	٣	٨	٤		٥	١٢	٢	٢	Not Reported	
١٧٨	١٠	٢٧	١٢	٦	٢٨	٧٣	١٧	٥	الاجمالي	

الجدول رقم (٧٤) : توزيع المنشآت
 حسب عدد العمال والنشاط الاقتصادي
 والمحافظة

فئات العمال	العدد	%
٥٠-١	٩٧	٥٤,٥
١٠٠-٥١	١١	٦,٢
+١٠١	٣٤	١٩,١
Not Reported	٣٦	٢٠,٢
الاجمالي	١٧٨	١٠٠,٠

الجدول رقم (٧٥) : توزيع المنشآت حسب عدد العمال

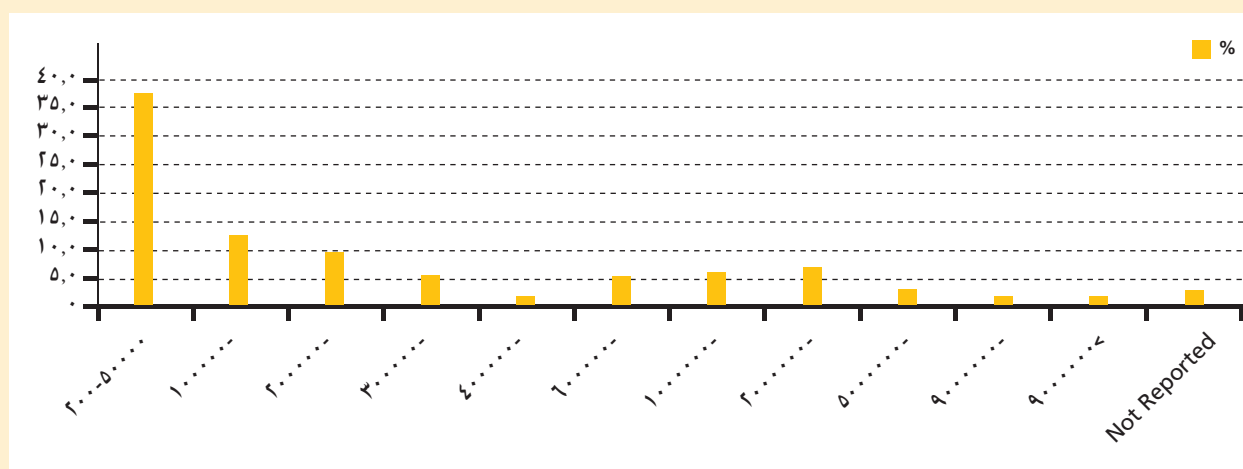


الشكل (١٩) : التوزيع النسبي للمنشآت حسب عدد العمال

فئة رأس المال المدفوع (ألف ل.س)	العدد	%
٢٠٠-٥٠٠٠٠	٦٩	٣٨,٨
- ١٠٠٠٠٠	٢٤	١٣,٥
- ٢٠٠٠٠٠	١٨	١٠,١
- ٣٠٠٠٠٠	١١	٦,٢
- ٤٠٠٠٠٠	٣	١,٧
- ٦٠٠٠٠٠	١١	٦,٢
- ١٠٠٠٠٠٠	١٢	٦,٧
- ٢٠٠٠٠٠٠	١٣	٧,٣
- ٥٠٠٠٠٠٠	٧	٣,٩
- ٩٠٠٠٠٠٠	٢	١,١
< ٩٠٠٠٠٠٠٠	٢	١,١
Not Reported	٦	٣,٤
الاجمالي	١٧٨	١٠٠,٠

الجدول رقم (٧٦) : توزيع المنشآت حسب رأس المال المدفوع

المصدر: قاعدة بيانات هيئة الاستثمار .



الشكل رقم (٢٠) : التوزيع النسبي للمنشآت حسب رأس المال المدفوع

يتم احتساب الرصيد أو القيمة الدفترية لوضع الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لتوفر العناصر الستة من الميزانية العمومية للشركة حيث أن :

(حصة المستثمر الأجنبي من رأس المال المساهم به + حصة المستثمر الأجنبي المباشر من الأرباح المحتجزة + المطلوبات طويلة الأجل + المطلوبات قصيرة الأجل أو الحسابات الدائنة لمجموعة المستثمرين المباشرين - مطالبات الموجودات قصيرة الأجل أو الحسابات المدينة على المستثمر المباشر - مطالبات الموجودات طويلة الأجل على المستثمر المباشر . ينبغي أن يعطي إجمالي القيمة الدفترية لوضع الاستثمار الأجنبي في نهاية فترة الميزانية العمومية) .

● بلغت قيمة الرصيد (٧٥٠٢٢٣٣٨) ألف ل.س لـ (١٤٠) شركة توفرت فيها البيانات أو المعطيات الستة المذكورة سابقاً ومنها (١٢٣٥٤٥٣) ألف ل.س قيمة الاستثمار المحلي.

● بلغ الناتج المحلي الإجمالي في سورية لعام ٢٠٠٨ (٢٢٩١٥٢٩٠٠٠) ألف ل.س وبلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منه (٣,٢٧ %) وبلغت أعلى نسبة في قطاع الاتصالات بنسبة (٠,٨٥ %) من النسبة الإجمالية للشركات التي تم إجراء المسح عنها وقد بلغت (١٧٨) شركة.

● بلغت قيمة التكوين الرأسمالي في سورية لعام ٢٠٠٨ (٤٠٨٧٢٥٠٠٠) ألف ل.س ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر منها (١٨,٣٦ %) وبلغت أعلى نسبة لنشاط الاتصالات (٤,١٠ %) تلتها الكابلات بنسبة (٢,٠٢ %) .

● بلغت قيمة أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب جنسية المستثمر (١٥٣٦٧٥٩٧) ألف ل.س وكانت أعلى نسبة استثمار أجنبي في سورية بعد السوريين هي السعودية (٥,٩٥ %) ثم الأردن (٥,٣٣ %) ثم لبنان (٤,٧١ %) وبلغت قيمة الأسهم غير معروفة الجنسية (٢٧,٥ %) تقريباً .

● بلغت قيمة أسهم الاستثمار في قطاع الاتصالات أعلى نسبة (٢٥,٩٨ %) من رصيد الاستثمار الأجنبي وبعدها قطاع الوساطة المالية بنسبة (١٧,٢٧ %) ثم إمدادات الكهرباء بنسبة (١١,٢٨ %) وبعدها أتى قطاع الاستخراجية بنسبة (٦,٩٨ %) ثم الفنادق والمطاعم بنسبة (٥,٨٨ %) أما قطاع الصناعات الغذائية فقد وردت قيمته سالبة بسبب خسارة شركة عصير الجبل في السويداء .

● بلغت أعلى نسبة استثمار أجنبي مباشر حسب التصنيف الصناعي في قطاع الاتصالات (٢٩,٢٨ %) ثم في قطاع البنوك (١٩,٤٢ %) ثم في قطاع التأمين بنسبة (١٠,٩٧ %) .

كما حقق نشاط الوساطة المالية أكبر نسبة مساهمة وتركزت مساهمة هذا النشاط حسب الجنسية في سورية والأردن ولبنان والبرازيل وبعده نشاط الصناعات الاستخراجية في الجنسية الصينية والسورية ثم نشاط الفنادق والمطاعم يليه نشاط التأمين .

● بلغ انخفاض في نسبة النساء العاملات (١٢,٩٩ %) قياساً لنسبة الرجال العاملين التي بلغت (٨٧,٠١ %) وأعلى نسبة تشغيل للعمالة كانت في شركات النفط بنسبة (٢٢,٤ %) ثم في السياحة بنسبة (٨,٣ %) .

مع ملاحظة : أن مجموع العاملين في شركات الاستثمار ليس مؤشراً كافياً إذ أن بعض الشركات لم تصرح بعدد العاملين لديها وأتت صفحات العمالة والأجور خالية من البيانات وبلغ عدد الشركات التي صرحت بعدد العمال فيها (١٤٢) شركة من أصل (١٧٨) شركة .

● بلغت نسبة النساء العاملات في الإدارة العليا (٧,٢ %) فقط وبلغت نسبة الرجال (٩٢,٢ %) مع نفس الملاحظة أي أن بعض الشركات لم تعط بيانات عن العاملين لديها (١٢٢) شركة فقط التي وردت فيها بيانات عن العاملين في الإدارة العليا .

● بلغ عدد العاملين (١٣٤٩٤) منهم (٣٠٠) عامل أجنبي بنسبة (٢,٢٢ %) وعدد العاملين المحليين بلغ (١٣١٩٤) عامل بنسبة (٩٧,٧٧ %) .

● بلغ عدد الشركات التي وردت فيها بيانات عن الصادرات (٣٩) شركة فقط وبلغت أكبر قيمة صادرات نسبته (٢٤,٧٧ %) من القيمة الإجمالية في نشاط الصناعات الغذائية .

● بلغت أعلى نسبة واردات في شركات النفط بنسبة (١٧ %) من إجمالي الواردات .

● بلغت أعلى قيمة إنفاق على التقنيات الجديدة في شركات الاتصالات بنسبة (١١,٨٤ %) من المبلغ الإجمالي ثم تلتها شركات النفط بنسبة (٣١,١٦ %) .

● بلغ عدد العاملين في مجال البحث والتطوير (٥٦) عاملاً فقط في (٢٢) شركة استخدمت عمال في مجال البحث والتطوير.

ملاحظة أخيرة : لا يشمل هذا التقرير أية بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع العقارات والمساكن.

تقرير الاستثمار الرابع في سورية
the 4th Annual Investment
Report in Syria
009

المقترحات و التوصيات

- ١- الاستثمار في تطوير دور النافذة الواحدة في كل من المركز والفروع بهدف تبسيط وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين وذلك عن طريق توسيع نطاق صلاحياتها في منح التراخيص.
- ٢- الاستثمار في تطوير وتحسين مناخ الاستثمار من خلال تطوير كافة التشريعات ذات الصلة.
- ٣- تبني قانون جديد وموحد للاستثمار الوطني والأجنبي يتضمن كافة قطاعات الاستثمار .
- ٤- الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمار.
- ٥- تدعيم التعاون الدولي من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية لحماية الاستثمارات مع الدول المجاورة .
- ٦- توطيد العلاقات مع الهيئات والمنظمات العربية والإقليمية المعنية بالاستثمار.
- ٧- المساهمة الفعالة مع الاتحادات الدولية لهيئات تشجيع الاستثمار من خلال المشاركات الحثيثة في كافة النشاطات المشتركة.
- ٨- المتابعة الدائمة لإصدار مسوحات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الجهات المعنية.
- ٩- التعاون مع الجهات الدولية المعنية لتطوير البرامج التقنية المعنية بالاستثمار الأجنبي المباشر.
- ١٠- تطوير أدوات ترويج الاستثمار والتنسيق الدائم بين الجهات المتعددة لمرجعياته.
- ١١- متابعة إحداث فروع لهيئة الاستثمار في كافة المحافظات.
- ١٢- الانضمام إلى عضوية الاتحاد الدولي لهيئات تشجيع الاستثمار (waipa) .
- ١٣- العمل على تحسين ترتيب سورية في مؤشرات الاستثمار في التقارير العالمية.
- ١٤- العمل على متابعة إصدار الدراسات المتعلقة بتطوير العملية الاستثمارية وانعكاساتها على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ١٥- التركيز الفعال على تطوير وتمكين الموارد البشرية العاملة في مجال الترويج للاستثمار.

ملحق (١) الاتفاقيات العربية والدولية الموقعة

١ - الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار:

الاتفاقية	القانون	تاريخ التصديق
الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية	/٢٧/	١٩٨٦/٧/٢٢

الاتفاقية	المرسوم التشريعي	تاريخ التصديق
اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية	/٤٤/	٢٠٠٤/٧/٢٥
اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية	/٤٣/	٢٠٠٤/٧/٢٠

مع الدول العربية:

الدولة	اسم الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ الإبرام
الكويت	اتفاقية تشجيع الاستثمار	٢٠٠١/٨/١٦	بالقانون رقم /١٢/ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٦	دخلت حيز التنفيذ من ٢٠٠٤/٣/٢٣
البحرين	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٠/٩/٢٠	بالمرسوم التشريعي رقم /٤/ تاريخ ٢٠٠١/٤/١	سارية المفعول من ٢٠٠١/١٢/١٨
الإمارات	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	١٩٩٧/١١/٢٦	بالقانون رقم /١٤/ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	سارية المفعول من ٢٠٠١/١/١٠
قطر	مذكرة تفاهم بشأن الاستثمارات القطرية في سورية	٢٠٠٣/١٠/٢٤-٢٣	اعتمد في اللجنة الاقتصادية رقم /٤٦/ تاريخ ٢٠٠٣/١١/١٧	تدخل حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليها.
	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٣/١٠/٢٤-٢٣	صدقت بالقانون رقم /٧/ تاريخ ٢٠٠٤/٤/١	سارية المفعول من ٢٠٠٦/٤/٢٧
عمان	اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار	٢٠٠٥/٩/١٤	بالقانون رقم /٢٣/ تاريخ ٢٠٠٦/٤/٢٤	سارية المفعول من ٢٠٠٦/٦/١
الأردن	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠١/٨/١٠	بالمرسوم التشريعي رقم /١٢/ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٩	دخلت حيز التنفيذ من ٢٠٠٢/٥/١١
اليمن	اتفاق بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات	١٩٩٦/١٠/٩	بالقانون رقم /١٨/ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	دخلت حيز التنفيذ من ٢٠٠٥/٧/٢٢
لبنان	اتفاق لتشجيع الاستثمار	١٩٩٧/١/١٢	بالقانون رقم /١٥/ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	دخلت حيز التنفيذ من ١٩٩٩/٩/١٥
العراق	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٢/٨/٢٩	قيد التصديق	
مصر	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	١٩٩٧/٥/٢٨	بالقانون رقم /١٦/ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	سارية المفعول من ١٩٩٨/١٠/٥

تونس	اتفاق لتشجيع وحماية الاستثمار	٢٠٠١/١/٢٣	بالقانون رقم ١١/ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٦	سارية المفعول من ٢٠٠٣/٣/١٢
الجزائر	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	١٩٩٧/٩/١٤	بالمرسوم التشريعي رقم ٢٣/ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٩	دخلت حيز التنفيذ من ٢٠٠٢/٦/١٨
المغرب	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠١/١٠/٢٣	بالقانون ٣٧/ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٠	دخلت حيز التنفيذ من ٢٠٠٣/٣/٢٩
ليبيا	اتفاق تشجيع وضمان الاستثمار	١٩٩٣/٨/٢	بالقانون ٧/ تاريخ ١٩٩٣/٥/٢٦	دخلت حيز التنفيذ من ١٩٩٥/١٠/٧
السودان	اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات	٢٠٠٠/١/٧	المرسوم التشريعي ٣/ تاريخ ٢٠٠١/٤/١	دخلت حيز التنفيذ من ٢٠٠١/٩/١

مع الدول الأجنبية:

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق	ملاحظات
السنغال	١٩٧٥/١١/١٤	المرسوم رقم ٥٨٩/ تاريخ ١٩٧٦/٣/٣	سارية	مؤخراً تم تزويد الجانب السنغالي بمشروع اتفاق جديد وبانتظار رد الجانب السنغالي
USA	١٩٧٦/٨/٩	المرسوم رقم ٣٣/ تاريخ ١٩٧٧/٨/١	سارية	
الاتحاد السويصري	٢٠٠٧/٥/٩	المرسوم رقم ٥٤/ تاريخ ٢٠٠٧/٩/١٧	دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٨/٧/١	حل محل الاتفاق الموقع بتاريخ ١٩٧٧/٦/٢٢
ألمانيا	١٩٧٧/٨/٢	المرسوم رقم ٣٤/ تاريخ ١٩٧٨/٩/١١	سارية	تم تزويد الجانب الألماني بمشروع سوري معدل وبانتظار الرد بشأنه
فرنسا	١٩٧٧/١١/٢٨	المرسوم رقم ٣٠/ تاريخ ١٩٧٨/٧/٣١	سارية	
باكستان	١٩٩٦/٤/٢٥	القانون رقم ٥/ تاريخ ١٩٩٧/٧/٢	سارية اعتباراً من ١٩٩٧/١١/٤	
الصين	١٩٩٦/١٢/٩	الفانون رقم ١٠/ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	سارية اعتباراً من ١٩٩٩/١٠/١	
اندونيسيا	١٩٩٧/٦/٢٧	القانون رقم ١٩/ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٣١	سارية اعتباراً من ٢٠٠٠/٢/٢٠	
إيران	١٩٩٨/٢/٥	المرسوم رقم ٣/ تاريخ ١٩٩٨/٢/١١	سارية اعتباراً من ٢٠٠٥/١١/١٦	
بيلاروسيا	١٩٩٨/٣/١١	المرسوم رقم ٨/ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	سارية اعتباراً من عام ١٩٩٨	
بلغاريا	٢٠٠٠/٥/٢١	المرسوم رقم ١٠/ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٢	سارية اعتباراً من ٢٠٠١/١١/١٠	
إيطاليا	٢٠٠٢/٢/٢٠	المرسوم رقم ٤٣/ تاريخ ٢٠٠٢/٧/١٣	سارية اعتباراً من ٢٠٠٣/١١/١٣	
أوكرانيا	٢٠٠٢/٤/٢١	المرسوم رقم ٥٦/ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٨	سارية اعتباراً من ٢٠٠٣/٣/١٦	
اليونان	٢٠٠٣/٢/٢٣	المرسوم رقم ٣٩/ تاريخ ٢٠٠٣/٧/٢٧	سارية اعتباراً من ٢٠٠٤/٢/٢٧	
تركيا	٢٠٠٤/١/١٦	المرسوم رقم ٤٠/ تاريخ ٢٠٠٤/٧/١	سارية اعتباراً من ٢٠٠٦/١/٣	

روسيا	٢٠٠٥/١/٢٧	القانون رقم /٢١/ تاريخ ٢٠٠٥/٦/١٦	سارية اعتبارا من ٢٠٠٨/٧/١٣
كوريا الديمقراطية	٢٠٠٦/٥/١٤	القانون رقم /٥١/ تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٥	دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠
طاجاكستان	٢٠٠٧/٢/١٠	المرسوم رقم /١٨/ تاريخ ٢٠٠٨/٤/٢	دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٣٠
قبرص	٢٠٠٦/٦/١٠	المرسوم رقم /٥٣/ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣	دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣٠
الهند	٢٠٠٨/٦/١٨	المرسوم رقم /٥٨/ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣	دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٢
رومانيا	٢٠٠٨/٦/٢٤	المرسوم رقم /٦١/ تاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٨	دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٦
التشيك	٢٠٠٨/١١/٢٠	القانون رقم /١٠/ تاريخ ٢٠٠٩/٤/٦	دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٩/٧/١٩
ماليزيا	٢٠٠٩/١/٧	القانون رقم /٢٧/ تاريخ ٢٠٠٩/٥/٣	دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٢٠
نيجيريا الفدرالية	٢٠٠٦/١٢/١٠	القانون رقم /١٤/ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧	تمت مخاطبة الجانب النيجيري لإبلاغه بقيام الجانب السوري باستكمال إجراءات المصادقة
سلوفاكيا	٢٠٠٩/٢/١٨	المرسوم رقم /٤٤/ تاريخ ٢٠٠٩/٧/٣٠	قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ
اذربيجان	٢٠٠٩/٧/٨	القانون رقم /٤/ تاريخ ٢٠١٠/١/٤	تم التوقيع على الاتفاق خلال زيارة سيادة رئيس الجمهورية الى اذربيجان
أرمينيا	٢٠٠٩/٦/١٧	القانون رقم /٥/ تاريخ ٢٠١٠/١/٤	دخلت حيز التنفيذ تاريخ ٢٠١٠/٤/٢٦
فرنسا			تم التوقيع على اتفاق جديد خلال زيارة السيد وزير الاقتصاد إلى فرنسا بتاريخ ٢٠٠٩/٥/١٢ بدلا من الاتفاق القديم الموقع بين البلدين بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢٨

٢ - الاتفاقيات الجماعية المنضمة إليها سورية في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

اسم الاتفاقية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	الملاحظات
اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية	أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الرابعة بالقرار رقم /٨٥/ تاريخ ١٩٥٧/٦/١٣	مصدقة بموجب المرسوم التشريعي رقم /٢٩١/ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢	اعتبرت نافذة من ١٩٦٤/٤/٣٠
اتفاقية السوق العربية المشتركة	قرار مجلس الوحدة رقم /١٧/ تاريخ ١٩٦٤/٨/١٣	مصدقة بموجب المرسوم التشريعي رقم /٨١/ تاريخ ١٩٦٤/١٠/٣١	تم تفعيل الاتفاقية بموجب قرار مجلس الوحدة رقم /١٢٢٥/ تاريخ ٢٠٠٣/١٢/١١ واعتباراً ٢٠٠٥/١/١ هو بدء التحرير من كافة الرسوم الجمركية (-) دورة (٧٨)
اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	وافق عليها المجلس بقراره رقم /١٠٦٩/ تاريخ ١٩٩٨/١٢/٣ دورة /٦٨/	مصدقة بموجب المرسوم التشريعي رقم /٣٠/ تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٤	اعتبرت نافذة اعتباراً من ٢٠٠٠/٩/٣
اتفاقية التعاون في تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	وافق عليها المجلس بقراره رقم /١٠٩٠/ تاريخ ١٩٩٨/١٢/٦ دورة /٦٨/	مصدقة بموجب المرسوم التشريعي رقم /٣٢/ تاريخ ٢٠٠٠/٨/١٦	اعتبرت نافذة من ٢٠٠٠/١٠/٩
اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية	وافق عليها المجلس بقراره رقم /١١٢٥/ تاريخ ٢٠٠٠/٦/٧ دورة /٧١/	المرسوم التشريعي رقم /٤٤/ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٥	
اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية	وافق عليها المجلس بقراره رقم /١١٣٨/ تاريخ ٢٠٠٠/١٢/٦	المرسوم التشريعي رقم /٤٣/ تاريخ ٢٠٠٤/٧/٢٠	
اتفاقية إنشاء الأكاديمية العربية للأعمال الالكترونية	مقترحة من قبل مجلس الوحدة في دورته الخامسة والسبعين المنعقدة في موريتانيا بموجب القرار /١١٨٤/ تاريخ ٢٠٠٢/٦/٦	صدر القانون رقم /١٧/ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٤ المتضمن تصديق الاتفاقية في قطر	تم تأجيل بحث دولة المقر للدورة /٨٠/ لاستكمال المشاورات بين الممثلين الدائمين لجمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية (دورة ٧٩)

٣- الاتفاقيات المتعددة الأطراف المنضمة إليها سورية في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

اسم الاتفاقية	تاريخ الموافقة عليها	تاريخ التصديق	ملاحظات
اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية	بموجب قرار المجلس رقم ٨٤٨/ تاريخ ١٩٨١/٢/٢٧	القانون رقم ١١/ تاريخ ١٩٨٦/٤/٣	اعتبرت نافذة اعتباراً من ١٩٨٢/١١/٢٦
الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية	موقعة في مدينة عمان تاريخ ١٩٨٠/١١/٢٧	القانون رقم ٢٧/ تاريخ ١٩٨٦/٧/٢٢	بعد انضمام ثلاث دول
اتفاقية النقل بالعبور ترانزيت بين دول الجامعة العربية	أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالدورة الاستثنائية بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٤	المرسوم التشريعي رقم ٢٨/ تاريخ ١٩٨٠/٥/١٤	حلت محلها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية
اتفاقية تبادل الإعفاء الضريبي لأعمال ومعدات ومؤسسات الطيران المدني العربي	تم إقرارها بتاريخ ١٩٧٩/٩/٥	القانون رقم ٢٧/ لعام ١٩٨٥	بعد انضمام ثلاث دول
البرنامج التنفيذي لإقامة اتفاقية تنمية وتيسير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١/ تاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٩		إحداث القرار رقم ١٣١٧/ دورة ٥٩/ تاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ المتضمن الإعلان عن إقامة منطقة تجارة حرة عربية

٤ - اتفاقيات التجارة والتعاون الاقتصادي والتجاري والفني:

مع الدول العربية:

اسم الدولة	اسم الاتفاق	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق	تاريخ الإبرام	الملاحظات
المملكة العربية السعودية	الاتفاق التجاري والاقتصادي	١٩٧٢/٣/٤	١٩٧٢/٤/١٦	ساري المفعول	تمت المصادقة على تعديل المادة/15/ بالقانون رقم 15/ تاريخ 2003/10/14
	اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة	٢٠٠١/١/٢٠	المرسوم التشريعي رقم 18/ تاريخ ٢٠٠١/٧/١٠	سارية المفعول من ٢٠٠٢/٢/١	بلغت الإعفاءات الجمركية 100% بتاريخ ٢٠٠٣/١/١
	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	١٩٩١/٢/٥	القانون رقم 3/ تاريخ ١٩٩١/٣/١٢		تعقد اللجنة بشكل دوري
دولة الكويت	اتفاق للتعاون التجاري والاقتصادي	١٩٩١/١٢/١٧	المرسوم رقم ١١/ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٩	ساري المفعول ١٩٩١/١٢/١٧	
دولة البحرين	اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري	١٩٩٤/١١/٢٠	القانون رقم ٢/ تاريخ ١٩٩٥/١/٢٠	ساري المفعول ١٩٩٦/١٠/١٤	
دولة الإمارات	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	٢٠٠٠/٩/٢٠	صدق بموجب المرسوم التشريعي رقم ٢١١/ تاريخ ٢٠٠١/٤/٣	دخلت حيز التنفيذ من ٢٠٠١/٤/١٩	
	اتفاق للتعاون الاقتصادي والتجاري والتقني	٢٠٠٠/٤/٢	المرسوم التشريعي رقم ٤٣٠/ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٣٠	دخلت حيز التنفيذ من ٢٠٠٠/٤/٩	
	اتفاق إقامة منطقة حرة	٢٠٠٠/٤/٢	المرسوم التشريعي رقم ٥٥/ تاريخ ٢٠٠٠/٩/٣٠	سارية المفعول من ٢٠٠١/١/٢٨	بلغت الإعفاءات الجمركية ١٠٠% بتاريخ ٢٠٠٣/١/١
دولة قطر	اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري	١٩٩٠/١٢/٢	القانون رقم ٤٥/ تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢١	سارية المفعول من ١٩٩١/٣/٢٧	
	محضر اجتماع اللجنة المشتركة	٢٠٠٠/٦/٥-٤	لا تحتاج إلى تصديق	اعتمد من رئاسة مجلس الوزراء وعمم على كافة الجهات المعنية	تم الاتفاق بين البلدين على اختصار مدة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى العام ٢٠٠٣ بالاستناد إلى الاتفاق التجاري الموقع بين البلدين لا ينفذ من قبل الجمارك
	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	٢٠٠٣/١٠/٢٣	صدقت بالمرسوم التشريعي رقم ٩١/ تاريخ ٢٠٠٤/٣/٢	ساري المفعول اعتباراً من ٢٠٠٦/٤/٢٧	
دول مجلس التعاون الخليجي	مشروع اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	وقع بالأحرف الأولى تاريخ ٢٠٠٤/٦/١٣			سيتم لاحقاً التوقيع عليها بشكل نهائي

سلطنة عمان	اتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري	١٩٩٠/١/٦	القانون رقم ١١/ تاريخ ١٩٩٠/٣/٧	ساري المفعول ١٩٩١/٨/٣١
المملكة الأردنية	اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	٢٠٠١/٨/١٠	صدقت بالمرسوم التشريعي رقم ٩/ تاريخ ٢٠٠٢/٢/٢	أصبحت سارية المفعول اعتباراً من ٢٠٠٣/٥/٢٣
اليمن	اتفاق تجاري	١٩٩٦/١٠/٩	القانون رقم ١٧/ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	لا تتضمن أية إعفاءات جمركية
لبنان	الاتفاق الاقتصادي	١٩٥٣/٣/٥	صدق بالمرسوم التشريعي رقم ١٠/ تاريخ ١٩٥٣/٣/١٢	تم الاتفاق بين البلدين على إطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية وتخفيض نسبة (٢٥%) من الرسوم الجمركية سنوياً اعتباراً من ١٩٩٩/١/١ بموجب القانون رقم ٤/ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤
	اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي	١٩٩٣/٩/١٦	القانون رقم ٢٣/ تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢	كما تم الاتفاق على إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية وإعفاءات من الرسوم الجمركية وفق الجداول الموضوعة في اجتماع محضر هيئة المتابعة والتنسيق لعام ١٩٩٩ المصدق بموجب المرسوم ٢١/ تاريخ ٢٠٠٠/٨/٧ وذلك اعتباراً من تاريخ المصادقة في ٢٠٠٢/٨/٧
	بروتوكول إقامة منطقة تجارة حرة	٢٠٠١/١/٣١	المرسوم ١٤/ تاريخ ٢٠٠١/٣/١٠	
العراق	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	٢٠٠١/٨/١٣	قيد التصديق	
	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والفني والثقافي	٢٠٠١/٨/١٣		٢٠٠٢/٥/١٤
	اتفاق تجاري	١٩٩١/٧/١٩	المرسوم رقم ١٢/ تاريخ ١٩٩١/٩/٥	١٩٩١/١٢/١
مصر	اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	١٩٩٠/٥/٣	صدق بالقانون رقم ٢١٦/ تاريخ ١٩٩٠/٧/١٠	

الاتفاق التجاري	١٩٧٧/٥/٢٢	القانون رقم/٣٥/ تاريخ ١٩٧٨/٣/١٥	١٩٧٨/١١/٩	تونس
اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة	٢٠٠٢/٤/١٥	قانون رقم /١٦/ تاريخ ٢٠٠٣/١٠/١٤	دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٠٠٥/٣/١٠	
اتفاق تجاري	١٩٩٧/٩/١٤	المرسوم رقم /٤٧٧/ تاريخ ٢٠٠٠/١٠/١٩	٢٠٠١/٤/١٥	الجزائر
اتفاق تنظيم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي	١٩٧٢/٨/٢٨	مرسوم تشريعي رقم ٩٦٩/٩٦٩ تاريخ ١٩٧٣/٣/٢١	ساري المفعول دخلت حيز التنفيذ ٢٠٠٣/٢/٢٧	المغرب
اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة	٢٠٠١/٤/١١	صدقت بالمرسوم التشريعي رقم /٣٢٠/ تاريخ ٢٠٠١/٦/٢٤		
اتفاق تجاري	١٩٧٣/١/١٧	١٩٧٣/٤/٢٣	١٩٧٤/٥/٢٦	
اتفاق التعاون الاقتصادي و تنظيم التبادل التجاري	١٩٧٨/٢/٣	١٩٧٨/٧/٣١	١٩٧٩/١٠/٣	الصومال
الاتفاق التجاري والتعاون الاقتصادي	١٩٧٨/٣/٢	١٩٧٨/٧/٣١	١٩٧٩/٣/١٠	الجمهورية العربية الليبية
اتفاقية منطقة تجارة حرة	٢٠٠١/٥/٣١	صدقت بالقانون رقم /٣٨/ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٢٠	لم توضع الاتفاقية موضع التنفيذ بسبب عدم الاتفاق على قوائم السلع الصناعية المستثناة من أحكام الاتفاقية	السودان

مع الدول الأجنبية:

اسم الدولة	تاريخ التوقيع	صك التصديق وتاريخه	وضع الاتفاق
سيريلانكا	١٩٦٦/١٠/٩	المرسوم/٢٩/ تاريخ ١٩٦٦/١٠/١٩	سارية
باكستان	١٩٦٩/٨/١١	المرسوم /٣٤٢/ تاريخ ١٩٦٩/١١/٢٣	سارية
تanzania	١٩٧٤/٢/١٢	المرسوم /١٦٦/ تاريخ ١٩٧٤/٣/١٥	سارية اعتباراً من ١٩٧٥/٨/١٠
اندونيسيا	١٩٧٦/٣/١٨	المرسوم /١٢٢٠/ تاريخ ١٩٧٧/٧/٩	سارية
الهند	١٩٧٨/٤/٢٠	المرسوم /١٥٧٠/ تاريخ ١٩٧٨/١٢/٤	سارية اعتباراً من ١٩٧٩/٣/٥
غينيا	١٩٧٩/١/٢٢	المرسوم /١٢٠٩/ تاريخ ١٩٧٩/١/٢٣	سارية

ألبانيا	١٩٧٩/٦/١٧	المرسوم /١٢٥٢/ تاريخ ١٩٨٠/٢/٨	
النيجر	١٩٨٠/٦/٢٦	المرسوم /٢٦٦١/ تاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٢	سارية
كوريا الديمقراطية	١٩٨٢/٦/٢٨	القانون رقم /٥/ تاريخ ١٩٨٣/٢/٨	سارية
الأرجنتين	١٩٨٩/٩/٦	المرسوم /١٢٧/ تاريخ ١٩٨٩/١١/٨	سارية اعتباراً من ١٩٩٣/٦/٢١
التشيلي	١٩٩٠/٢/٢٧	المرسوم رقم /١٢/ تاريخ ١٩٩٠/٥/٢٤	سارية اعتباراً من ١٩٩٢/٤/٢١
أذربيجان	١٩٩٢/٣/٢٨	المرسوم /١٠/ تاريخ ١٩٩٢/٧/١١	سارية
أرمينيا	١٩٩٢/٣/٣٠	المرسوم رقم /٧/ تاريخ ١٩٩٢/٧/١١	سارية
فيتنام	١٩٩٤/٥/١٢	المرسوم /١٢/ تاريخ ١٩٩٤/٦/٢٧	سارية اعتباراً من ١٩٩٤/١٠/٢٦
باكستان	١٩٩٦/٤/٢٥	المرسوم رقم /١٧٢/ تاريخ ١٩٩٧/٦/١٥	سارية
إيران	١٩٩٦/٨/٢١	المرسوم /٢٤١/ تاريخ ١٩٩٧/١١/١٠	سارية اعتباراً من ٢٠٠٢/٤/١٠
كوبا	١٩٩٨/١٠/٢٨	تاريخ /١٠/١٩ ٢٠٠٠	سارية
طاجكستان	١٩٩٢/٣/٢٩	المرسوم /١١/ تاريخ ١٩٩٢/٧/١١	سارية اعتباراً من ١٩٩٣/٩/١٦
أوكرانيا	٢٠٠٢/٤/٢١	المرسوم رقم /٥٦/ تاريخ ٢٠٠٣/٩/٨	سارية اعتباراً من ٢٠٠٣/٣/١٦
ماليزيا	٢٠٠٣/٨/١٨	المرسوم /٤٩/ تاريخ ٢٠٠٤/٨/١٥	سارية اعتباراً من ٢٠٠٤/٨/١٥
روسيا	١٩٩٣/٤/١٥	القانون رقم /١١/ تاريخ ١٩٩٣/٦/٢٢	سارية اعتباراً من ١٩٩٣/٧/١٣
أرمينيا	١٩٩٥/٤/٣٠	المرسوم رقم /١٧٧/ تاريخ ٢٠٠٢/٦/١٥	سارية
بيلاروسيا	١٩٩٨/٣/١١	المرسوم رقم /٨/ تاريخ ١٩٩٨/٨/٤	سارية اعتباراً من عام ١٩٩٨
كوبا	١٩٩٨/١٠/٢٨	المرسوم رقم /١٤٢/ تاريخ ٢٠٠٢/٥/٩	سارية
الصين	٢٠٠١/١/١١	المرسوم رقم /٤٠/ تاريخ ٢٠٠١/٨/٢٦	سارية اعتباراً من ٢٠٠١/١٠/١٨
أوكرانيا	٢٠٠٢/٤/٢١	المرسوم رقم /٨/ تاريخ ٢٠٠٣/١/٢٥	سارية اعتباراً من ٢٠٠٣/٣/١٦
فنزويلا	٢٠٠٧/١/١١	المرسوم /٢/ تاريخ ٢٠٠٧/٢/١١	قيد التعديل
نيجيريا الفدرالية	٢٠٠٦/١٢/١٠	قانون رقم /١٤/ تاريخ ٢٠٠٧/٦/١٧	قيد استكمال إجراءات دخوله حيز التنفيذ

اسم الدولة	موضوع الاتفاقية	ملاحظات
جنوب أفريقيا	اتفاقية التشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات	
جنوب أفريقيا	اتفاقية التعاون التجاري والاقتصادي والفني	
السنغال	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب السنغالي وبانتظار الرد.
بروناي	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب البرونائي وبانتظار الرد.
غويانا	مشروع اتفاق تجاري	قيد البحث والمناقشة بين الجانبين.
بروناي	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب البرونائي وبانتظار الرد.
فنلندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الفنلندي وبانتظار الرد.
بلجيكا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	تم التوقيع بالأحرف الأولى.
النمسا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	تم التوصل إلى صيغة نهائية
اليابان	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الياباني وبانتظار الرد.
ألبانيا	مشروع اتفاقية تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات	تم إيداع الجانب الألباني مشروع الاتفاقين .
كازاخستان	مشروع اتفاقية تشجيع وحماية المتبادلة للاستثمارات	بانتظار رد الجانب الكازاخستاني
غرانادا	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب الغراناوي وبانتظار الرد.
اليابان	مشروع اتفاق تجاري	لدى الجانب الياباني وبانتظار الرد.
السويد	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب السويدي وبانتظار الرد.
النرويج	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب النرويجي وبانتظار الرد.
كرواتيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الكرواتي وبانتظار الرد.
الدانمارك	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضوع دراسة لدى الجانبين.
جورجيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	الاتفاق موضع دراسة من قبل الجانبين.
ليتوانيا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	موضع دراسة لدى الجانبين.
البوسنة والهرسك	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	بانتظار رد الجانب البوسني
تركمنستان	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	بانتظار الرد .
هولندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الهولندي وبانتظار الرد.
فيتنام	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	لدى الجانب الفيتنامي وبانتظار الرد.
هنغاريا	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	مؤشر بالأحرف الأولى بين البلدين.
كندا	مشروع اتفاق تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة	يتم تبادل الملاحظات
الباراغواي	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	يتم تبادل الملاحظات
بلغاريا	مشروع اتفاق تعاون اقتصادي	قيد إنجاز الصيغة النهائية.

٦ – اتفاقيات تجارة حرة وتجارة تفضيلية:

اتفاقية الشراكة مؤسسة لمنطقة تجارة حرة موقعة مع تركيا بتاريخ ٢٠٠٤/١٢/٢٢ في دمشق تمت المصادقة عليها بالمرسوم ٣٧/ تاريخ ٢٠٠٥/٥/٤ (دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١).
تمت المصادقة على اتفاقية تجارة تفضيلية بين سورية وإيران بموجب المرسوم رقم ١٣/ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٣ وانجز الجانب الإيراني إجراءات المصادقة عليها لديه و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١.
اتفاقية الشراكة المؤسسة لمنطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي تم التأسيس عليها بالأحرف الأولى بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/١٩ و تم لاحقاً اعداد تاهيل فني للاتفاقية و تم تاسيرها مجددا في دمشق بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/١٤.
• هناك طرح لتوقيع اتفاقية تجارة تفضيلية مع الباكستان.
• هناك طرح لتوقيع اتفاقية تجارة حرة مع أوكرانيا و بيلاروسيا و ماليزيا.
تم توقيع إعلان النوايا للتعاون مع كازاخستان في ٢٠٠٨/٨/١٤

برتوكول تعاون استثماري موقع بين هيئة الاستثمار السورية و دول أخرى

اسم الدولة	الجهة الموقعة		تاريخ التوقيع
	سورية	الدولة المقابلة	
تونس	وزارة الاقتصاد و التجارة	وكالة النهوض بالاستثمار الأجنبي	٢٠٠١/١/٢٣
الأردن	هيئة الاستثمار السورية	مؤسسة تشجيع الاستثمار	٢٠٠٦/٦/٢٩
ليبيا	وزارة الاقتصاد و التجارة	هيئة تشجيع الاستثمار	٢٠٠٧/٥/١٠
مصر	وزارة الاقتصاد و التجارة	وزارة التجارة و الصناعة	٢٠٠٦/١٢/١٤
ماليزيا	سفيرة سورية في ماليزيا	هيئة التنمية الصناعية	٢٠٠٧/٦/٣
الكويت	هيئة الاستثمار السورية	الهيئة العامة للاستثمار	٢٠٠٧/٢/١٢
السودان	وزارة الاقتصاد و التجارة	جهاز الاستثمار	٢٠٠١/٥/٣١
الكويت	هيئة الاستثمار السورية	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	٢٠٠٨/٢/١٨
السعودية	هيئة الاستثمار السورية	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	٢٠٠٨/١١/١٦
قبرص	هيئة الاستثمار السورية	وكالة تشجيع الاستثمار القبرصية	٢٠٠٨/٦/٩
	هيئة الاستثمار السورية	البنك الإسلامي للتنمية	٢٠٠٨/١١/١٦

ملحق (٢) قائمة كبار المستثمرين

(للمشاريع الاستثمارية المنفذة وفق أحكام قوانين تشجيع الاستثمار)

التي تتجاوز تكاليفها الاستثمارية النصف مليار ل.س

مستثمر	أصحاب المشروع	غاية المشروع	موطن المشروع	التكلفة الاستثمارية (مليون ل.س)	عدد العمال
١	شركة السكر الوطنية المساهمة	تكرير السكر الخام واستخراج السكر الأبيض والمولاس	حمص	١٤٨٦٦	٢٣١٢
٢	عماد نوري حميشو وشركاه	إنتاج قضبان حديد تسليح البناء (أملس ومحلزن) والمقاطع المعدنية الصناعية	اللاذقية	١٠٣٣٤	١٠٠
٣	أحمد السويدي وبديع الدروبي وشركاهم	تصنيع كابلات وهوائيات ووصلات ونهايات	ريف دمشق	٥٦٣٩	٥٠٠
٤	المؤسسة العامة للصناعات الهندسية (سوريا دمشق) وشركة إيران خودرو (إيران - طهران)	تصنيع وتجميع السيارات السياحية	ريف دمشق	٢٩٨٨	١٢٧
٥	محمود سليمان طلاس فرزات وشركاؤه	هدرجة زيت القطن ودوار الشمس والصويا	حمص	٢٦٨٩	١٠٠
٦	شركة سابيا الإيرانية وشركة حميشو التجارية السورية وشركائهما	تصنيع وتجميع السيارات السياحية	حمص	٢٤٢٧	٦٠٦
٧	نائل دليل بن أحمد	إنتاج أقمشة ستائر ومفروشات وتحضيرها وصباغتها	حلب	٢٢٤٧	٤٦
٨	غرفة تجارة وصناعة حماة وهيئة عربية للاستثمار	إنتاج زيوت نباتية ومهدرجة وسمن وزبدة ومشتقاتها	حماة	٢٢٣٣	٣٧٠
٩	شركة فروموجوري بيل م. وشركة سوبايك م.م.م. الفرنسية	إنتاج الجبنة المطبوخة بأنواعها (جبنة البقرة الضاحكة وأبو الولد وجبنة كيري الطازجة) وتعبئتها للسوق المحلية	ريف دمشق	٢٢١٩	٣١٨
١٠	أمير اسبت صانجيان بن جورجي	تصنيع الحلي والمجوهرات ونقشها وترصيعها بالأحجار الكريمة آلياً	الرقّة	٢١٣٦	٣٥

١١	بسام بن أحمد علي ومحمد زهدي بن أحمد علي	إنتاج الغزول القطنية والممزوجة	حلب	١٩٦٧	١٢٦
١٢	شركة نستلة السويسرية و شركاؤها	إنتاج مرق البويون ومسحوق الميلو وتعبئة الحليب المجفف والمساحيق الغذائية المختلفة	ريف دمشق	١٨٠٤	١١٨
١٣	وسيم الإخوان ورشا الحسامي وبيان رجوب وتالا الجندي	إنتاج قساطل البلاستيكية مضلعة لزوم جر مياه الصرف الصحي والري اضافة لإنتاج القساطل البلاستيكية والعبارات بطريقة	حمص	١٧٥٨	١٣٥
١٤	عصام أنبوبا	انتاج زيوت نباتية وأعلاف وصابون	حمص	١٧٥٣	٢٥٤
١٥	محمد لبيب الإخوان	إنتاج أكياس لتعبئة المنتجات الزراعية	حمص	١٥٧٣	٣٣٨
١٦	علي محمد اسماعيل و شركاؤه	مشروع العصائر والشرابات والمجففات	اللاذقية	١٣٩٢	٤٥٣
١٧	بسام علي وشريكه	انتاج جميع الأقمشة النسيجية والمفروشات والبرادي وأقمشة الألبسة الجاهزة من الخيوط القطنية الصرفة والممزوجة	حلب	١٣٠١	١٨٢
١٨	محمد مازن دعبول	إنتاج رقائق بلاستيكية للزراعة و الري و تصنيع أكياس و الرقائق البلاستيكية الصحية والغذائية	ريف دمشق	١٢٦٥	٥٠
١٩	صائب نحاس وشركاؤه	إنتاج الادوية البشرية	ريف دمشق	١٢٦٤	١٤٣
٢٠	محمد سامر العقاد وشركاه	إنتاج وتعبئة المياه الغازية وصناعة مستلزماتها وإنتاج ثاني أكسيد الكربون وتعبئته وانتاج المشروبات الغير غازية	ريف دمشق	١٢٥٢	٢٧٠
٢١	محمد وموفق ومحمد ممتاز دعبول وشركاهم	تحضير وطلاء صفائح الالمنيوم والحديد بأنواعه	ريف دمشق	١١٩٦	٧٦
٢٢	محمد مهران البلوشي	تصنيع فوط الاطفال والمناشف النسائية	درعا	١٠٣٩	٤٥
٢٣	علي اسماعيل و شركاؤه	عصير الحمضيات والخضار والفواكه وتكثيفها	اللاذقية	٩٣٠,٦	١٥٧

٢٤	شركة صباغ شرباتي المحدودة المسؤولة (مؤسسة نور	إنتاج و صباغة و تحضير و معالجة الاقمشة و الخيوط القطنية ألياً	حلب	٩١٧,٥	٥٣٨
٢٥	تحسين المبروك العبد الرزاق (سعودي) وشركاؤه	إنتاج قضبان حديد تسليح و مقاطع معدنية بأنواعه	اللاذقية	٩١٤,٥	١٢٤
٢٦	محمد شيخ عمر وشركاه	إنتاج خيوط ممزوجة متنوعة و خيوط بوليستر وفسكوز	حلب	٨٧٣,١	٢٠٠
٢٧	عصام بن خير الله أنبوبا وشركاه	عصر بذور فول الصويا وعباد الشمس لانتاج سمن نباتي ومرجرين وزبدة ومايونيز واللكيدات وتعبئتها	حمص	٨٦٨,٣	١١٣
٢٨	شركة طرايبشي وبزرة (وسيفي (سيرال	إنتاج انابيب وبروفيلات المنيوم بمقاطع مختلفة	ريف دمشق	٨٤٩,٩	٣٠٠
٢٩	عصام أنبوبا وشركاه	إنتاج كافة أنواع القرميد والبلوك الآجري	حمص	٨١٥,٧	٩٢
٣٠	وائل النقري	إنتاج وغزل وصباغ وتحضير خيوط الاكريليك والخيوط المفنن وتسويقها	حلب	٧٨٨,١	١٦٨
٣١	مصطفى موتاف أوغلو بن أحمد (تركي الجنسية)	إنتاج وتحضير خيوط الاكريليك والنشائل والفنتازية من نمر وأصناف مختلفة ومتنوعة	حلب	٧٤٥,٥	٤٨
٣٢	محمد مأمون الملط ومحمد مازن الملط	إنتاج بروفيلات معدنية وحوامل كابلات كهربائية	ريف دمشق	٧١٢,٤	١٢
٣٣	شركة بلنسية للصناعة والتجارة المساهمة المغفلة	إنتاج الأقمشة الخامية و المطبوعة والمصبوغة	حلب	٧٠٤,٩	٢٠٠
٣٤	خلدون العك	إنتاج أنابيب واكسسوارات من بولي ايتيلين	حلب	٦٨٨,١	١٥٠
٣٥	محمد عارف بن حسن المهايني وشركاؤه	إنتاج معدات و أنظمة الري و المياه	ريف دمشق	٦٨٦,٠	٢٠٠
٣٦	أدهم محمود محاميد	إنتاج أقراص ليزيرية مع الطباعة والنسخ	درعا	٦٨٥,٢	١٢٥
٣٧	ابراهيم موصلي كردي	انتاج زيوت نباتية خامية وتكريرها وإنتاج السمن	حماه	٦٧٩,٦	٧٨
٣٨	محمود محمد الزعبي وشريكه	إنتاج الأدوية البشرية كيميائية ونباتية	ريف دمشق	٦٧٤,٩	١٧١
٣٩	وليد الطباع وشركاء المان وعرب	عيد وسحب وبرم بولي إستر وتنفس عوادم ألياف	ريف دمشق	٦٧٤,١	٣١٨

٤٠	محمود شبارق وأخوته أولاد عادل	إنتاج الخيوط التركيبية والممزوجة من خلال الشعيرات الصناعية والتركيبية والقطن المحلول من نمر واصناف مختلفة	ادلب	٦٦٠,٣	٧٨
٤١	محمد الجراح وشركاه	سحب وتلوين بروفيلات المنيوم	ريف دمشق	٦٥٨,٦	٢٠٠
٤٢	مصطفى موصلى كردى	استخراج زيوت نباتية وتحضير منتجاتها وصابون	حماه	٦٥٨,١	٦٥
٤٣	شركة فيمبكس النمساوية	إعادة تأهيل ألتي الورق ومتوماتها	دير الزور	٦٤٩,٢	٧٣
٤٤	جمال الدين قنبرية وحسان الدبس وشركائهما	إنتاج ورق صحي من عجينة الورق	ريف دمشق	٦٣٣٩٧٠	١٠٠
٤٥	عبد العزيز دندل	تصنيع أقمشة التريكو القطنية والتركيبية	الرقعة	٦٢٧,٩	٣٨
٤٦	بكري فرواتي وشركاؤه	إنتاج معكرونة ومعجنات و كحول الاتيلي	حلب	٦٢٧,٢	٣٣٥
٤٧	خالد علي بن أحمد	تصنيع وتجهيز خيوط بولي استر	حلب	٦٢٠,٣	٩٩
٤٨	محمد بدر و رياض طعمة وشركائهما	إنتاج غليسرين خام وصابون	ريف دمشق	٦١٨,٤	٩١
٤٩	محمد الشيخ طه وشركاه	تصنيع الزجاج المحجر ملون وعادي بقياسات وسماكات مختلفة	حلب	٦١٣,٠	٩٠
٥٠	منير نحاس بن مصطفى وشركاه	انتاج الخيوط البولي استر والنايلون من خلال عملية سحب و برم و تجعيد الخيوط النصف مصنعة (POY) مسبقة النوجيه	حلب	٦٠٩,٤	١٢٥
٥١	نزار الأسعد وحبيب بيتنجانة وشركائهما	إنتاج زيت وسمن وزبدة صناعى ونباتى للقطر والخارج	طرطوس	٥٩٤,٦	١٤٦
٥٢	حسان حسن حجار وشركاه	إنتاج خيوط اكريليك (١٠٠%) وخيوط صناعية	ريف دمشق	٥٨٧,٨	٣٢٧
٥٣	يوسف اسود وشركاؤه	إنتاج أنابيب وخزانات مقساة بالالياف الزجاجية	حلب	٥٨٥,١	٦٦
٥٤	هاني كميل عزوز	إنتاج الواح الفورميكا والفيبر والورق المشرب	حلب	٥٦٧,٨	١٢٥

٥٥	شركة المتين وشركة الخرافي الكويتية وشركاهم	إنتاج كبسولات PET لتصنيع عبوات بلاستيكية	حمص	٥٤٧,٩	٦٠
٥٦	شيراز بن يروانت تفنجي - يروانت بن جرجي تفنجي - جورج بن يوسف تفنجي	إنتاج حديد التسليح (المقاوم للزلازل) بالدرفلة على الحامي وإنتاج الحديد الصناعي (المبسط والمربع والزوايا)	حلب	٥٣٧,٨	٢٠٠
٥٧	شحادة صلاح الدين و شركاؤه	إنتاج عصير العنب و التفاح والبندورة والمكثفات	السويداء	٥٣٠,٠	٦٣
٥٨	عبد الله جربوع	تجعيد وسحب وبرم خيوط بوليستر	حلب	٥٠٨,٤	٦١
٥٩	نائلة كربوج بنت نجيب	إنتاج الخيوط الصناعية والتركيبية والممزوجة من خلال الألياف والشعيرات الصناعية والتركيبية والقطن المحلوج	حلب	٥٠٧,٤	٤٤
٦٠	مصطفى عبد القادر الفاخوري وشركاه	إنتاج الفروج و ذبحه و تنظيفه و تقطيعه و تبريده و تجميده و تحضيره و صناعة المرتديلا pgf بانواعها و تصدير ٥٠%	حماه	٥٠٣,٧	١١٤
٦١	هيثم صبحي جود و شركاؤه	الأجهزة المنزلية	اللاذقية	٥٠٣,٥	١٤٠
٦٢	منذر حاج ماف بن كاظم	صناعة و طباعة علب الكرتون كروجيت من أجل تغليف المنتجات المختلفة	ريف دمشق	٥٠٢,١	٤٩
٦٣	وهيب كامل مرعي وشركاؤه	إنتاج قضبان حديد تسليح ومقاطع صناعية	طرطوس	٥٠٠,٣	١٠٧

ملحق (٣) قائمة العناوين الهامة للوزارات والجهات الحكومية الأخرى

هيئة الاستثمار السورية: هاتف: ٢٠٦٢ هاتف: +٩٦٣١١٤٤١٢٠٣٩ فاكس: +٩٦٣١١٤٤٢٨١٢٤ Email: syinvest@mail.sy موقع الخارطة الاستثمارية: www.syriainvestmentmap.org موقع هيئة الاستثمار السورية: www.investinsyria.org	رئاسة مجلس الوزراء دمشق : شارع الشهبندر هاتف : ٢٢٢٦٠٠٠/١/٢ فاكس: ٢٢٣٧٨٤٢ www.youropinion.govpnet
وزارة الإعلام دمشق : أوتوستراد المزة ، دار البعث هاتف : ١٦٢٤٢٢٠/١٦٢٤٢١٧ فاكس: ١٦٦٥١٦٦ موقع الوزارة: http: www.moi-syria.com	وزارة الصناعة دمشق : شارع ميسلون ، صندوق بريد ١٢٨٣٥ هاتف : ٢٢٣١٨٣٤ ، ٢٢٣١٨٤٥ فاكس: ٢٢٣١٠٩٧ موقع الوزارة: http: www.syr-industry البريد الإلكتروني: min-industry@mail-sy
وزارة الداخلية دمشق : المرجة هاتف : ٢٢٢٠١٠٢ / ٢٢٢٠١٠١ فاكس: ٢٢٢٣٤٢٨ البريد الإلكتروني: somi@net.sy	وزارة الخارجية دمشق : مهاجرين ، شوري هاتف : ٣٣٣١٢٠٠/١/٢/٣ فاكس: ٣٣٢٧٦٢٠ البريد الإلكتروني: syr-mofa@scs-net.org
وزارة النفط والثروة المعدنية دمشق : عدوي ، صندوق بريد /٤٠/ هاتف : ٤٤٤٥٦١٠ ، ٤٤٥٥٩٧٢ فاكس: ٤٤٥٧٧٨٦ موقع الوزارة: http: www.mopmr-sy.org البريد الإلكتروني: mopmr@net.sy	وزارة الكهرباء دمشق : شارع القوتلي ، صندوق بريد /٤٩٠٠/ هاتف : ٢٢٢٧٧٣٦ / ٢١٩٩٣٤/٥/٦ فاكس: البريد الإلكتروني: peegt@net.sy
وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل دمشق : ساحة يوسف العظمة هاتف : ٢٢١٠٣٥٥ ، ٢٢٢٥٩٤٨ فاكس: ٢٢٤٧٤٩٩	وزارة الاقتصاد والتجارة دمشق : شارع ميسلون هاتف : ٢٢٢٥٦٩٥ / ٢٢١٣٥١٣/٤/٥ فاكس: موقع الوزارة: http: www.syrecon.org البريد الإلكتروني: econ-min@net.sy
وزارة السياحة دمشق : شارع القوتلي هاتف : ٢٢١٠١٢٢/٢٢٣٧٩٤٠ فاكس: ٢٢٤٢٦٤٦ موقع الوزارة: http: www.syriatourism.org البريد الإلكتروني: min-tourism@mail.sy	وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي دمشق : ساحة الحجاز - شارع جبري هاتف : ٢٢١٣٦١٣/٤ فاكس: ٢٢٤٤٠٧٨ موقع الوزارة: http: www.syrianagriculture.org البريد الإلكتروني: agre-min@syriatel.net

وزارة الإسكان والمرافق دمشق : ساحة يوسف العظمة هاتف : ٢٢١٧٥٧٠ / ١ / ٢ فاكس : ٢٢١٧٥٧٠ البريد الإلكتروني : mhu@net.sy	وزارة النقل دمشق : أبو رمانة هاتف : ٥٤٤٠٠٧٨ / ٤ - ٢ - ٥٤٤٧١٠١ فاكس : ٥٤٢٦٤٧٧ موقع الوزارة : http: www.min-trans.net البريد الإلكتروني : gcpt-dam@min-trans.net
اتحاد غرف التجارة السورية دمشق : شارع موسى بن نصير هاتف : ٣٣٣١١٢٧+ / ٣٣١١٥٠٤ / ٣٣٣٧٣٤٤+ فاكس : ٣٣٣١١٢٧+ البريد الإلكتروني : syr-trade@mail.sy www.fedcommsyr.org	وزارة المالية دمشق : ساحة التجريد ، صندوق بريد / ١٣١٣٦ / هاتف : ٢٢١١٣٠٠ ، ٢٢١٦٣٠٠ / ١ / ٢ / ٣ فاكس : ٢٢٢٤٧٠١ البريد الإلكتروني : mof@net.sy
المدينة الصناعية في عدرا ريف دمشق : عدرا هاتف ٥٨٥٠٠٢٤ - ٥٨٥٠٠١٨ www.aic.org	وزارة الإدارة المحلية والبيئة دمشق : ساحة المحافظة هاتف : ٢٣١٧٨٥٤ - ٢٣١٧٩١١ فاكس : ٢٣١٦٩٢١ www.mlae-sy.org
المدينة الصناعية في الشيخ نجار حلب : الشيخ نجار هاتف : ٢٢٧٢٤٧٩ / ٤٧١٩٠١٠ / +٩٦٣٢١٤٧١٩٠١١ فاكس : ٢٢٧٢٤٧٩ www.aic.org.sy البريد الإلكتروني : Alp-city@net.sy	المدينة الصناعية في حسياء حمص : حسياء هاتف : ٥٣٦٠٠٠٣ / ٩٦٣٣١٥٣٦٠٠٠٧١٨ فاكس : ٥٣٦٠٠٠٣ www.ic-homs.sy البريد الإلكتروني : customer@ic-homs.sy
المكتب المركزي للإحصاء دمشق : أبو رمانة شارع عبد الملك بن مروان هاتف : ٣٣٣٥٨٣٠ فاكس : ٣٣٢٢٢٩٢	مصرف سورية المركزي دمشق : ساحة السبع بحرات هاتف : ٢٢١٢٦٤٢ - ٢٢١٦٨٠٢ فاكس : ٢٢٤٨٣٢٩ info@bcs.gov.sy
UNDP دمشق : المزة فيلات غربية هاتف : ٠٩٦٣١١٦١٢٩٨١١ فاكس : ٠٩٦٣١١٦١٢٩٨١١ www.undp.org	هيئة تخطيط الدولة دمشق : ابن النفيس هاتف : ٥١٦١٠٢٤ - ٥١٦١٠٣٥ فاكس : ٥١٦١٠١١ www.planning.gov.sy

تقرير الاستثمار الرابع في سورية
the 4th Annual Investment
Report in Syria
009

ملحق (٤) دليل أهم المواقع الالكترونية السورية

www.investinsyria.org	هيئة الاستثمار السورية
www.irrigation-sy.com	وزارة الري
www.syrianindustry.org	وزارة الصناعة
www.syrian-agriculture.org	وزارة الزراعة
www.environment-sy.org	وزارة الداخلية - الشؤون المدنية
moex-sy.org	وزارة المغتربين
www.syriatourism.org	وزارة السياحة
www.culture-sy.org	وزارة الثقافة
www.syrianeducation.org	وزارة التربية
www.mopmr-sy.org	وزارة النفط و الثروة المعدنية
www.min-trans.net	وزارة النقل
www.moi-syria.com	وزارة الإعلام
www.moct.gov.sy	وزارة الاتصالات والتقانة
www.moh.gov.sy	وزارة الصحة
www.syriafinance.org	وزارة المالية
www.fedcommsyr.org	اتحاد غرف التجارة السورية
www.dcc-sy.com	غرفة تجارة دمشق
www.dci-syria.org	غرفة صناعة دمشق
www.aleppochamber.com	غرفة تجارة حلب
www.chamberlattakia.com	غرفة تجارة اللاذقية
www.aleppo-coi.org	غرفة صناعة حلب
www.homschamber.org	غرفة تجارة وصناعة حمص
www.daraacci.org	غرفة تجارة وصناعة درعا
www.syrecon.org/establishmentsla.html	البنك المركزي
www.realestatebank-sy.com	المصرف العقاري
www.cbs-bank.com	المصرف التجاري
www.spc-sy.com	الشركة السورية للنفط
www.mahrakat.gov.sy	الشركة السورية لتخزين و توزيع المواد البترولية
www.ghe-syria.com	المؤسسة العامة للإسكان
www.tartousport.com	الشركة العامة لمرفأ طرطوس

معلومات عامة عن الجمهورية العربية السورية

الموقع الجغرافي: تقع الجمهورية العربية السورية على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، تحدها تركيا من الشمال.. العراق من الشرق.. وفلسطين والأردن من الجنوب.. ولبنان والبحر الأبيض المتوسط من الغرب.
العاصمة: دمشق
اللغة الرسمية: العربية
المساحة: ١٨٥,١٧٩ ألف كم²
السكان: حوالي ٢١ مليون نسمة

تقسم سورية إلى أربع مناطق جغرافية طبيعية، وهي:
المنطقة الساحلية: وتنحصر بين الجبال والبحر.
المنطقة الجبلية: وتضم الجبال والمرتفعات الممتدة من شمال البلاد إلى جنوبها موازية لشاطئ البحر الأبيض المتوسط.
المنطقة الداخلية: تسمى منطقة السهول، وتضم سهول دمشق، حمص، حماة، حلب، الحسكة ودرعا، وتقع شرقي منطقة الجبال.
منطقة البادية: سهول صحراوية صالحة للمراعي ولإنبات الأعشاب.. تقع في الجنوب الشرقي من البلاد على الحدود الأردنية والعراقية.
المنـاخ: ويتصف بشتاء ممطر وبارد، وصيف جاف و حار، يتخللهما فصلان انتقاليان قصيران: الربيع والخريف.
الطقس: يبلغ معدل درجات الحرارة في الصيف ٣٢° مئوية وفي الشتاء ٨° مئوية وفي الربيع والخريف ٢٢° مئوية.
التقسيم الإداري: تقسم سورية إدارياً إلى ١٤ محافظة هي: دمشق، ريف دمشق، حمص، حماه، حلب، ادلب، اللاذقية، طرطوس، دير الزور، الرقة، الحسكة، درعا، السويداء والقنيطرة.

أهم الموارد الاقتصادية:
الزراعة: قمح - قطن - زيتون - شوندر سكري - الحمضيات - الخضار والفواكه
الصناعة الاستخراجية: نفط - غاز
الصناعة التحويلية: صناعات نسيجية - صناعات كيميائية.
القوة الكهربائية: ٢٢٠ فولت/ ٥٠ هرتز.
الأوزان والمقاييس: المتر والكغ
النقـد: الوحدة الأساسية هي الليرة السورية
أوقات الدوام الرسمي: من الساعة ٨ صباحاً حتى ١٥,٣٠ ظهراً
العطلة الرسمية: يوماً الجمعة والسبت
التوقيـت: يبدأ التوقيت الشتوي من تشرين الثاني إلى آذار (+ ساعة GMT)
ويبدأ التوقيت الصيفي من نيسان إلى تشرين الأول (+٣ ساعة GMT)
رمز النداء الدولي: +٩٦٣.

تقرير الاستثمار الرابع في سورية
the 4th Annual Investment
009 Report in Syria

هيئة الاستثمار السورية - دمشق - ساحة السبع بحرات - بناء رئاسة مجلس الوزراء السابق
هاتف : ٤٤٧٣٠١٢ - ٤٤٧٣٠١٣ - رباعي مباشر : ٢٠٦٢
فاكس : ٤٤٢٨١٢٤
موقع هيئة الاستثمار السورية : www.investinsyria.org
البريد الإلكتروني : syinvest@mail.sy
موقع الخارطة الاستثمارية : www.syriainvestmentmap.org